

E

DIVISION LINGUISTIQUE

Section arabe de traduction

الأمم المتحدة

~~CONFIDENTIAL~~

Prière de retourner
au bureau E. 4107

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/17
27 December 1991

ARABIC

Original : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الانسان
الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٠(أ) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الانسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون
لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن ، وبمفغة خاصة:

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة
القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

تقرير المقرر الخاص ، السيد ب . كويجمانس ، المقدم
وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٣٨/١٩٩١

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٥- ١	 مقدمة
		<u>الفصل</u>
٢	١٩- ٦	 أولاً - الولاية وطرائق العمل
٧	٢٦٩- ٢٠	 ثانياً - أنشطة المقرر الخاص
٧	٢٢- ٢٠	 ألف - الاجراءات العاجلة
٧	٢٤- ٢٣	 باء - تنفيذ قرار اللجنة ٧٠/١٩٩١
٨	٢٦٩- ٢٥	 جيم - المراسلات مع الحكومات
٨	٢٧- ٢٥	 البحرين
٩	٢١- ٢٨	 بنغلاديش
١١	٣٢	 بليز
١١	٣٥- ٣٣	 البرازيل
١٢	٣٦	 بلغاريا
١٢	٣٧	 بروندي
١٢	٣٨	 الكاميرون
١٢	٤٠- ٣٩	 شيلي
١٥	٤٧- ٤١	 الصين
١٨	٥١- ٤٨	 كولومبيا
٢٠	٦١- ٥٢	 كوبا
٢٢	٦٥- ٦٢	 جيبوتي
٢٤	٦٦	 الجمهورية الدومينيكية
٢٥	٧١- ٦٧	 اكوادور
٢٧	٨٦- ٧٢	 مصر
٢٢	٩٤- ٨٧	 السلفادور
٢٦	٩٧- ٩٥	 غينيا الاستوائية
٢٧	٩٨	 اثيوبيا
٢٧	١٠١- ٩٩	 اليونان
٢٩	١٠٥-١٠٢	 غواتيمالا
٤١	١٠٨-١٠٦	 هايتي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٤٢	١١٣-١٠٩	هندوراس
٤٥	١١٤	الهند
٤٥	١١٧-١١٥	اندونيسيا
٤٧	١٢٤-١١٨	جمهورية إيران الإسلامية
٤٩	١٢٦-١٢٥	العراق
٥٠	١٣٠-١٢٧	اسرائيل
٥٣	١٣٥-١٣١	ايطاليا
٥٥	١٣٦	الأردن
٥٥	١٣٩-١٣٧	كينيا
٥٦	١٤٤-١٤٠	الكويت
٥٨	١٤٥	الجمهورية العربية الليبية
٥٩	١٤٦	ملاوي
٥٩	١٤٧	ماليزيا
٥٩	١٥٠-١٤٨	موريتانيا
٦١	١٥٦-١٥١	المكسيك
٦٥	١٦١-١٥٧	المغرب
٦٧	١٦٤-١٦٢	ميانمار
٦٨	١٦٥	النيجر
٦٨	١٦٧-١٦٦	نيجيريا
٦٩	١٦٩-١٦٨	النرويج
٧٠	١٧٥-١٧٠	باكستان
٧٢	١٧٩-١٧٦	بيرو
٧٥	١٨٥-١٨٠	الفلبين
٧٨	١٨٧-١٨٦	البرتغال
٧٩	١٩١-١٨٨	جمهورية كوريا
٨١	١٩٣-١٩٢	رومانيا
٨٢	١٩٦-١٩٤	رواندا
٨٣	١٩٨-١٩٧	المملكة العربية السعودية

المحتويات

<u>المصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٨٣	٢٠٠-١٩٩	السنغال
٨٥	٢٠١	سنغافورة
٨٥	٢٠٥-٢٠٢	جنوب افريقيا
٨٧	٢٠٧-٢٠٦	اسبانيا
٨٧	٢٠٩-٢٠٨	سري لانكا
٨٨	٢٢١-٢١٠	السودان
٩١	٢٢٣-٢٢٢	تايلاند
٩٢	٢٢٤	توغو
٩٢	٢٤٢-٢٢٥	تونس
٩٨	٢٥٤-٢٤٣	تركيا
١١٢	٢٥٥	أوغندا
١١٣	٢٦١-٢٥٦	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
١١٤	٢٦٢	الشمالية
١١٥	٢٦٤-٢٦٣	فنزويلا
١١٦	٢٦٥	يوغوسلافيا
١١٦	٢٦٩-٢٦٦	زائير
١١٨	٢٧٤-٢٧٠	شالشا - المتابعة للزيارات
١٢٠	٢٩٤-٢٧٥	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

- ١ - اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والأربعين القرار ٣٣/١٩٨٥ الذي قررت فيه تعيين مقرر خاص لبحث المسائل المتعلقة بالتعذيب .
- ٢ - وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، قام رئيس اللجنة بتعيين السيد بيتر كويجمانس (هولندا) مقررا خاصا ، وقدم هذا الأخير ، عملا بقرارات اللجنة ٣٣/١٩٨٥ و ٥٠/١٩٨٦ و ٢٩/١٩٨٧ و ٢٢/١٩٨٨ و ٣٣/١٩٨٩ و ٣٤/١٩٩٠ ، التقارير (E/CN.4/1986/15 و E/CN.4/1987/13 و E/CN.4/1988/17 و Add.1 و E/CN.4/1989/15 و E/CN.4/1990/17 و Add.1 و E/CN.4/1991/17) إلى اللجنة في دوراتها الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين والخامسة والأربعين والسادسة والأربعين والسابعة والأربعين على التوالي .
- ٣ - وقررت اللجنة في قرارها ٣٤/١٩٩٠ تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنتين أخريين ، مع الحفاظ على مبدأ تقديم تقرير سنوي ، لتمكينه من تقديم استنتاجات وتوصيات أخرى إلى اللجنة .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة في دورتها السابعة والأربعين التقرير السادس للمقرر الخاص (Add.1 و E/CN.4/1991/17) ، الذي أعد وفقا لقرارها ٣٤/١٩٩٠ ، واعتمدت اللجنة القرار ٣٨/١٩٩١ ، الذي قررت فيه أن يواصل المقرر الخاص ، أثناء اضطراره بولايته ، التماس وتلقي معلومات جديدة بالتصديق وموشوق بها من الحكومات ، ومن الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .
- ٥ - ووفقا لقراري اللجنة ٣٤/١٩٩٠ و ٣٨/١٩٩١ ، يقدم المقرر الخاص بهذه الوثيقة تقريره السابع إلى اللجنة . ويتناول الفصل الأول من التقرير عددا من الجوانب المتعلقة بولاية المقرر الخاص وطريقة عمله . ويتناول الفصل الثاني المراسلات التي جرى تبادلها بين المقرر الخاص وحكومات الدول التي وردت بشأنها معلومات مفصلة تنطوي على إدعاءات بممارسة التعذيب . ويسرد هذا الفصل ، بشكل موجز ، المراسلات التي وجهها المقرر الخاص إلى الحكومات ، بما في ذلك النداءات العاجلة والرسائل على السواء ، وردود الحكومات عليها الواردة حتى ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ . ويحتوي الفصل الثالث معلومات عن زيارات المتابعة التي قام بها المقرر الخاص في الماضي . ويتضمن الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

أولا - الولاية وطرائق العمل

٦ - خلال عام ١٩٩١ ، استمر المقرر الخاص في تلقي عدد مقلق من البلاغات عن حالات التعذيب المدعى بها . وبالرغم من أن عدد الادعاءات التي وردت إلى المقرر الخاص لا يمكن استخدامه كمؤشر لتزايد أو تناقص حالات التعذيب في جميع أنحاء العالم ، إلا أنه يوفر دليلا واضحا على أن ممارسة التعذيب لا تزال واسعة الانتشار ، وبناء على ذلك ، ينبغي أن تستمر مكافحة التعذيب بلا هوادة .

٧ - وقام المقرر الخاص ، وفقا لولايته ، كما وردت في القرار ٣٨/١٩٩١ ، بإحالة المعلومات التي تلقاها إلى الحكومات المعنية كلما رأى أن هذه المعلومات موشوق بها وجديرة بالتصديق . وللوصول إلى استنتاج مثل هذا ، يستند المقرر الخاص إلى عدد من الاعتبارات ، أهمها ما يلي: هل الحالة المدعى بها تتوافق مع النمط العام لحالة حقوق الإنسان في البلد المعني ، حسبما هي مدعمة بالوثائق في تقارير حقوق الإنسان التي نشرتها الوكالات الحكومية وغير الحكومية؟ وإذا كان الأمر كذلك ، هل المعلومات المقدمة هي على درجة كافية من الدقة والتفاصيل لتمكين الحكومة المعنية من القيام بتحقيق؟ إن مجرد كون الشرط الأخير غير مستوفى في أحيان كثيرة يعني أنه لا تحال إلى الحكومات إلا نسبة مئوية قليلة نسبيا من البلاغات الواردة .

٨ - وإحالة بلاغ إلى حكومة ما لا ينبغي اعتبارها افتراضا من قبل المقرر الخاص بأن الادعاء الذي يحتويه البلاغ هو حقيقي أو أن له أساسا من الصحة . إن ذلك لا يزييد عن كونه طلبا للتحقيق في الموضوع ولإعلام المقرر الخاص بنتيجة هذا التحقيق . فالبلاغ المحال ينبغي إذن أن يقيّم دائما مع رد الحكومة المعنية . وربما يجدر التذكير بأن لجنة حقوق الإنسان في الفقرة ١٦ من القرار ٣٨/١٩٩١ ، تناشد جميع الحكومات أن تتعاون مع المقرر الخاص وأن تساعد على أداء مهامه وأن تزوده بكل المعلومات المطلوبة ، وفي الفقرة ١٧ ، تحث تلك الحكومات التي لم ترد بعد على الرسائل التي أحوالها إليها المقرر الخاص على أن تفعل ذلك على وجه السرعة .

٩ - ويلاحظ المقرر الخاص مع التقدير أن عددا متزايدا من الحكومات استجاب لهذا الطلب وأرسل إليه ردودا . وكما ذكر في التقارير السابقة للمقرر الخاص ، ينبغي أن يحتوي رد من هذا القبيل معلومات عن السلطة المسؤولة عن التحقيق ، والأشخاص المستجوبين ، ونتيجة أي فحص طبي وهوية الشخص الذي قام به ، والقرار المتخذ بشأن الشكوى التي تكون قد رفعت في نهاية الأمر وأسباب هذا القرار ، علاوة على أية مواد أخرى وثيقة الصلة بالموضوع . وهناك عدد من الردود التي وردت والتي تفي إلى حد ما بهذه المتطلبات أو تشير إلى تحقيق باشرته الشرطة أو القضاء . وفي الحالة الأخيرة ، يرى المقرر الخاص أنه ينبغي أن يحاط علما بنتيجة تحقيق كهذا فور اتمامه .

١٠ - ولكن ، في حالات أخرى ، يستمر المقرر الخاص في تلقي ردود تقتصر على شجب الادعاءات المحالة باعتبارها تلفيقا أو تشويها لسمعة السلطات الحاكمة . ويشعر المقرر الخاص بقوة أن مثل هذه الردود لا يمكن اعتبارها مرضية ، خاصة في الحالات التي سلّمت فيها السلطات ، في مناسبات أخرى ، بأن التعذيب ربما يحدث بل يحدث بالفعل في البلد المعني . إن الحملة المستمرة التي يقوم بها المجتمع الدولي ضد التعذيب تجعل من الضروري لجميع الحكومات أن تأخذ الادعاءات بشأن ممارسات التعذيب بعين الاعتبار على نحو جدي وأن تنظر في جميع الحالات التي ترفع إليها .

١١ - ويدرك المقرر الخاص تماما ، كما قال في تقارير سابقة ، أن الادعاءات بالتعذيب يمكن أن تقدم بنية تشويه صورة الحكومة . ونظرا لأن التعذيب يمارسه عادة موظفون لدى الحكومة في ظل ظروف لا يوجد فيها شهود محايدون ، فإن الادعاءات بالتعذيب يسهل استخدامها لمثل هذه الأغراض . ولكن ، إذا شعرت حكومة ما أنها ضحية لحملة افتراءات كهذه ، فإن الحل الأكثر منطقية هو دعوة المقرر الخاص إلى زيارة البلد والتحقيق في الأمر بنفسه . وفي مناسبات عديدة ، اقترح المقرر الخاص على الحكومات التي ذكر له ممثلوها أن الادعاءات رُفعت بدوافع سياسية فقط ، أن توجه إليه دعوة كهذه للقيام بزيارة تحقيق . واقترح كصيغة لمثل زيارات التحقيق هذه ، أن يختار كل من الحكومة والمقرر الخاص عددا متساويا من الحالات من قائمة الادعاءات المحالة . ثم يجري المقرر الخاص مناقشات مع الضحايا المزعومين ، ومحاميهم ، والأطباء الذين قاموا بفحصهم ، والمسؤولين الذين أجروا الاستجوابات ، والموظفين المسؤولين عن أماكن الاعتقال التي احتجزوا فيها ، الخ . ومع ذلك ، لم تستجب حتى الآن أي حكومة على نحو ايجابي لهذه الاقتراحات .

١٢ - ويشعر المقرر الخاص بقوة ، فيما يتعلق بالجوانب الأكثر عمومية لأداء ولايته ، أن هذا الأداء سيزداد فاعلية لو أُذن له ، من حين إلى آخر ، بالقيام بعمليات تحقيق في الموقع . إن الولايات الموضوعية للجنة كثيرا ما تسمى آليات الرصد ، وبمبدأ أن تقصّي الحقائق هو جزء من الرصد ، فإن زيارات تقصّي الحقائق من شأنها أن تعزز بقدر كبير فاعلية أداء هذه الآليات . ويرى المقرر الخاص أن التردد الظاهر من جانب الحكومات في دعوته للقيام بزيارة كهذه لتقصي الحقائق ربما ينبع من الخشية من اعتبار النتائج التي يتوصل إليها بمثابة قرار شبه قضائي . وهو يود أن يؤكد أن تقريره بشأن زيارة كهذه لا يمكنه سوى أن يظهر الحقائق والخلافات المختلفة المعروضة عليه خلال زيارته .

١٣ - وفي هذا السياق ، يلاحظ المقرر الخاص مع التقدير أن وزير العدل في جيبوتي دعاه ، في رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الى زيارة هذا البلد للقيام بتحقيق موضوعي ومستقل في عدد من حالات التعذيب المدعى بها التي كان أحالها الى حكومة جيبوتي في رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، والتي قدمت الحكومة بشأنها ، في الرسالة ذاتها المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، معلومات تفصيلية (انظر الفقرات ٦٣-٦٤ أدناه) . ونظرا لتأخير مؤسف في الاتصالات ، فإن هذه الزيارة ، التي كان مقررا لها أصلا أن تتم في النصف الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، قد تعيّن تأجيلها إلى تاريخ لاحق . ويرحب المقرر الخاص بهذه الدعوة ويود أن يثني على حكومة جيبوتي لموقفها التعاوني . ويرى أن حكومة جيبوتي ، بضررها هذا المثل ، قد ساهمت في زيادة فاعلية أداء ولاية اللجنة فيما يتعلق بالتعذيب .

١٤ - أما إجراء النداء العاجل فيختلف بصفة أساسية عن إحالة البلاغات بشأن حالات التعذيب المدعى بها . فالنداء العاجل يوجّه كلما تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن شخصا ما قد قبض عليه ، وأُعرب فيها عن الخوف من احتمال تعرّض هذا الشخص للتعذيب . وهذا الخوف يمكن أن يستند ، ضمن جملة أمور ، إلى روايات من أقارب المعتقل أو غيرهم من زائريه بشأن حالته البدنية أو إلى كون المعتقل محتجزا انفراديا ، وهو وضع يؤدي الى التعذيب . والنداء العاجل من قبل المقرر الخاص ذو طبيعة إنسانية بحتة . فلا يُطلب من الحكومة المعنية إلا أن تؤكد للمقرر الخاص أن السلامة الجسدية والعقلية للمعتقل ستكون مكفولة . ويضاف الى ذلك أن مثل هذا النداء يوفر للحكومة المعنية فرصة النظر في الموضوع ودعم التزاماتها بموجب القانون الدولي بالايعاز الى سلطات الاعتقال باحترام حق الفرد في السلامة البدنية والعقلية .

١٥ - وفي عدد قليل من الحالات ، في أعقاب إرسال نداء عاجل الى الحكومة المعنية ، يُعلّم المقرر الخاص من المصدر الذي قدم الطلب لاتخاذ إجراء عاجل بأن الشخص أو الأشخاص الذين قُدم الطلب بشأنهم قد أُفرج عنهم بالفعل وقت أن وجه المقرر الخاص نداءه . وفي هذه الحالات ، يمكن أن تعتبر النداءات لاغية وباطلة ، ولا يشار اليها في التقرير .

١٦ - وقام المقرر الخاص بناء على دعوة من حكومة اندونيسيا بزيارة هذا البلد في الفترة من ٤ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لإجراء مشاورات مع السلطات وممع المنظمات المهنية وغير الحكومية . وسيقدم التقرير عن هذه الزيارة في إضافة الى هذا التقرير . ويود المقرر الخاص ان يعرب عن تقديره العميق لحكومة اندونيسيا لتوجيهها هذه الدعوة اليه . وكما قال في تقارير سابقة ، فإن مثل هذه الزيارات توفر له معلومات مفيدة للغاية عن حالة حقوق الانسان في البلد بوجه عام ، وعن حدوث

التعذيب بوجه خاص ، وبذلك تتيح له إمكانية تقديم توصيات لمنع التعذيب ، آخذاً في اعتباره السياق القانوني والإداري الخاص لهذا البلد . وفائدة هذه الزيارات لأغراض المشورة قد سلّمت بها أيضاً لجنة حقوق الإنسان التي تشجع الحكومات ، في الفقرة ١٩ من القرار ٣٨/١٩٩١ ، على أن تفكر جدياً في دعوة المقرر الخاص الى زيارة بلدانها كي يتمكن من الوفاء بولايته بمزيد من الفاعلية . ويعرب المقرر الخاص عن أمله في أن تقوم الحكومات الأخرى التي قد يتصل بها لمناقشة احتمالات القيام بزيارة ، باتخاذ نفس الموقف الايجابي الذي اتخذته حكومات البلدان التي دعت له للقيام بزيارة في الماضي . فهذه الزيارات الاستشارية هي تعبير فريد عن الجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الدولية والمنظمة وآحاد الحكومات للقضاء على آفة التعذيب .

١٧ - وكما قيل من قبل ، فإن التقارير بشأن زيارات البلدان تتضمن توصيات أُعِدَّت بحيث تلائم الحالة المحددة في البلد المعني . ويدعو المقرر الخاص دائماً الحكومات الى أن تزوده بتعليقاتها بشأن هذه التوصيات . ويعرب المقرر الخاص عن تقديره لحكومة الفلبين لاستجابتها لجانب من توصياته . ويعرب أيضاً عن امتنانه للمعلومات الإضافية التي قدمتها اليه حكومة تركيا ، هذا البلد الذي زاره في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وترد في الفصل الثالث أدناه المعلومات التي وردت من هاتين الحكومتين . ويأسف المقرر الخاص لأنه لم يتلق حتى هذا التاريخ أي رد فعل رسمي من حكومات بيرو (زارها في نيسان/أبريل ١٩٨٨) وغواتيمالا وهندوراس (زارهما كلتيهما في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) . وقد ذُكر الحكومات الثلاث بطلبه فيما يتعلق برد فعلها هذا في رسائل مؤرخة في ١٧ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أشار فيها الى الفقرة ١٨ من القرار ٣٨/١٩٩١ ، التي تعرب فيها لجنة حقوق الإنسان عن شكرها للحكومات التي وجهت الدعوة الى المقرر الخاص لزيارة بلدانها وترجوها أن تولي توصياته ما ينبغي من اهتمام وأن تبقّيه على علم بالاجراءات المتخذة بشأن ذلك . وفي هذا السياق ، يسود المقرر الخاص أن يسترعي الانتباه الى معلومات قدمتها حكومة بيرو الى مركز حقوق الإنسان بشأن بعض التدابير التي اتخذت والتي تتصل بولايته . وترد هذه المعلومات أيضاً في الفصل الثالث أدناه .

١٨ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩١ ، أجرى المقرر الخاص مناقشات غير رسمية مع رئيس وأعضاء لجنة مناهضة التعذيب . وأجرى أيضاً اجتماعاً رسمياً مع مجلس إدارة صندوق التبرعات لضحايا التعذيب . وأرسلت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة ، التابعة لمجلس أوروبا ، الى المقرر الخاص تقريرين عن الزيارة التي قامت بها اللجنة الى النمسا والدانمرك ؛ وقد نُشر هذان التقريران مع موافقة الحكومتين المعنيتين . ومن رأي المقرر الخاص أن استمرار تبادل المعلومات بين مختلف الآليات والهيئات المعهود اليها بمهمة مناهضة التعذيب من شأنه زيادة فاعلية هذه الآليات والهيئات .

١٩ - وخلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، التي انعقدت في جنيف من ٩ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، قام ممثل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي باستعراض انتباه المشتركين الى ما وصفه بـ "فرط عبء النظام" الذي يتحمله قسم الاجراءات الاستثنائية في مركز حقوق الانسان . وأوضح أن عدد الاجراءات الاستثنائية التي يظطلع بها القسم قد ازداد في ٦ سنوات من ٦ الى ١٦ ، ولكن عدد الموظفين المكلفين بالاضطلاع بهذه الاجراءات لم يتمش على الإطلاق مع هذا الازدياد . وهذا التفاوت ستكون له لا محالة آثار سلبية على نوعية تنفيذ الولايات المختلفة . ويشارك المقرر الخاص في هذا القلق . فكلما غدت الولاية معروفة على نطاق أوسع ، كلما ازداد حجم العمل المترتب على ذلك ، إذ يلزم المزيد من معالجة المعلومات والمزيد من المراسلات مع الحكومات . ويرى المقرر الخاص انه ينبغي - كمسألة ذات أولوية عليا - اتخاذ تدابير لإتاحة إمكانية استمرار الأداء الملائم والفعال للاجراءات الاستثنائية التي أنشأتها اللجنة .

ثانيا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - الإجراءات العاجلة

٢٠ - استمر المقرر الخاص ، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، في تلقي عدد متزايد من الطلبات لاتخاذ إجراءات عاجلة أو من المعلومات التي تتضمن عناصر تسوُّغ ، في رأيه ، اتخاذ إجراءات عاجلة كهذه . وقد تعلقَت هذه الطلبات ، بصفة رئيسية ، بأشخاص أُدَّعي أنهم يتعرضون للتعذيب أو أُبديت بشأنهم مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب ، وذلك عادة أثناء احتجازهم في الحبس الانفرادي لدى الشرطة أو الجيش ، أو أثناء استجوابهم . وفي أعقاب هذه الطلبات ، وجه المقرر الخاص ٦٤ رسالة عاجلة ، كل واحدة منها تتعلق بشخص واحد أو بعدة أشخاص ، الى الحكومات المعنية لتوليها اهتمامها فورا . وفي هذه الرسائل ، ناشد هذه الحكومات ، على أساس انساني بحت ، أن تكفل حماية حق الأشخاص المعدين في السلامة البدنية والعقلية ومعاملتهم أثناء احتجازهم معاملة إنسانية .

٢١ - وقد وجهت النداءات الى حكومات البلدان التالية: الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أشيوبيا ، الأردن ، اوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بروندي ، تركيا ، تونس ، جنوب افريقيا ، رواندا ، زائير ، سري لانكا ، السودان ، الصين ، العراق ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، موريتانيا ، نيجيريا ، هايتي ، هندوراس ، اليونان .

٢٢ - وردت حكومات البلدان التالية على النداءات التي وجهها المقرر الخاص إليها من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة (بما في ذلك النداءات التي سبق إرسالها ووردت في تقارير المقرر الخاص السابقة): اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد ميانمار ، اسرائيل ، ايران (جمهورية-الاسلامية) ، البحرين ، تركيا ، جنوب افريقيا ، زائير ، السودان ، العراق ، غينيا الاستوائية ، الفلبين ، كوبا ، كولومبيا ، كينيا ، مصر ، المغرب ، اليونان .

باء - تنفيذ قرار اللجنة ٧٠/١٩٩١

٢٣ - في إطار قرار اللجنة ٧٠/١٩٩١ ، المعنون "التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان" ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة تركيا في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يتعلق ببيافوز بنباي ، رئيس الجمعية التركية لحقوق الإنسان وعضو اللجنة التنفيذية لهذه المنظمة على الصعيد الوطني ، الذي كان يرسل بانتظام

تقارير عن حالة حقوق الإنسان في هذه المنطقة . ووفقا للمعلومات التي وردت ، فإنه تلقى تهديدات شفهية من أعضاء إدارة الأمن في مدينة "فان" في نيسان/أبريل ١٩٨٩ وآذار/مارس ١٩٩٠ . وفي أعقاب هذه التهديدات ، ذكر أنه تعرّض لحادثين في سيارته في ظروف يعتقد أنها مدبّرة . وادّعى أيضا أنه موضوع تحت رقابة مستمرة من قبل أعضاء الـ MIT (أحد أجهزة الأمن) ومن قبل أعضاء محليين في إدارة الأمن . ونظرا لأنه كان اعتقل في الماضي وتعرّض للتعذيب ، فقد أعرب عن الخوف من احتمال اعتقاله مرة أخرى وإساءة معاملته .

٢٤ - ونقل المقرر الخاص إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية ، في رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، المعلومات التي وردت إليه بشأن القبض على مسعود أفراوي ، ومن ثم ، تعذيبه كما ادّعى ، وذلك بعد وقت قليل من مقابلته للممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، السيد ر . غاليندو - بوهل ، خلال زيارة هذا الأخير لطهران في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وقد ندد السيد أفراوي ، أثناء لقائه مع الممثل الخاص ، بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ، بما فيها إعدام أخيه ناجي أفراوي ، بإجراءات موجزة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، في خلخال كما ادّعى . وقد قبض على السيد مسعود أفراوي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في منزله واعتقل في سجن "شهر ري" ، شارع نيكونام ، بالقرب من طهران . وادّعى بأنه عذب خلال اعتقاله بطرق مختلفة ، ونتيجة لذلك ، لديه في أعلى ذراعه الأيسر أشر جرح كبير . وخلال عام ١٩٩٠ ، أرسل للعلاج في مستشفى بارس مرات عديدة ، ولكنه أعيد إلى سجن "شهر ري" بعد ذلك ، حيث استؤنف تعذيبه كما ادّعى . وخلال مكوثه إحدى المرات في المستشفى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، تمكّن من الهرب ثم فرّ من البلد في نهاية الأمر . ووفقا للمصدر ، لدى السيد أفراوي شهادة طبية مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٠ تتعلق بأشهر الجرح السابق الذكر والموجود في أعلى ذراعه الأيسر وتفيد بأن الادعاء بالتعذيب يتطابق مع نتائج الفحص الطبي .

جيم - المراسلات مع الحكومات

البحرين

النداءات العاجلة وردود الحكومات

٢٥ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة البحرين يتعلق بصلاح عبد الله حبيب الخواجة الذي سبق أن أحيلت حالته إلى الحكومة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرتين ٢٥ و٢٦) . وفي رسالة مؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أبلغت حكومة البحرين المقرر الخاص أن هذا الشخص حكم عليه

بالسجن ٧ سنوات ، وأكدت أنه لم يخضع لا هو ولا الأشخاص الآخرون المذكورون في الرسالة المشار إليها أعلاه لأي شكل من أشكال التعذيب الجسدي أو العقلي . واسترعى المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى المعلومات التي تلقاها والتي تفيد أن السيد الخواجة وسجناء آخرين قاموا بإضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالهم والمعاملة السيئة التي يتعرضون لها كما ادّعى . وادّعى أيضاً أن السيد الخواجة ضرب وجرح على أيدي رجال الشرطة ثم نُقل من سجن المنامة إلى سجن جاو حيث حُبس حبساً انفرادياً ولم يوفر له علاج طبي . وأعرب عن مخاوف من احتمال استمرار تدهور صحته ما لم يتلق الرعاية الطبية اللازمة .

٢٦ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، ردت حكومة البحرين قائلة إن صلاح عبد الله حبيـل الخواجة قد قدم إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة بتهمة القيام بأعمال إرهابية والتدريب على السلاح بهدف تغيير النظام السياسي للدولة ، وأنه يقضي مدة العقوبة بالسجن . وقد أكدت السلطة المختصة أن الشخص الأنف الذكر لم يتعرض لأي شكل من أشكال التعذيب وإن ما ورد من ادعاءات في هذا الصدد غير صحيحة . وأشار الرد أيضاً إلى أن جميع السجناء يتمتعون بحقوقهم المقررة قانوناً من حيث زيارة الأقارب والرعاية الطبية .

الرسائل

٢٧ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة البحرين تتعلق بوفاة ممدوح مهدي أحمد التي نتجت عن تعذيبه . وذكر أن هذا الشخص قبض عليه في عام ١٩٨٠ ، عندما كان عمره ١٣ سنة ، وسيق إلى سجن القلعة في المنامة ، حيث ظل لمدة ٤ سنوات بموجب مرسوم أمن الدولة . وخلال هذه الفترة لم يسمح له بتعيين محام كما لم يسمح لأسرته بزيارته خلال السنتين الأوليين . وذكر أنه تعرض لضرب قاس ، خاصة على رأسه وأنفه ، مما تسبب بكسر عظمة في أنفه ، وأدى إلى إصابته بالصرع ؛ وقد أثر هذا المرض على قدراته العقلية وسبب له نوبات غيبوبة دورية . وبالرغم من العلاج الطبي الذي قدم إليه ، تدهورت حالته الصحية ، وتوفي في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، في مستشفى السليمانية .

بنغلاديش

الرسائل وردود الحكومة

٢٨ - في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة بنغلاديش نقل فيها معلومات تفيد أن حسن الكريم الشهير بمانيك ، وهو زعيم طلابي يبلغ من العمر ٢٤ سنة ومن سكان شيتاغونغ ، وشاندان كومار بوميك ، قبض عليهما في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، في أعقاب اشتباك مسلح مع الشرطة كما قيل . وادّعى أنه ، في أعقاب

القبض عليهما ، أخذاً إلى معسكر شرطة قريب ، حيث جرى تعذيبهما وضربهما ، ثم نقلتا فيما بعد إلى مركز شرطة كوتوالي . وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أبلغ والد مانيك أن ابنه مات وهو في الطريق إلى المستشفى . وكشف التقرير الخاص بتشريح الجثة أن سبب الوفاة كان صدمة ونزيفا في الدماغ . وذكر أن الجروح سببتها أسلحة غير حادة . وادعت الشرطة فيما بعد أن مانيك مات بسبب هجوم الجمهور عليه وقت القبض عليه ، ولكن شهود العيان أنكروا هذه الرواية .

٢٩ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أرسلت حكومة بنغلاديش رداً وصفت فيه الحادث العنيف الذي قام فيه أفراد من الجمهور بالهجوم على حسن الكريم وشريك له وإصابتهما بجراح قبل أن تقبض الشرطة عليهما . وكان الاثنان ضمن مجموعة ادعى أنها فتحت النيران بصورة عشوائية بالأسلحة الأوتوماتيكية وفجرت مفرقات نارية في مبنى المحكمة بغية اختطاف شخصين متهمين من الشرطة التي تحرسهما . وأصيب شريطان بجراح خطيرة أثناء هذا الحادث . وقد قدم إلى حسن الكريم الاسعاف الأولي ، ولكن حالته تدهورت فيما بعد فتعيّن نقله إلى مستشفى كلية الطب في شيتاغونغ ، حيث مات متأثراً بجروحه . وأصدر وزير الشؤون الداخلية تعليماته إلى إدارة التحقيق الجنائي للتحقيق في الحالة تحقيقاً وافياً ولتقديم تقرير إليه . ولكن ، لم يتوفر دليل أو إثبات على أن حسن الكريم مات بسبب تعذيب الشرطة له . وعليه ، فإن الادعاءات القائلة بأنه مات نتيجة لوحشية وتعذيب الشرطة هي خاطئة تماماً ومحرّفة ومضللة ولا صلة لها بالوقائع الفعلية .

٣٠ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وجّه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة بنغلاديش نقل فيها معلومات تتعلق بمانيول مرشد ، وهو بنغلاديشي طلب اللجوء في السويد ، وأعيد قسراً إلى بنغلاديش في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، بعد أن رفضت السلطات السويدية طلبه للجوء . ولدى وصوله إلى مطار دكا ، قبضت عليه شرطة المطار وأثناء اعتقاله مدة ١٣ ساعة ضرب بهراوة تكرر ، بما في ذلك على باطن قدميه وعلى أعضائه التناسلية ، ثم رُبط بسلك كهربائي ورُفس . وبعد الإفراج عنه ، قام طبيب بفحصه وأكد أنه عذّب تعذيباً شديداً وأن بصره أصيب بضرر دائم نتيجة لذلك .

٣١ - وفي نفس هذا التاريخ ، أبلغ المقرر الخاص أيضاً الحكومة بتقرير تلقاه يتعلق بحالة حقوق الإنسان في منطقة أراضي هضبة شيتاغونغ العسكرية . ووفقاً لهذا التقرير ، كثيراً ما يجري اعتقال أشخاص بتهمة كونهم أعضاء في "شانتى باهيني" (الجناح المسلح لحزب جانا سامهاتي ساميتي السياسي السري) وتعذيبهم بقسوة .

بليز

الرسائل

٣٢ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة بليز تتعلق بلويس أرتورو آريغالو ، وهو مواطن غواتيمالي ، ذكر أنه أُسر على يد الشعبة الخاصة لقوات الأمن البليزية في ٣ أو ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وادعي أنه أُخضع للتعذيب ثم سَلِمَ إلى السلطات الغواتيمالية . وذكر فيما بعد أن رئيس وزراء بليز عيّن لجنة تحقيق لاجراء تحقيق واف وشامل في الادعاء بالتعذيب . وطلب المقرر الخاص من الحكومة احاطته علما بنتائج واستنتاجات التحقيق .

البرازيل

الرسائل

٣٣ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة البرازيل أحال فيها معلومات ادعي فيها بأن ممارسة القبض على الناس واخضاعهم للتعذيب ثم الافراج عنهم بلا تهمة ، هي ممارسة شائعة في البلد . وادعي أيضا أن المسؤولين عن التعذيب ، عندما تُحدد هوياتهم ويحالون إلى المحاكمة ، غالبا ما يُحكم عليهم بأحكام خفيفة . ولتوضيح هذا الادعاء ، ذكرت المصادر حالة موظف اسمه خوسيه غايتانو بيريرا ، أدين بارتكاب التعذيب وقد حكم عليه قاضي محكمة الدرجة الأولى في ايباتنغا ، في ولاية ميناس خيرايس ، في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بالسجن ثلاثة أشهر . وذكر أن العقوبة حُولت فيما بعد إلى خدمة مجتمعية لمدة ستة أشهر . ومنذ ذلك الحين ، أبلغ أشخاص عديدون عن حالات تعذيب ادعوا فيها أن هذا الموظف نفسه مسؤول عنها

٣٤ - ونُقلت أيضا معلومات تتعلق بحالة شاب عمره ١٦ سنة ، اسمه دومنغو فاسكونشيلوس ماشيدو ، قبضت عليه الشرطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في ريو برانكو ، ولاية اكري ، وسبق إلى مركز الشرطة السادس . وفيما بعد ، نقلته الشرطة العسكرية إلى المقر الرئيسي للفرقة الأولى حيث ادعي أنه تعرض للتعذيب .

٣٥ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بمشروع قانون ينظر فيه الكونغرس لإدراج جريمة التعذيب في قانون العقوبات باعتبارها جريمة ضد الدولة الديمقراطية وضد الإنسانية .

بلغاريا

الرسائل وردود الحكومة

٣٦ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت حكومة بلغاريا رسالة إلى المقرر الخاص رداً على رسالته المؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ (E/CN.4/1990/17) ، تتعلق بادعاءات تقول إن عدة أشخاص من الإثنية التركية ماتوا بعد أن ضربهم رجال الأمن خلال المظاهرات العنيفة التي حدثت في أيار/مايو ١٩٨٩ . وذكرت الحكومة أن تحقيقات قضائية أجريت فيما يتعلق بحالات العنف ، وأن نتائج التحقيق نُشرت ، وأن المجرمين المعنيين يواجهون الآن التهم المقررة ضدهم . وأكدت أيضاً ، أنه ، بعد التغييرات السياسية التي جرت في البلد ، اعتمد أعضاء البرلمان البلغاري مؤخراً تعديلات وملحقات عديدة للدستور القائم ، واستهلوا أيضاً جهداً على نطاق واسع لصياغة دستور جديد تماماً .

بوروندي

النداءات العاجلة

٣٧ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة بوروندي فيما يتعلق بالأشخاص التاليين: ليبار بارانكتسي ، رجل الأعمال ؛ ليبيوار بوكومي ، الموظف في البنك المركزي ؛ ايمانويل سيزا ، الاختصاصي التقني ؛ انطون هابونيماننا ، الموظف في البنك المركزي ؛ صمويل ماجنجي ، الموظف في مستشفى برينس ريجنت ؛ كومي ميناني ، الموظف في المطار ؛ وليم مونيمبابازي ، زعيم منطقة موساغا ؛ فينسنت ندايبورا ، حارس الأمن ؛ سيفيران نسينجيماننا ، الموظف في وزارة الصحة ؛ فيدال نتيزاهوريروا ، الموظف في وزارة الداخلية ؛ فيليب نزوبوناريبيلا ، الموظف في شركة مارتنيس ؛ وأغسطين نزوجيبوامي ، المدرس . فوفقاً للمعلومات التي وردت ، قبض على هؤلاء الأشخاص ، وجميعهم ينتمون إلى جماعة هوتو الاثنية ، في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بتهمة الإبقاء على صلات مع حزب تحرير شعب هوتو والاشتراك في هجوم مسلح على منشآت عسكرية في بوجمبورا . وسيقوا فيما بعد إلى شكنات مورا وإلى مراكز اعتقال أخرى تابعة للشرطة وذكر أن بعضهم ضربوا ضرباً قاسياً لدى القبض عليهم . وأعرب عن مخاوف من احتمال اخضاع هؤلاء الأشخاص للتعذيب أو لمعاملة سيئة .

الكاميرون

الرسائل

٣٨ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة الكاميرون نقل فيها معلومات تفيد أن بعض السجناء السياسيين هم محتجزون في ظروف قاسية للغاية أدت الى تدهور صحة بعضهم تدهورا خطيرا وسببت موت البعض الآخر . وأبلغ عن الحالات التالية:

- (أ) مديو هلبينا ، ذكر أنه لم يفرج عنه من سجن نكوندينغي بعد قضاء عقوبته ، في عام ١٩٨٦ . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أصيب بالشلل ، ولكن رفض تقديم علاج طبي له لمدة طويلة . فمات في المستشفى في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ،
- (ب) عبد الله مازو ، وهو محام وقاض سابق ، انتهت عقوبته بالسجن فسي عام ١٩٨٩ ، وأُفرج عنه من سجن نكوندينغي في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ووضع تحت الإقامة الجبرية في منزله . ولدى مغادرته السجن ، كان يعاني من أمراض عديدة ، منها مشاكل في بصره و كليته . ومع ذلك ، أُجبر على الانتظار لشهور عديدة قبل السماح له بالسفر إلى ياوندي للعلاج .

شيلي

الرسائل

٣٩ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة شيلي نقل فيها معلومات عن حالات التعذيب والمعاملة السيئة التي ذكر أنها حدثت ما بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وأشارت الرسالة الى الحالات التالية: فرناندو كندشا غالفس ، ايفان كونشا بيزارو ، أروين ريفيرا كاستيلو ، بيدرو فيليبي راميريس شابارو ، لينو أنريكي بالما انسولسا ، فلاديمير أرنستو سالامنكا مورالس ، رودريغو مورالس سالاس ، ألفارو رودريغيس أسكوبار ، سرخيو فاسكس بارينتوس ، إستر ألفارو غونزاليس ، أبراهام لاريا سامورانو ، كاتالينا آفيلالاسو ، ولسون روخاس مركادو ، رودريغو سا خربير ، يوري أليرو فرغاس أرايا ، وخورخي أنطونيو أسبينولا روبليس . وذكر أن هؤلاء الأشخاص تعرضوا للتعذيب وللمعاملة السيئة في مراكز شرطة مختلفة ، وضمن جملة أمور ، جرى رفضهم وكنهم في أماكن مختلفة من أجسامهم ، وتعليقهم من معاصمهم لغترات طويلة ، وحرمانهم من الغذاء والماء والنوم ، وتعريض الأجزاء الحساسة من أجسامهم لصدمات كهربائية ، وتوصيلهم لحالة تقرب من الاختناق بوضع أكياس من بلاستيك على رؤوسهم ، "الغواصة الجافة" ، وتوجيه التهديدات اليهم وإلى أسرهم ، واخضاعهم لعمليات اعدام صورية . وفي حالة خورخي أنطونيو أسبينولا روبليس ، الذي احتجز في مركز الشرطة الثالث في سانتياغو ، فقد ذكر ، أنه ، بموجب سبيل

"الامبارو" للتظلم ، قدم طلب لارسال طبيب بصفة عاجلة من ادارة الطب الشرعي الى مركز الشرطة . ولاحظ الطبيب أن المعتقل يعاني من اصابات عديدة لا يمكن تفسيرها إلا بأنها جراح ناتجة عن طلقات رصاص أصيب بها وهو محتجز وعن المعاملة السيئة .

٤٠ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة ثانية الى حكومة شيلي أحال فيها معلومات تفيد أنه ، بالرغم من التدابير التشريعية التي اعتمدها الحكومة ، لا يزال أعضاء ادارة الكارابينيروس والشرطة يمارسون التعذيب . ومعظم الحالات التي أبلغ عنها تتعلق بأعضاء في جماعات المعارضة المسلحة ، وعلى وجه خاص ، حركة شباب لاوتارو وجبهة مانويل رودريغس الوطنية ، ولكن أيضا بأشخاص قبض عليهم في أعقاب مظاهرات سلمية أو فيما يتصل بتحقيقات جنائية . وأحيلت الحالات التالية على وجه خاص:

(أ) خايمي باتريسيو سيليس أداسمي ، خايمي ايغان بنتو أغليوني ، خوليو ريكاردو برادو هرافو ، مارسيل لاورا ماردونس باشيكو ، باتريسيو أليخاندرو غالاردو ثروخيلو ، الذين قبض عليهم ضباط من إدارة الشرطة ما بين ٦ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ في كونسيبسيون ؛

(ب) ايغان أندريس كردوفا كردوفا ، الذي قبض عليه في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١ وأخذ الى مركز شرطة سان لويس دي ماکول ؛

(ج) غاليا غميل مارتينيس ، التي قبض عليها الكارابينيروس في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ وأخذت الى المركز رقم ١٨ في سانتياغو ؛

(د) لوسيو ادواردو مالدونادو غارسيا ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ وأخذ الى مركز الشرطة في لا فكتوريا ، سانتياغو ؛

(هـ) أنخل باتريسيو مونيو فاونديس ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ في شيرو نافيا ، سانتياغو ، وأخذ إلى مركز الكارابينيروس في سان بابلو ؛

(و) مارييا تيريزا غونساليس رودريغيس ، التي قبض عليها الكارابينيروس في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ في سانتياغو وأخذت إلى مركز الكارابينيروس رقم ٣٨ ؛

(ز) باتريسيو فرناندو أورتييس مونتينيفرو وبيدرو ألبرتو أورتييس مونتينيفرو ، اللذان قبض عليهما الكارابينيروس في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ في سانتياغو وأخذوا إلى مركز الشرطة رقم ١٠ ؛

(ح) كلاوديو كافيريس مونتانارس وكاميلو كافيريس مونتانارس ، اللذان قبض عليهما الكارابينيروس في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ في سانتياغو وأخذوا إلى مركز الشرطة رقم ٣ ؛

(ط) ميغيل آرماندو مونتيسينو مونتيسينو ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في سانتياغو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ واقتيد إلى مركز الشرطة رقم ٣ ؛

- (ي) روبرتو امادو باردو راميرس ، الذي قبض عليه في سانتياغو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ واقتيد إلى شكنات الكارابينيروس رقم ١٣ ؛
- (ك) بولين خنكين سوليرفيسنس ، التي قبض عليها الكارابينيروس في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في سانتياغو ؛
- (ل) فيلكس مادريغا ليغا ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في سانتياغو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ واقتيد إلى مركز الشرطة رقم ٣ ؛
- (م) ليوناردو أندريس فيران لويث ، الذي قبض عليه في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في سانتياغو واقتيد إلى إدارة الشرطة في بينيالولن ؛
- (ن) مارشا مونتييل اويارسون ، التي قبض عليها الكارابينيروس في سانتياغو في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ؛
- (س) افراين دل كارمن روخاس أشيغيدو ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩١ في سانتا ادرينا ، سانتياغو ؛
- (ع) غلاديس كارفاخال فوينتس ، التي قبض عليها أعضاء فرقة الكارابينيروس للعمليات الخاصة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في غرانيروس ؛
- (ف) فرناندو انريكي مورينو فيغا ، الذي قبض عليه في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ في سانتياغو واقتيد أولا إلى مركز الشرطة رقم ١٢ ثم إلى مركز الشرطة رقم ٣ ؛
- (ص) ميغيل انخيل شاكون ليتون ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في سانتياغو في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ واقتيد إلى المركز الموجود في رينكا ؛
- (ق) خوان فاسكيس اوسا ، الذي قبض عليه الكارابينيروس في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ في سانتياغو .

الصين

النداءات العاجلة

٤١ - في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة الصين يتعلق بوانغ يونتاو ، البالغ من العمر ٣٣ سنة ، وشن زيمينغ ، البالغ من العمر ٣٩ سنة ، اللذين يقضيان عقوبة السجن ١٣ سنة لاشتراكهما المزعوم في موجة الأحداث التي جرت في بكين في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ووفقا للمصدر ، فإن كلا السجينين محتجزان في الحبس الانفرادي في السجن رقم ٢ في بكين منذ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وذكر أن السجينين بدأوا إضرابا عن الطعام في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ احتجاجا على استمرار حبسهما انفراديا وعلى عدم وجود رعاية طبية وعلى سوء الظروف في السجن . وذكر أيضا أن وانج يونتاو يعاني من التهاب الكبد (باء) ، الذي أصيب به في السجن كما ادّعى . وأعرب عن مخاوف من احتمال تعرض السلامة الجسدية لهذين الشخصين وحتى حياتهما للخطر ، ما لم تقدم اليهما الرعاية الطبية الملائمة على وجه السرعة .

٤٢ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة الصين يتعلق بلوبسانج تسوندروي ، وهو راهب بوذي عمره ٧٦ سنة من دير دريبونغ ، قبض عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٠ وحكم عليه بالسجن ٦ سنوات وحبس في سجن درابشي ، في لاسا ، منذ ذلك الحين . وذكر أنه في أعقاب حادث وقع في السجن في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، أخضع لوبسانج تسوندروي وحوالي ٢٠ سجين آخرين لضرب شديد ، ووفقا للمعلومات التي قدمها سجين آخر رآه في حزيران/يونيه الماضي ، كان وجه لوبسانج تسوندروي وملابسه ملطخة بالدماء وكانت حالته الصحية سيئة . وذكر أيضا أنه حبس انفراديا مدة طويلة ، وذلك خلافا للوائح الصينية التي تقصر هذه العقوبة على ١٥ يوما . وعلى ضوء هذه الظروف ، أبدت مخاوف من احتمال تعرض حالته الصحية لخطر شديد .

٤٣ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة الصين يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) سونام وانجدو ، المعروف أيضا باسم شوكدن أو شونغدن ، الذي حكم عليه بالسجن المؤبد في ١٩٨٨ والمحبوس في سجن درابشي ، لاسا . ووفقا للمصادر ، جرى ضربه ضربا مبرحا في أعقاب اشتراكه في سهر سلمي جرى في السجن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . ونُقل بعد ذلك إلى مستشفى الأمن العام في حالة سيئة وهو غير قادر على السير بمفرده . وبعد أن نال بعض العلاج ، أعيد في منتصف شباط/فبراير إلى سجن درابشي حيث وُضع في الحبس الانفرادي . وذكرت المصادر أن حالته الصحية في تدهور سريع وأنه لم يعد يتحكم في مثانته ؛ ومع ذلك ، لم تقدم إليه أي رعاية طبية ؛

(ب) لوبسانج توبشو (الاسم الأصلي كونغكياب) ، وهو راهب من دير سيرا من ميدرو لابدونج ، قبض عليه لاشتراكه في مظاهرة في منطقة باخور في لاسا في أيار/مايو ١٩٩١ ووجهت إليه طعنات متكررة . وأخذ أولا إلى المستشفى العسكري بالقرب من دير سيرا ونقل فيما بعد إلى سجن غوتسا . ونتيجة لجراح الطعنات في ظهره ورأسه ، أصبح غير قادر على الرؤية الصحيحة وأصيب جهازه التنفسي بضرر شديد . ووفقا للمصادر ، فإنه يُحتجز في زنزانته في غوتسا ، لا في المستشفى ، بالرغم من كونه لم يعد يستطيع الوقوف حتى لو قدمت المساعدة إليه ؛

(ج) فونتسوك تسونغمي (الاسم الأصلي شوبتن) ، وهو راهب غير مسجل من دير سيرا يبلغ من العمر ٢٣ سنة ، قبض عليه في أيار/مايو ١٩٩١ لاشتراكه في مظاهرة وأودع في سجن غوتسا في لاسا . ووفقا للمصادر ، فإنه يلقي معاملة قاسية جدا وقد ضرب ضربا مبرحا على أيدي سلطات السجن ؛

(د) لوبسان ديلك (الاسم الأصلي سونام شوبهل) ، وهو راهب من دير سيرا ، قبض عليه في أيار/مايو ١٩٩١ في مكتب أخيه في الأكاديمية التبتية للعلوم الاجتماعية واقتيد إلى سجن سانجيب ، الذي يقع على بعد ٥ كيلومترات شمالي لاسا . وهناك وُضع في "البلوك الثاني" ، وهو منذ ذلك الحين محبوس انفراديا . وفي هذه الظروف ، أعربت عن مخاوف من تعرض حالته الصحية للضرر .

الرسائل وردود الحكومة

٤٤ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة الصين نقل فيها معلومات تنطوي على ادعاءات بتعذيب سجناء في التبت ومعاملتهم معاملة سيئة ، ومن بينهم عدة راهبات جرى اعتقالهن وتعذيبهن كما ادعى في سجن غورتسا ، بعد اشتراكهن في مظاهرات من أجل الاستقلال . ومعظم حالات القبض على الأشخاص التي أبلغ عنها حدثت خلال عام ١٩٨٩ ، ولكن حالتين حدثتا في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ، على التوالي . وقد أحيلت الحالات التالية بالتفصيل:

(أ) أوغين دولما ، البالغة من العمر ٢١ سنة ، وهي من دير شوغسيب للراهبات ، قبض عليها في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٨ في بارخور واحتجزت في سجن غورتسا طوال شهرين . وزعم أن تعذيبها اشتمل على ضربها حتى فقدان وعيها ، وعلى الاعتداء عليها جنسيا بأداة كهربائية ؛

(ب) نامدول تنزين ، البالغة من العمر ١٨ سنة ، وهي من دير تسانغكونغ للراهبات ، قبض عليها مرتين في عام ١٩٨٩ لفترة مجملها خمسة أشهر واحتجزت في سجن غورتسا . واشتمل تعذيبها على توجيه صدمات كهربائية على أصابعها ؛

(ج) بونتسوك لامدرو ، البالغة من العمر ١٨ سنة ، وهي من دير شوبسانغ للراهبات ، قبض عليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، في بارخور ، مع راهبتين أخريين وجرى احتجازها في سجن غورتسا لمدة عشرة أشهر . وزعم أن الراهبات الثلاث ضربن حتى فقدان وعيهن وجرى الاعتداء عليهن جنسيا بأداة كهربائية ؛

(د) كوسانغ ، البالغة من العمر ٢٥ سنة ، وهي من آني تسانغكونغ ، قبض عليها في آذار/مارس ١٩٩٠ ، وحكم عليها بالسجن سنة واحدة . وهي معتقلة في سجن غورتسا . وقد زُعم أنها جُرحت بعمدية وضغط على أنفاسها وقيدت وهي في أوضاع ملتوية . وزعم أيضا أنها أصيبت بالجنون نتيجة لضربها في سانجيب بعد القبض عليها ؛

(هـ) آني كلسانغ بالمو ، البالغ من العمر ٢٤ سنة ، وهي من دير شونغسيب ، قبض عليها في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ مع عدة راهبات وراهبان أخريين واحتجزت في سجن غورتسا . وزعم أن تعذيبها اشتمل على عضها من قبل كلب وضربها بوحشية والاعتداء عليها جنسيا بأداة كهربائية وحرمانها من الغذاء والدواء لعدة أيام .

٤٥ - وبالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه ، زعم أنه جرى تعذيب لأكبا تسيرينغ ، البالغ من العمر ٢٠ سنة ، حتى الموت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في سجن درابشي ، شمالي لاسا . وذكر أنه جرى القبض على لأكبا تسيرينغ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لقيامه بنشاط من أجل الاستقلال واعتقل في سجن غورتسا لعدة أشهر . وذكر أن السجناء الآخرين في سجن درابشي سمعوه وهو يُضرب في زنزانه ويصرخ ويقول إنه سيقتل . وادعت نفس المصادر أن جثته رؤيت "عليها آثار كدمات كثيرة" . وذكر أنه جرى تشريح الجثة ، ولكن نتائج التشريح لم تنشر .

٤٦ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩١ ، قدمت الحكومة الى المقرر الخاص معلومات تفصيلية تتعلق باثنين من الأشخاص المذكورين في رسالته:

(أ) كوسانغ ، الراهبة البوذية ، البالغة من العمر ٢٣ سنة ، حكم عليها بالسجن ست سنوات وبحرماتها من حقوقها السياسية لمدة سنتين ، بعد إدانتها بـ "تكرار القيام بأنشطة غير مشروعة بهدف تقسيم الوطن" . وذكر أنها في السجن تقضي مدة عقوبتها ، وأنها بصحة جيدة . أما الاتهامات بأن كوسانغ جرى تعذيبها أو ضربها أثناء وجودها في السجن فقد رفضت باعتبارها "مجرد هراء" ؛

(ب) لا باسرين ، المذكور أعلاه تحت اسم لاكبا تسيرينغ ، حكم عليه بالسجن سنتين في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، وأصيب بمرض في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . فأتخذت السلطات الصينية المختصة الترتيبات بنشاط لتوفير العلاج له ولكن مرضه كان خطيرا ، ولم يؤثر فيه العلاج العاجل الذي وفر له ؛ فتوفي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . ورثت السلطات الصينية أمر تشريح جثته على يد خبراء ، وتبين من التشريح أنه كان يعاني من التهاب منتشر في الصفاق (البريتون) والتهاب حاد مميت في الزائدة الدودية . والسيد باسرين كان في السجن لأنه خرق القانون ، وهذه مسألة صينية داخلية بحتة ؛ وقد مات لصابته بمرض وفشل العلاج العاجل الذي قدم اليه . ووفقا للحكومة ، فإن القول بأنه "ضرب حتى الموت" لا أساس له من الصحة على الإطلاق .

٤٧ - وفيما يتعلق بحالات التعذيب الأربع الباقية المدعى بها ، فقد أفادت الحكومة أن السلطات المختصة قامت بتحقيقات بشأنها وخلصت الى أنها "تلفيق بحت" .

كولومبيا

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٤٨ - في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ردا على رسالة عاجلة من المقرر الخاص مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٤٧) تتعلق بخوان دي ديسوس مورينو وليسينيو رينتيريا ، قدمت حكومة كولومبيا معلومات تفيد بأنه جرى الإفراج عن كلا الشخصين . إلا أن الرد لا يشير إلى ادعاءات التعذيب .

٤٩ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة كولومبيا يتعلق بالسيد رودريغو غيساو ، وابنه أليخاندرو غيساو ، وافرابين ن . هيغيتا ، الذين قبض عليهم في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ على يد جنود فرقة الغولتيخيروس ، حيث ادعى أنهم أغاروا على بيوت عمال مزارع الموز في مزرعة برادو مير ، في كورولاو ، في بلدية تربو ، اورابا . وذكر أن هؤلاء الأشخاص نقلوا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر إلى قاعدة الفرقة في كاريبا . ونظرا للادعاءات السابقة بشأن

تعذيب السجناء ومعاملتهم معاملة سيئة على يد أعضاء فرقة الغولتيخيروس ، فقد أعرب عن مخاوف بشأن السلامة الجسدية لهؤلاء الأشخاص الثلاثة .

٥٠ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير و١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ ، أفادت الحكومة بشأن رودريغو غيساو وآليخاندرو غيساو وإفراين هيغيتا قد أفرج عنهم دون توجيه تهم إليهم وأنهم أخبروا النائب العام الإقليمي بأنهم لم يعانون من معاملة سيئة معنوية أو جسدية أو نفسية على يد القوات المسلحة .

الرسائل وردود الحكومة

٥١ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة كولومبيا نقل فيها معلومات بشأن حالات التعذيب التالية التي ادعى أنها حدثت خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ :

(أ) خرمان انطونيو بارادا وخايرو خوسيه خيمينث باوتيسستا ذكر أنهم... عذبوا تعذيباً شديداً عقب القبض عليهما مع أشخاص آخرين في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ على يد أعضاء القوات المسلحة . ومات السيد انطونيو بارادا ، ووفقاً لأحد الشهود ، كانت جثته تحمل علامات جروح ولكمات . وقد أفرج عن السيد خيمينث باوتيسستا في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ وذكر أنه تعرض لتعذيب ولمعاملة سيئة ، بما في ذلك عملية اعدام صورية باجراءات موجزة دبرها ملازم أول في القاعدة العسكرية في لوس ألبس . وأدعى أيضاً أنه أُجبر على الاعلان أمام سلطة قضائية في أربوليداس ، قبل الافراج عنه ، أنه لم يكن معتقلاً وإنما كان يرافق الجنود كمرشد لهم بمحض إرادته وأن الكدمات الظاهرة على وجهه ناتجة عن حالة سكر قبل ١٥ يوماً ؛

(ب) جبريل فلورس ، الزعيم الاقليمي للاتحاد الوطني للفلاحين مستخدم المياح ، قبض عليه في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أفراد دورية من الجيش في مونتيبييلسو ، في بلدية بيتوليا ، في محافظة سانتاندير . واعتقل لمدة ثلاثة أيام وزُعم أنه عذب تعذيباً قاسياً ؛

(ج) كارلوس لوغو غونسالس وهو طالب في جامعة الإقليم ، قبض عليه ضباط الشرطة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، خلال مظاهرة في بوغوتا . وذكر أن رجال الشرطة ضربوه ضرباً مبرحاً أثناء اقتياده الى مكتب التحقيق المعروف بالاختصار CAI . وبعد ذلك ، اقتيد الى مركز الشرطة رقم ٥ ، وفيما بعد ، الى شعبة التحقيق القضائي ، ولم يُقبل هناك بسبب معاناته من اصابات عديدة ، بما فيها اصابات في رأسه . وعندما عُرِضت الحالة على المقرر الخاص ، كان السيد لوغو معتقلاً في سجن موديلو ، دون أن يعرف لماذا اعتقل .

كوبا

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٥٢ - في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً الى حكومة كوبا يتعلق بملازم أول سابق في أمن الدولة ، اسمه أليخاندرو خواكين فوينتس غارسيا ، قُبض عليه في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بعد محاولته مغادرة البلاد بمركب من نقطة تقمع على الساحل الشمالي لفيلاكارا . وأُقتيد الى ادارة مخابرات أمن الدولة في سانتا كلارا ، ووفقاً للمعلومات التي وردت ، جرى ضربه ضرباً مبرحاً لدرجة أن إحدى كليتيه انفصلت . وفضلاً عن ذلك ، بعد بضعة أيام ، في سجن فياكارا الاقليمي ، أصيب بتوقف قلبه عندما حاول دون جدوى الانتحار بشنق نفسه ؛ ومع ذلك ، وردت معلومات تفيد بأنه لا توفر له رعاية طبية ملائمة .

٥٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، صرّحت الحكومة بأن السيد فوينتس غارسيا قُبض عليه في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ عندما كان ينوي مغادرة البلاد على نحو غير مشروع مع خمسة أشخاص آخرين وأنه في انتظار محاكمته . وقالت الحكومة أيضاً إن السيد فوينتس غارسيا يعاني من مرض في كليته منذ عدة سنوات وأنه ، أثناء اعتقاله ، قد عانى من مغص كلوي ولكنه قد تلقى علاجاً طبياً ملائماً في كل وقت ولم يجر أبداً معاملته معاملة سيئة أو تعذيبه .

الرسائل وردود الحكومة

٥٤ - في ٦ آب/اغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة كوبا نقل فيها معلومات عن حالات التعذيب التالية:

(أ) ارتورو ألفارس فاريل ، البالغ من العمر ٥٢ سنة ، هو عامل يعيش في سانتا إيزابل ، في منطقة خاكومينو ، سان ميغيل دل بادرون . قُبض عليه في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بحجة "خرق أمن الدولة" وأُقتيد الى مركز الاعتقال رقم ١٠٠ "الدافو" التابع للادارة التقنية للتحقيق . وادعى انه تعرض هناك للتعذيب ، بما في ذلك ضربه مما تسبب بكسر أنفه ؛ ووُضِعَ أيضاً في زنزانات ثقل درجة الحرارة فيها عن الصفر وكانت إحداها حالكه الظلام . ثم نُقل الى سجن كومبينادو دل ايستي وزُعم أن أقاربه هددوا بالسجن كما هدد هو نفسه بنيل معاملة أسوأ اذا كشف هو أو أسرته عما حدث خلال اعتقاله ؛

(ب) رامون دي خيسوس ألموا غارسيا أُعتقل في سجن كومبينادو دل ايستي . ويدعى أن ضابطاً من الجيش ضربه ضرباً شديداً في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ ؛

(ج) كالديرون إسبين ، وصف بأنه "سجين سياسي" ، مات في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠ في مستشفى اماليا سيموني ، في اقليم كاماغي . وذكر أنه مات متأثراً بالضربات التي وجهها اليه رقيب أُحيل اسمه الى الحكومة ؛

(د) دانييل دي خيسوس المودا غارسيا ، وُصف بأنه "سجين سياسي" ، زُعم أنه أقتيد في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ الى زنزانات العقاب في "مستطيل الموت" حيث ضربه موظفو سجن كومبينادو دل ايستي ضرباً مبرحاً (أُحيلت ألقاب هؤلاء الى الحكومة) .

٥٥ - ونقل المقرر الخاص أيضاً الى الحكومة معلومات وردت اليه بشأن حادث قام فيه مجرمون معتقلون بموجب القانون العادي باحتلال سجن "نيغيس موريوخون دي سانكتي سبيريتو" لعدة ساعات احتجاجاً على المعاملة السيئة والجوع اللذين يعاني منهما نزلاء السجن بعد تخفيض وجبات الغذاء بمقدار ٥٠ في المائة . وذكر أنه في الهجوم الذي شنته قوات الأمن لاستعادة السيطرة على السجن مات عدة أشخاص وجرح كثيرون آخرون . وقيل أيضاً إن ما يزيد على ١٠٠ سجين يحملون علامات الضرب احتجزوا وهم مقيّدو الأيدي والأقدام ، في زنزانات في سجن ماناكاس ، في ١٦ أيار/مايو ١٩٩١ ، بسبب اشتراكهم في ثورة سجن نيغيس موريوخون .

٥٦ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، نقلت الحكومة المعلومات التالية فيما يتعلق بهذه الحالات:

(أ) السيد ارثورو ألفارس فاريل جري احتجازه ومحاكمته بسبب ارتكابه جرائم اقتصادية مختلفة . وتمت محاكمته وفقاً لقواعد الاجراءات القانونية وتؤكد أنه لم يتعرض في أي وقت من الاوقات لأي معاملة غير ملائمة من قبل السلطات أو المسؤولين في الإدارة التقنية للتحقيق ؛

(ب) السيد كالديرون إسبين (ميفيل) هو حالياً في سجن كاماغي يقضي مدة عقوبته لارتكابه سرقة . ولأن المعلومات المقدمة غير دقيقة ، ليس من المؤكد مما اذا كان هذا هو الشخص المعني وكما ليس من الممكن القيام بمزيد من التحقيق ؛

(ج) أما فيما يتعلق بالسيد رامون دي خيسوس المودا غارسيا والسيد دانييل دي خيسوس المودا غارسيا ، فإن سجلات السجن لا تبين قيده لأي شخص تنطبق عليه الأوصاف العامة وأودع في السجن سواء في الماضي أو في الحاضر .

٥٧ - وفيما يتعلق بأحداث ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ في سجن سانكتي سبيريتو ، قالت الحكومة إنها حدثت نتيجة لنزاعات شخصية بين السجناء الذين بدأوا في الهجوم على بعضهم البعض ، ومن ثم ، عندما حاول حراس السجن إعادة النظام . وكان بعض السجناء مسلحين ، وخلال عملية استعادة السيطرة عليهم ، جرح عدة سجناء وقُتل ثلاثة (جوسيه روبرتو غارسيا ايغليزياس ، خوليو مونديغا ألفارس وإلوي خافييل متي) . وجرح أيضاً أربعة من حراس السجن .

٥٨ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة كوبا نقل فيها معلومات تفيد أن السيدة ماريلا سيلينا رودريغيس ، رئيسة الجمعية الدينية "الحرية والايمان" ، اعتقلت مع ابنها البالغ من العمر ثلاث سنوات في ٢ آب/أغسطس ١٩٩١ على يد أعضاء إدارة أمن الدولة واقتيدت إلى مركز الشرطة "ل. وماليكون". ونقلت بعد ذلك إلى وحدات أخرى تابعة لأمن الدولة وفي ٨ آب/أغسطس وضعت في مستشفى هافانا النفساني ، حيث فصلت عن ابنها . ووفقا للتقارير ، احتجزت لعدة أيام بين المرضى العقليين ، الذين وجهوا إليها الشتائم والتهديدات بمفصلة مستمرة ، وبالإضافة إلى ذلك ، أجبرت على مشاهدة علاج المرضى بالصدمة الكهربائية . ووردت أيضا معلومات تفيد بأن سلطات المستشفى هددتها بإخضاعها لعلاج مماثل . وأفرج عنها في نهاية الشهر .

٥٩ - وفي نفس الرسالة ، أبلغ المقرر الخاص الحكومة أيضا أنه تلقى تقريرين عن حالات أشخاص ، ادعى أنهم وضعوا في السبعينات والثمانينات على وجه خاص في مستشفيات نفسانية لأسباب سياسية وأخضعوا لأشكال مختلفة من التعذيب الجسدي والعقلي مثل التعسف في استخدام الصدمات الكهربائية والعلاج بالعقاقير المخدرة .

٦٠ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، قالت الحكومة إن السيدة رودريغيس اعتقلت بدون ابنها في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بتهمة إشارة الشغب العام وأنها ظلت محبوسة ليوم واحد فقط . وخلال الإجراءات التحضيرية للمحاكمة ، طلبت النيابة العامة أن يجري كشف طبي من قبل خبراء على السيدة رودريغيس لتحديد ما إذا كانت تصرفاتها ناتجة عن اضطراب نفسي . وتم الكشف عليها بموافقتها التامة وهي حاليا حرة تماما ولم تخضع أبدا لأية معاملة لا إنسانية أو مهينة .

٦١ - وقالت الحكومة أيضا إنه لا يمارس أي شكل من أشكال الإساءة الجسدية أو العقلية في جمهورية كوبا وأن القانون ينص على عقوبات قاسية على أي مسؤول أو سلطة يرتكبان مثل هذه الجرائم . فضلا عن ذلك ، يوفر العلاج النفسي وفقا للمعايير المهنية ذات الصلة بالصحة العقلية وبموافقة الشخص المعني .

جيبوتي

الرسائل وردود الحكومة

٦٢ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة جيبوتي نقل فيها معلومات ادعى فيها بأن عددا من الأشخاص الذين قبض عليهم ما بين ٩ و١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في مدينة جيبوتي تعرضوا للتعذيب أثناء الاعتقال . وذكرت

أسمائهم ومراكزهم كما يلي: عبد القادر ، ضابط شرطة ؛ أفادا ، رقيب في الجيش ؛ أحمد محمد بدري ، ضابط صف ؛ حسن قادر ديليتا ، ضابط أمن ؛ محمد أحمد ديني ، ضابط جيش ؛ حسن علي هورسا ؛ برهان محمد حومد ("باريسو") ؛ شيخو محمد ، مدني .

٦٣ - وهؤلاء الأشخاص ، وجميعهم من أعضاء جماعة عفار ، هم من بين ١٠٠ شخص ذكر أنه قبض عليهم بعد وقت قليل من هجوم مسلح وقع في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ على شكنات عسكرية في تاجورة . وذكر أنهم عذبوا أثناء اعتقالهم بلا تهم على يد قوات الأمن . ووفقا للمصدر ، لقد جرى في الماضي تعذيب المعتقلين لأسباب سياسية بأنواع من التعذيب مثل الصدمات الكهربائية والاحتجاز في زنانات مليئة بالمياه والتعليق على قضيب أفقي والضرب (طريقة معروفة باسم "الأرجوحة") وربط زجاجة مليئة بالماء بالخصيتين وإدخال زجاجة في فتحة الشرج .

٦٤ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ردت الحكومة فأنكرت ادعاءات التعذيب ، وقدمت معلومات بشأن كل حالة من الحالات التي ذكرت في رسالة المقرر الخاص ، بما في ذلك الهوية الصحيحة للأشخاص المذكورين والتفاصيل بشأن اشتراكهم المفترض في المؤامرة . وقدمت المعلومات التالية:

(أ) عبد القادر (الملازم الأول عبد القادر محمد عباس): لم يتعرض في أي وقت لمعاملة قاسية أو مهينة ولم يطلب إجراء كشف عليه بواسطة طبيب سواء قبل اتهامه أو بعده . وهو معتقل في معسكر دامنجوم ، ومسموح له تلقي زيارات من أعضاء أسرته ؛ محمد ابراهيم أفادا: لم يتعرض في أي وقت من الأوقات لإساءات جسدية ولم يطلب إجراء كشف طبي عليه . وأفرج عنه بكفالة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ ؛ أحمد محمد بدري: وفقا للحكومة ، لم توجه أية تهمة إلى هذا الشخص . وربما كان اسمه الحقيقي هو أحمد محمد حومد ، الذي لم يبلغ في أي وقت قاضي التحقيق بأنه تعرض لأية معاملة قاسية أو معاملة سيئة ولم يطلب الكشف الطبي عليه أبدا . وأفرج عنه بعد توجيه تهم إليه ؛

(د) حسن قادر ديليتا: وفقا للحكومة ، لم توجه أي تهم ضد شخص بهذا الاسم . وربما كان اسمه الحقيقي هو عبد القادر ديليتا أوغورا ، الذي قبض عليه في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وهو معتقل في مركز إدريس فرح أبانة في نجاادي ومسموح له تلقي زيارات من أسرته . وفي رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وموجهة إلى قاضي التحقيق ، ندد عبد القادر ديليتا أوغورا و١٥ متهما آخرين بالوحشية الجسدية التي تعرضوا لها أثناء وجودهم في الحبس . فقام ثلاثة أطباء بالكشف عليهم بناء على طلب قاضي التحقيق ولا تبين الشهادة الطبية الصادرة بعد الكشف على المتهم وجود أية إصابات مرئية أو أي عجز وظيفي (صورة من الشهادة مرفقة) ؛

(هـ) محمد أحمد ديني: وفقا للحكومة ، لم توجه أية تهمة الى شخص بهذا الاسم . وربما كان اسمه الحقيقي هو محمد أحمد عمر ، الذي لم يشك في أي وقت من وحشية جسدية ولم يطلب إجراء كشف طبي عليه . وصدر أمر إحالة بشأنه في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأفرج عنه بكفالة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ . (وربما أيضا كان الشخص المعني هو وكيل ضابط اسمه أحمد ديني مويالد الذي ادعى أنه أدلى باعترافه تحت ضغط من رؤسائه الضباط ، ولم يشك في أي وقت من تعرضه لإساءات جسدية كما لم يطلب إجراء كشف طبي عليه . وهو معتقل في سجن جابودي المدني) ؛

(و) حسن علي حارسه: وفقا للحكومة ، لم توجه تهمة ضد هذا الشخص ، الذي ربما كان اسمه الحقيقي هو حسن علي حراس . ولم يشك في أي وقت من إساءات جسدية كما لم يطلب إجراء كشف طبي عليه . وقد أفرج عنه بعد توجيه تهمة إليه ؛

(ز) برهان محمد حومد (باريسو): صدر أمر إحالة بشأنه في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأفرج عنه بكفالة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩١ . ولم يشك في أي وقت من تعرضه لمعاملة سيئة كما لم يطلب إجراء كشف طبي عليه . واسمه وارد في قائمة المتهمين الـ ١٥ الذين شكوا من التعرض لمعاملة سيئة ، غير أن برهان محمد برهان حرص على إبلاغ قاضي التحقيق بأنه ضلّل (صورة من الرسالة مرفقة) وأنه لم يوقع على الشكوى . ومع ذلك ، فقد جرى كشف طبي عليه بناء على طلب قاضي التحقيق ، ولكن الكشف لم يظهر وجود أي إصابة جسدية (صورة من الشهادة مرفقة) ؛

(ح) شيخو محمد (شيخو محمد علي): صدر أمر إحالة بشأنه في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأفرج عنه بكفالة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ . ولم يشك في أي وقت من تعرضه لوحشية جسدية أو لمعاملة سيئة كما لم يطلب إجراء كشف طبي عليه .

٦٥ - وذكرت الحكومة أيضا أن الشهادات الطبية (الصور مرفقة) الصادرة للمتهمين المعنيين الـ ١٤ بناء على طلب قاضي التحقيق لا تبين على وجه قاطع تعرضهم لمعاملة وحشية .

الجمهورية الدومينيكية

الرسائل

٦٦ - وجه المقرر الخاص في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ رسالة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية نقل فيها معلومات تلقاها تفيد أن بعض ضباط الشرطة ألقوا القبض على السيد جوبرت بيير البالغ من العمر ١٩ عاما ، وهو من مواطني هايتي ، في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، في منزله الواقع في بوكا تشيكا بتهمة سرقة قنينة غاز . وقد اقتيد أولا إلى مركز الشرطة الواقع في اندريس بوكا تشيكا ثم نقل إلى مقر الشرطة العام في بوكا تشيكا . وفي ٢٤ نيسان/أبريل ، اشتكى السيد بيير إلى بعض زواره بأن رجال الشرطة عذبوه تعذيبا شديدا . وفيما بعد ، عندما ذهبت أمه لزيارته ، أخبرتها

الشرطة بأن ابنها قد نقل إلى مستشفى الدكتور لويس آيبال ، غير انها أُخبرت ، عندما وصلت إلى المستشفى ، بأن ابنها ليس موجودا هناك . وفي وقت لاحق ، تعرفت امه ومسؤول لدى سفارة هايتي في الجمهورية الدومينيكية على جثته في مكان حفظ الجثث .

اكوادور

الرسائل وردود الحكومة

٦٧ - وجه المقرر الخاص ، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، رسالة إلى حكومة اكوادور نقل فيها معلومات تلقاها تفيد حدوث حالات تعذيب في اكوادور في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وكان معظم السجناء الذين زُعم أنهم تعرضوا للتعذيب أو للمعاملة السيئة أشخاصا يشتهبه في أنهم ارتكبوا جرائم بمقتضى القانون العادي ، غير انه وردت أيضا شكاوى بشأن حالات تعذيب وسوء معاملة كان ضحاياها من أعضاء القوات المسلحة . وتدعي معظم التقارير أن ادارة المباحث الجنائية في اقليم بيشينشا هي المسؤولة . وأفيد أيضا أن بعض وحدات الشرطة الاقليمية ووحدات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الفرع الدولي للشرطة) قد اشتركت في العملية . كما عرضت معلومات تفيد أن ادارة السجون في كيتو قد اشتركت إلى الحكومة بشأن الحالة البدنية لبعض السجناء بعد تعرضهم للاستجواب من قبل الشرطة . فقد اشتملت أساليب التعذيب على تعليق السجناء من المعصمين أو الابهاميين وضربهم وركلهم ؛ وضربهم على أخمص القدمين ، وتغطية رؤوسهم بأكياس تختوي على غاز مسيل للدموع بحيث يوشكون على الاختناق ؛ وتعريض الأجزاء الحساسة من أجسامهم إلى الصدمات الكهربائية . وفي بعض الحالات زُعم ان أشخاصا محتجزين لدى الشرطة توفوا بسبب التعذيب وبالتحديد الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) سيلفيدو الغيس كاماشو ، أوقفه أشخاص يرتدون ملابس مدنية (أعضاء مجموعة تعمل على منع سرقة الماشية) وضابط شرطة ، في ٧ أيار/مايو ١٩٨٩ في كالومبا في اقليم بوليفار ، وأقتيد إلى مفرزة الشرطة الريفية في المدينة ؛
(ب) غونزالو كينتيرو مينا ، أوقفه أعضاء الشرطة الوطنية في شهر تموز/يوليه ١٩٨٩ في نويبا لوكا في اقليم سوكونمبيوس وسبق إلى سكة الشرطة في المدينة ؛

(ج) سيغونديو تشمباي زينين ، تم توقيفه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ في كوينكا في اقليم آزواي أقتيد أولا إلى مقر المباحث الجنائية في آزواي ثم إلى مقرها في أزوخيس .

٦٨ - كما نُقلت إلى الحكومة معلومات بشأن حالات الأشخاص التالية أسماؤهم الذين زعم أنهم تعرضوا للتعذيب بعد توقيفهم في التواريخ الواردة بين قوسين بعد أسماؤهم: سيزاريو شاغواي فارغاس (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) ، كارلوس ألبرتو خويلا مولينا

(٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ ساولو كويستا (٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩) ؛ ماريانا أيوريا (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) ؛ مارشا بيريز (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) ؛ هكتور ميخيا (١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ سيفوندو كاخيلا شافيز (١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ سيفوندو كريولو شافيس (١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ نيكولاس باغاي كوفي (١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ كالورس تشيكايزا نارنخو (١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ سفوندو ياناكايو غوامان (١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ جيراردو تاسكان (٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ مانويل ميسياس مايكز (٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩) ؛ خوان فرانيسكو روكتا اوسبينا ٧ آذار/مارس ١٩٨٩) ؛ ليونور ايستوبنيان (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ ليليانا اورثيس دي ايستوبنيان (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ دورا ليليا كورال (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ جانيت ايستوبنيان (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ كلاوديا رويس موراليس (١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩) .

٦٩ - وتتعلق الحالات التالية بأعضاء القوات المسلحة الذين زُعم أنهم تعرضوا للتعذيب:

(أ) ماركو انتونيو اسبين لوبيز ، البالغ من العمر ٢٦ عاما ، وهو من أفراد وحدات الإشارة في رومينا هوي ، كيتو . وقد اتهم بتدخين الماريخوانا . وبعد أن أنكر التهمة الموجهة إليه ، قيل إنه أقتيد في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ إلى قلعة أتولبا العسكرية حيث تعرض للتعذيب وللصدمات الكهربائية على أعضائه التناسلية وعلى أجزاء أخرى من جسمه ؛

(ب) هكتور روبيرتو مانوتا ، البالغ من العمر ٢٠ عاما وهو مجند في مدرسة ألوي ألفارو العسكرية في كيتو . في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ جرى استجوابه مع مجندين آخرين بتهمة سرقة آلة تسجيل كما زُعم . ودُفع المجندون بالقوة في خزان للماء حيث وضعت أسلاك كهربائية وسببت صدمات . وأفيد أيضا أن ملازما أول قد ضرب مانوتا . وقد أمضى هذا الأخير سبعة أيام في مستشفى عسكري للشفاء من جروحه ؛

(ج) غيدو اسرائيل خويوس ، وهو جندي يبلغ من العمر ٢٣ عاما ، تم توقيفه في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ بتهمة تسريب معلومات سرية لمجموعات مخربة وسرقة بندقيتين والفرار من الجيش . وزُعم أنه حُجز مدة ٣٦ يوما داخل حاوية معدنية معرضة للشمس وضرب . وأثناء محاكمته ، أنكر الاعترافات التي أدلى بها أثناء الاستجوابات مدعيًا بأنها انتزعت منه تحت وطأة التعذيب .

٧٠ - وفي رسالتين مؤرختين في ٢٦ آذار/مارس و ٦ أيار/مايو ١٩٩١ ، أعربت الحكومة من جديد عن رغبتها في التعاون مع المقرر الخاص وقدمت المعلومات التالية بشأن الحالات التي أُحيلت إليها في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ :

(أ) فيما يتعلق بحالات سيلفريدو الفيس كاماشو ، وسيفوندو تشمبلي زينين ، وغونزالو كينتيرو مينا وكارلوس ألبرتو خويلا مولينا ، رفعت دعوى ضد رجال الشرطة المتهمين باساءة معاملة هؤلاء الأشخاص ؛

(ب) وتقوم السلطات القانونية المختصة بالتحقيق في شكاوى اساءة المعاملة المتعلقة بحالات هكتور ميخا ، وسيغوندو كاخيلا ، وسيغوندو كريولو ، ونيوكولاس باغاي ، وكارلوس تشيكايزا ، وسيغوندو غواماكايو . وماريانا أيوريلا ، ومارتا بيريز ، وجيراردو تاسكان ، وخوان فرانسيسكو روكا اوسبينا ، وليونور ايستوبنيان ، وليليانا اورتيس ، ودورا ليليا كورال ، وخانيت ايستوبنيان وكلاوديا رويس موراليس ؛

(ج) وفيما يتعلق بحالات ساولو كويستا ، وسيزاريو شاغواي فارغاس ومانويل ميسياس نايكز ، أشارت الحكومة إلى المحاكمات الجنائية التي شارك فيها هؤلاء الأشخاص على ما يبدو ولكنها لم تشر إلى أي تحقيق بخصوص اساءة المعاملة ؛

(د) وزار أحد أطباء الصليب الأحمر السيد غيدو اسراييل هويوس توسكانو في سجنه بناء على طلب أقاربه . ولم ير الطبيب أي دليل على اساءة المعاملة ؛ وأعلنت محكمة الضمانات الدستورية أنها غير مختصة بالنظر في القضية وأمرت برد الأوراق ؛

(هـ) ولم يرد أي ذكر لاساءة المعاملة أو الاعتقال دون مبرر في حالة انتونيو اسبين لوبيز ؛

(و) وفيما يتعلق بحالة روبيرتو ماثوتا ذكرت الحكومة أن اجراءات قضائية قد اتخذت ضد الأشخاص الذين اشتركوا في اساءة معاملته .

٧١ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، نقل المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن حالات الأشخاص التالية أسماؤهم الذين زعم أيضا أنهم تعرضوا للتعذيب:

(أ) خوسيه مارييا كباسكانغو ، أمين اتحاد جنسيات اكوادور الأصلية ، وغيره من قادة مجتمع السكان الأصليين ، زعم أن بعض أفراد الجيش أوقفوهم بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ في كاخاس في اقليم إمبابورا واقتيدوا إلى إيبارا حيث تم تسليمهم إلى ادارة المباحث الجنائية ؛

(ب) إزاك رومولو بوستوس بيرمودس ، زعم أن أفراد من ادارة المباحث الجنائية أوقفوه في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ووضع في الحبس الانفرادي لعدة أيام في مركز الشرطة في باباهويو في اقليم لوس ريوس .

مصر

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٧٢ - وجه المقرر الخاص ، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، نداء عاجلا إلى حكومة مصر بشأن مصطفى محمد سعيد الشرقاوي ومحمد حسين محمد إبراهيم سلام ، اللذين ذكر أنه تم توقيفهما في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وحسن محمد اسماعيل محمد ، الذي ذكر أنه تم توقيفه في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، لتحولهم من الاسلام الى المسيحية

على ما زُعم . وقيل إن مصطفى محمد سعيد الشرقاوي محتجز في سجن أبو زعبل في حين أن الرجلين الآخرين محتجزان كما قيل في مركز الاحتجاز لدى شرطة أمن الدولة في هليوبوليس . وزُعم أن هؤلاء الأشخاص تعرضوا للتعذيب وأن اثنين منهما تقدا إلى المحاكمة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وهما في حالة بدنية سيئة بسبب الجوع وآثار التعذيب المتواصل كما زُعم .

٧٣ - ووجه المقرر الخاص ، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، نداء عاجلا إلى حكومة مصر بشأن الدكتور محمد عبد اللطيف طلعت ، وهو طبيب ومدير شركة نشر ، تم توقيفه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ولا يعرف شيء عن مكان وجوده . وقد أُلقي القبض على الدكتور طلعت على أثر قيام شركته بنشر بيان صادر عن نقابة الأطباء المصرية التي انتقدت هجوم قوات التحالف على العراق . وأفيد أن الدكتور طلعت كان قد قبض عليه في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ واعتقل لمدة ثلاثة أشهر زُعم أنه تعرض خلالها للتعذيب بما في ذلك الصدمات الكهربائية والتهديد بالاعتداء الجنسي . وأبدت مخاوف ، في ضوء تجربته السابقة ، من احتمال تعرضه للتعذيب البدني والنفسي أو للمعاملة السيئة .

٧٤ - ووجه المقرر الخاص ، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ ، نداء عاجلا إلى حكومة مصر بشأن الدكتور محمد مندور والدكتور عماد عتريس . فقد تم توقيف الدكتور مندور ، وهو طبيب أمراض نفسية وعضو في مجلس أمناء منظمة حقوق الإنسان المصرية ، في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . ولم يعط تاريخ توقيف الدكتور عتريس ، ولكن أفيد أن الشخصين محتجزان في مقر مباحث أمن الدولة المعروف بلاطوغي . وأفيد بأن توقيفهم ، بموجب أوامر اعتقال إدارية ، بالإضافة إلى توقيف عدة أشخاص آخرين بينهم طلاب في الجامعة وفلسطينيون ، مرتبط بنشاطهم كمعارضين لحرب الخليج . وفي ضوء التقارير الموضوعة في الماضي والتي تفيد أن الأشخاص المعتقلين في ظل ظروف مماثلة هم ، كما يزعم ، عرضة للتعذيب ، فقد جرى الاعراب عن مخاوفه من احتمال تعرض أمن الأشخاص المذكورين أعلاه وسلامتهم البدنية للخطر .

٧٥ - ووجه المقرر الخاص ، في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ نداء عاجلا إلى حكومة مصر بشأن حمدان السباعي ، وهو صحفي وسياسي نشط أوقفته مخابرات أمن الدولة المصرية في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ بموجب أمر اعتقال إداري . ولم يجر الإبلاغ عن مكان احتجازه . وتم توقيف السيد السباعي على أثر كلمة ألقاها ضد حرب الخليج في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩١ في مؤتمر للطلبة في جامعة القاهرة . وفي ضوء تقارير وردت مؤخرا وتفيد أن الأشخاص المعتقلين في ظل ظروف مماثلة ، هم كما يُزعم عرضة للتعذيب ، فقد جرى الاعراب عن مخاوف من احتمال استجواب السيد السباعي تحت التعذيب .

٧٦ - ووجه المقرر الخاص ، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، نداء عاجلا إلى حكومة مصر بشأن محمد السيد السيد حجازي ، وهو مدرس لغة عربية من خريجي جامعة القاهرة يبلغ عمره ٢٩ عاما تم توقيفه في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١ في بولاق الدكرور ، في الجيزة ، واقتيد إلى فرع مخابرات أمن الدولة في الدقي (القاهرة). وأفيد أنه كان قد اعتُقل في عدة مناسبات في الماضي واحتُجز لفترات طويلة دون تهمة أو محاكمة . وفي ضوء تقارير سابقة تفيد أن الأشخاص المحتجزين في ظل ظروف مماثلة هم ، كما يزعم ، عرضة للتعذيب ، فقد جرى الاعراب عن مخاوف من احتمال تعرض أمنه وسلامته البدنية للخطر .

٧٧ - وفيما يتعلق بهذه الحالة الأخيرة ، ردت الحكومة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بأن السيد محمد السيد السيد حجازي قد استُجوب واعتُقل في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١ لأسباب أمنية ، ولكن أُطلق سراحه في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أمر كبار المسؤولين في إدارة أمن الدولة بالتوقيف المؤقت في صدد الحالة رقم ٩١/٤٧٦ المتعلقة بأمن الدولة ، بتهمة "إنشاء منظمة سرية غير مشروعة" .

الرسائل وردود الحكومة

٧٨ - في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة مصر نقل فيها معلومات بشأن حالات التعذيب المزعومة التالية:

(أ) محمد أحمد أبو خوخ ، تم توقيفه في نيسان/أبريل ١٩٩٠ وأُخذ إلى سجن مديرية الأمن في دمياط . وزُعم أنه تم عصب عينيه وضربه بعد ربط يديه خلف ظهره ، وتم تهديده بالاستمرار بالاعتداء الجنسي . وظل محتجزا لمدة ثلاثة أشهر ثم أُطلق سراحه ، دون توجيه أية تهمة إليه ؛

(ب) خالد الشريف ، وهو صحفي يعمل في مجلة الحقيقة الأسبوعية (وجهه المقرر الخاص نداء عاجلا بشأنه في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) ، تم توقيفه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ وأُخذ إلى مركز أمن الدولة في الجيزة . ثم نُقل إلى مركز شرطة مخابرات أمن الدولة في لاطوغلي حيث زُعم أنه تعرض للتعذيب الشديد . وزُعم أنه تعرض من جديد للتعذيب في المركز ذاته بعد احتجازه لفترة قصيرة في سجن استقبال طره . وذكر أن المخامين الذين زاروه في سجن طره أكدوا أنهم شاهدوا آثار الصدمات الكهربائية على صدره وحروق السجائر على يديه وساقيه ، وأنه يعاني من تملب في يديه بسبب التعليق . وأفيد كذلك أن نيابة أمن الدولة قد سجلت هذه العلامات وأمرت بإحالتها إلى مكتب الطب الشرعي ، ولكن لم يعرف ما إذا كان الفحص قد تم أم لا ؛

(ج) مصطفى سعيد الشرقاوي ومحمد حسنين محمد ، تم توقيفهما في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ مع حسن محمد اسماعيل وأحمد مصطفى حموده . وقد سيق السيد الشرقاوي والسيد محمد إلى مقر أمن الدولة في القاهرة حيث زُعم أنهما تعرضا

للتعذيب بما في ذلك الضرب والتعليق من اليدين المربوطتين خلف الظهر والصدمات الكهربائية والتهديد بالاعتصاب . وزُعم أن السيد الشرقاوي قد عذب في ثلاث مناسبات ، في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .

٧٩ - وردت حكومة مصر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بتقديم عدة "مذكرات تتضمن توضيحات بشأن الادعاءات بممارسات التعذيب" . وتضمنت إحدى المذكرات معلومات وتوضيحات ردا على طلبات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب . وتضمنت مذكرة ثانية معلومات ردا على طلب قدمه الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي . وتناولت مذكرة ثالثة الاضطهاد المزعوم للأقباط في مصر . وكانت الوثيقة الرابعة نسخة من رسالة وجهتها وزارة الداخلية الى وزارة الخارجية بشأن خالد الشريف ، وهو أحد الأشخاص الذين ورد ذكرهم في رسالة المقرر الخاص . وذكر أنه تم توقيف هذا الشخص استنادا الى معلومات تتعلق بتورطه مع أعضاء في منظمة "الجهاد" المتطرفة هم محل اتهام جنائي . وقد قررت النيابة العامة إطلاق سراحه ووضع هذا القرار موضع التنفيذ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ولم تُعط أي تفاصيل بشأن حالته الصحية ، أو بشأن ادعاءات التعذيب المفصلة المتعلقة به وبشأن الأشخاص الثلاثة الآخرين الذين ورد ذكرهم في رسالة المقرر الخاص .

٨٠ - ووجه المقرر الخاص ، في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، رسالة إلى حكومة مصر نقل فيها معلومات تزعم أن ممارسة التعذيب في البلد قد ارتفعت خلال عام ١٩٩٠ . ومعظم ضحايا التعذيب المزعوم هم أعضاء في الجماعات الإسلامية الأصولية المعارضة للحكومة المصرية . وقيل إن معظم حالات التعذيب المزعوم قد حدثت أثناء الاستجوابات التي جرت في مركز مباحث أمن الدولة في لاطوغلي في القاهرة ، وأن مرتكبي هذا التعذيب هم ضباط في شرطة مخابرات أمن الدولة . وتتضمن أساليب التعذيب المزعومة الضرب الشديد باستخدام السيوط وأعقاب البنادق والهراتات والأسلاك ؛ والتقييد بسلاسل والتعليق من الجدران والسقوف ؛ وتعريض الأعضاء التناسلية وغيرها من أجزاء الجسم الحساسة للصدمات الكهربائية ؛ والاعتداء الجنسي ؛ والتعذيب النفسي كالتهديد والتخويف بغية انتزاع اعترافات .

٨١ - وأفادت التقارير المتلقاة أنه تم توقيف عدة أشخاص واتهامهم بالمشاركة في اغتيال رئيس مجلس الشعب ، رفعت المحجوب . ومن بين هؤلاء الأشخاص ممدوح علي يوسف وصفوت عبد الغني ومحمد أحمد الغني وعزت حسين علي وعبد الناصر نوح أحمد وعصام علي السيد عثمان وعادل علي مسلم وأحمد مصطفى زكي ومحمد مصطفى زكي وأبو المكارم وعبد الرحمن . وأفيد أن نيابة أمن الدولة قد أخذت علما بأشار التعذيب البدني على هؤلاء الرجال العشرة جميعا . وزُعم أن ممدوح علي يوسف أصيب في عموده الفقري وسبق إلى استجوابه على نقالة .

٨٢ - ولغت المقرر الخاص انتباه الحكومة أيضا الى حالة عدة أشخاص زُعم أنهم تعرضوا للتعذيب في مراكز الشرطة . وقيل إن الصحف المصرية تحدثت عن بعض هذه الحالات . والأشخاص المعنيون هم حمدي النازلي وأشرف عبد المنعم شرشر وعبد الحميد راتب وسالم ابراهيم وميرفت عبد الحميد وأشرف نصار وأشرف محمود وسيد عبد الرزاق . وقيل إن ابراهيم مخروس أبو دنيا وماهر محمد يوسف قد توفيا بسبب التعذيب .

٨٣ - وبالإضافة الى ما ورد ذكره أعلاه ، نقل المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات تلقاها بشأن الدكتور محمد مندور الذي كانت قد أرسلت بخصوصه برقية الى وزير الخارجية في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ تناشده أن يضمن حماية حق الدكتور مندور في السلامة البدنية والعقلية . وتفيد هذه المعلومات أنه قد تم الافراج عن الدكتور مندور في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ . وقد تعرض الدكتور مندور أثناء اعتقاله في مقر أمن الدولة في لاطوغلي للتعذيب الشديد الذي تضمن التعليق والضرب والصدمات الكهربائية .

٨٤ - ووجه المقرر الخاص ، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، رسالة الى حكومة مصر نقل فيها معلومات تفيد أن التعذيب وإساءة المعاملة هما أسلوبان اعتياديان لغرض الانضباط وللمعاقبة ولانتزاع الاعترافات في سجون دائرة طره ، ولا سيما في سجن استقبال طره ؛ وأنه يجري باستمرار تأخير وعرقلة الزيارات والرسائل من أسر السجناء ، وذلك كما زعم لكي تشفى الجروح الناتجة عن التعذيب قبل أن يراها أحد . وأفيد أيضا أن السلطات المصرية تسيء استخدام قانون الطوارئ ضد المعارضة السياسية السلمية ، على الرغم من ادعاءاتها بأن قانون الطوارئ لا يستخدم الا ضد الأنشطة الارهابية والمعارضة المسلحة . وقد جرى الإبلاغ بشكل خاص عن حالة عفيفي مطر ، فهذا الشخص ، وهو شاعر وعضو في اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الكتاب المصريين ، ثم توقيفه في ٢ آذار/مارس ١٩٩١ وسيق الى مقر مخابرات أمن الدولة في لاطوغلي . وزُعم أنه بينما كان محتجزا لدى الشرطة ، ظل معصوب العينين ومقيد اليدين لحمله على الاعتراف بعلاقته بمنظمة البعث السياسية . كما زُعم أنه عذب باستخدام الصدمات الكهربائية وبتعليقه من المعصمين وبضربه ضربا عشوائيا بأداة صلبة على الرأس وعلى مختلف أجزاء الجسم . وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩١ ، قيل إنه نقل الى سجن استقبال طره حيث مُنع محامون ، باعتبارهم أعضاء في منظمة حقوق الانسان المصرية ، من زيارته في البداية . وعندما تمكن أخيرا ثلاثة ممثلين لمنظمة حقوق الانسان المصرية من زيارته ، أفادوا أنهم شاهدوا آثار التعذيب على جسمه ، بما في ذلك أورام دموية على أنفه ومعصيه وأشار جراح في طور الشفاء . كما ذكر أن منظمة حقوق الانسان المصرية قدمت شكوى رسمية الى النائب العام تطلب فيها إطلاق سراح السيد مطر ومحاكمة المسؤولين عن تعذيبه . ولم يُذكر ما إذا كان يجري تحقيق في الادعاءات المذكورة أعلاه .

٨٥ - كما نُقلت معلومات تفيد أن محكمة أمن الدولة التي تنظر في قضية اغتيال رئيس البرلمان السابق ، الدكتور رفعت المحجوب (أنظر الفقرة ٨ أعلاه) ، كلفت أحد أعضائها بالتحقيق في ادعاءات التعذيب التي قدمها المتهمون في القضية المعروضة على النيابة العامة . وجاء في شهادة المتهمين أن أساليب التعذيب المستخدمة ضدهم تضمنت تعريض الأجزاء الحساسة من أجسامهم للصدمة الكهربائية وتعليقهم لفترات طويلة من الزمن وضربهم بالسياط والقضبان الخشبية الغليظة واعتقال وإساءة معاملة عدد من زوجات المتهمين . وتلقى المقرر الخاص ، في هذا الصدد بالذات ، معلومات عن تعذيب ومحاولة اغتصاب زوجة المعتقل ممدوح علي يوسف من قبل أفراد شرطة أمن الدولة الذين حاولوا إجبارها على افشاء معلومات بشأن اشتراك زوجها في اغتيال الدكتور المحجوب . ويبدو أنها كانت حاملا فأجهضت بسبب التعذيب .

٨٦ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أعلت الحكومة المقرر الخاص ، فيما يتعلق بقضية السيد عفيفي مطر ، بأن أمرا بتوقيفه قد صدر في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ بسبب مشاركته في أنشطة سرية مناهضة لصالح دولة أجنبية . وقد اعترف السيد عفيفي مطر بالتهمة الموجهة اليه وكشف عن مدى نشاطه ، فضلا عن مراحل تجنيده في خدمة تلك الدولة الأجنبية . ولأسباب شخصية لم يقبل أن يزوره في السجن سوى ثلاثة من أصدقائه . وقد أعرب عن إدراكه لضرورة إعادة الاعتبار اليه وطنيا وفكريا فتقرر عندئذ الإفراج عنه بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩١ . ولم يقدم السيد عفيفي مطر ولا أي من زائريه أو أقاربه أي بيانات الى السلطات القضائية بشأن تعرضه للتعذيب أو لإساءة المعاملة خلال احتجازه في السجن أو بعده .

السلفادور

الرسائل وردود الحكومة

٨٧ - وجه المقرر الخاص في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ رسالة الى حكومة السلفادور نقل فيها معلومات تلقاها بشأن حالات ٩٧ شخصا قيل إنهم تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وششرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .

٨٨ - وتفيد المعلومات أن ثلاثة أنواع من التعذيب استخدمت في الحالات المعنية: التعذيب البدني ، مثل الضرب على مختلف أجزاء الجسم ، والإشراف على الاختناق وعلى الخنق ، والتمارين القسرية ، والصدمة الكهربائية ، والحرق ، والتعذيب البدني والنفسي كالتعريية ، والحرمان من النوم ، ورفض تقديم الغذاء ، والإجبار على تناول الغذاء النتن ، والمنع القسري من تلبية الحاجات البدنية ، واستخدام المضدرات ، والاغتصاب ، والتعذيب النفسي كالتهديد ، والتهمج الكلامي ، والاعدام المصوري ، والعزل ، والإجبار على سماع أصوات أشخاص آخرين تحت التعذيب .

٨٩ - وأفيد كذلك أن التعذيب يستخدم بشكل منتظم في القوات المسلحة ووكالات أمن الدولة للحصول على معلومات عن طريق الاستجواب ولبحث الذعر بين المدنيين . وأفيد أن التعذيب يُستخدم أثناء التوقيف أو بعده ، وفي أحيان أخرى ، خارج المباني الرسمية وخارج إطار الاعتقال . كما أن التعذيب يُستخدم بسهولة أكبر لأن المذنبين لا يتعرضون للتحقيق والمحاكمة والمعاقبة .

٩٠ - وفيما يلي أسماء الأشخاص الذين أحيلت حالاتهم الى الحكومة مع تاريخ توقيفهم أو تعذيبهم المفترض: سيسيلىو هرنانديز راميرز (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ أوسكار ساؤول أميا كروز (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ فيليكس بورتينو بينيا (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ فرانسيكو مارتين فوينتيس (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ فرناندو كارتاخينا دوينياس (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ ماتيو دافيد سانثيس ايلياس (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ خوسيه ابرنيستو غيرا غونزاليس (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ ايزيدرو فاسكيز ألفارو (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ ميغيل أنخيل بينيدا بينيدا (١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ كانديدا روسا ريفيرا روغاماس (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ آنا صوفيا ريفيرا (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ كارلوس أنطونيو ريفيرا (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ بابلو سلفادور كاركامو سنتينو (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ باسكوال خوسيه جيفارا منخيفار (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) ؛ نارسيسو دي خيسوس زافالا ميدرانو (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) ؛ كارمن أنطونيو شيلين (١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ خوان خيلبرتو منديز فاسكيز (١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ أنيبال غارسيا أرغيتا (١٧ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ فيرناندو غايتان سيغوفيا (١٧ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ مانويل خيمينيز (١٧ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ إلفيس غوستافو لوفاتو ريفيرا (١٨ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ فيتيليو روميرو (٢ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ سلفادور بينيدا (٢ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ خوان خوسيه رينيه فاسكيز (٦ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ ميغيل أنخيل فالنسيا (٦ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ خورخي غالفيز (١٣ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ خوسيه لوسيو أرغيتا فلوريس (٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ اوليديو فلوريس هيرنانديز (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ لويس ألونسو زيليا غارسيا (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ فلور دي مارييا هيرنانديز ريفاس (٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ كارلوس أرتورو هويزو (١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠) ؛ ماركوس ألبرتو هويزو غوزمان (١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠) ؛ خوسيه سانتوس توبار اسكوبار (٤ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ لورينا أنخيليك غوسمان (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ مانويل راموس (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ فلور اسميرالدا تيخادا (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ مايرا مارليني راموس (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ روكسانا راموس (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ ماورو هرنانديز راموس (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ ايلوتيريو بلانكو (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ ميغيل أنخيل بيتران (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ ماريا روفيندا فاسكيز (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ تيودورا أليسيا لوبيز (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ نيلسون

ادغاردو لوبيز (١٧ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ أكيلينو فلوريز هيرنانديز (١٨ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ غيرمو ريفاس سوريانو (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ فريدي ريفاس (٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ اغرايين رويس كينتانييل (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ لويس آلونسو أرغيتا (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ ايسبيرانسا غارسيا فالنسيا (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ دايل غوادالوبي غارسيا (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ خورخي ألبيرو كالدرون فوينتيس (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ خوسيه ماريانو هيرنانديز نولاسكو (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ روسا بورتيجو (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ خوسيه ايراسمو مونتيسينو (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ انتونيو هيريبيرو هيرنانديز (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) ؛ خوسيه ديماس ايشيفيريا (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ كارلوس ارنستو مورالييس كاربونيل (١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ دولوريس لوبيس هيرنانديز (١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ ميغيل هيرنانديز ريسينوس (١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ اوسكار ارماندو غارسيا خمينيز (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩) ؛ هيكتور مانويل زاباتا ألفاريس (١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) ؛ فيكتور مانويل دي خيسوس غيتيريس (١ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ خوان كاسترو مارتينيز (٢ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ لويس انتونيو شاكون (٢ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ اوسكار انتونيو ليفا هيرنانديز (١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ خوان خافيير كورودوفا ميخيا (١١ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ ابييل دوبون شافاريا (١١ شباط/فبراير ١٩٩٠) ؛ فيسينتي سانثيز فلوريس (٣ آذار/مارس ١٩٩٠) ؛ خوسيه انتونيو كورياس (١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠) ؛ كارلوس انريكي فيغيروا اسكوبار (١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠) ؛ لويس الونسو غوميس لوبيس (٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠) ؛ روسا الفارو (٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠) ؛ موريسو غابرييل باريرا اردون (١ أيار/مايو ١٩٨٩) ؛ ماريلا دولوريس ريفاس كينتانييا (١٤ أيار/مايو ١٩٩٠) ؛ خوان فرانسيسكو روانو لوبيس (٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩) ؛ كارلوس الفريدو كينتانييا هنريكي (٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠) ؛ اوسكار ارماندو لونا مارتينيز (٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠) ؛ خوسيه اوسكار ميدرانو اوريانا (٥ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ كارلوس ارتورو لوبيز اوكامبو (٧ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ ساتورنيو دي خيسوس ميخيا (٩ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ خوسيه موريسو منخيفار منخيفار (١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ الفريدو اوكتافيانو اندراي (١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ راؤول مارتينيز (١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ رامون فنتورا بونييا (٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ موريسو خيرون سلغادو (٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ ماريلا غوادالوبي كاسترو هيرنانديز (٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ غوميرسيندو روزاليس اومانيا (٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ اغير انتونيو فارغاس ميراندا (٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ بلغينو فاسكيز (٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠) ؛ خوان راموس فلوريس (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛ خوسيه انينياس راميريز سانثيز (٣ آب/أغسطس ١٩٩٠) ؛ هيرسون الفريدو ريغيرا غارسيا (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) ؛ خوسيه رولدان توبار ميلغار (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) ؛ ليوكادو مارثين ساسي راون (٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠) ؛ انا سلفيا ريغيرا غارسيا (٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠) ؛ رومان الفارادو البيرتو (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠) .

٩١ - وردت الحكومة في رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ قائلة بخصوص حالات كل من خوسيه رولدان ثوبار ميلغار ، وفيسنتي سانشيز فلوريز ، ولويس ألونسو زيلايا غارسيا ، وأكيلينو فلوريس هيرنانديز ، وفلور دي ماريا هيرنانديز ريغاس ، أنهم أعتقلوا بشبهة الانتماء الى جماعات ارهابية . غير أنه تم الافراج عنهم بعد ذلك ، وعندما قابلهم مندوبو لجنة حقوق الانسان ، قالوا إنهم لم يتعرضوا للتعذيب .

٩٢ - وأشارت الحكومة كذلك الى حالات خوسيه أوسكار ميدرانو أوريانا ، وكارلوس أرتورو هويزو غوزمان ، واسبيرانزا غارسيا فالينسيا ، ولويس ألونسو أرغيتا ، وديفيد ماتيو سانشيز الياس ، وفيرناندو كارتاخينا دوينياس ، وروسا بورتيجو هيرنانديس ، وخوسيه ألبرتو كالديرون فوينتيس ، ورامون فينتورا بونيا ، وخوسيه ايراسمو مونتيسينوس بينيدا ، وخورخي غالفيس ، وخوسيه موريسو منغيفار ، وساتورنينو دي خيسوس ميخيا ، وخوان غيلبرتو مينديز . وقالت إنه تم القاء القبض على هؤلاء الأشخاص ثم أطلق سراحهم لاحقا . غير أن مندوبي لجنة حقوق الانسان لم يقابلوهم قبل الافراج عنهم . ولا يرد في رد الحكومة أي ذكر للشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة .

٩٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ نقل المقرر الخاص الى حكومة السلفادور معلومات تلقاها بشأن حالات تعذيب قيل انها حدثت خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٠ والنصف الأول من عام ١٩٩١ . وقيل ، فيما يتعلق بكل حالة ، إن الشرطة أو الوحدات العسكرية استخدمت التعذيب في حالات توقيف الأشخاص لأسباب سياسية . وأحيلت ، على وجه الخصوص ، الحالات التالية:

(أ) فيدال ارنيسو فيغيروا هنريكي ، أوقفه أعضاء شرطة الخزنة في سان ميغيل بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ ؛

(ب) توماس دي خيسوس بالاسيوس ، تم توقيفه في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ ونُقل الى الشرطة الوطنية في سان فيسنتي ؛

(ج) هيكتور صوبيل راموس ارغيتا ، أوقفه أعضاء شرطة الخزنة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ ونُقل الى الشكنة المركزية في سان ميغيل ؛

(د) بازيليو شيكاس ماخيا ، تم توقيفه في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ واقتيد الى الفرقة العسكرية رقم ٤ في محافظة موراسان ؛

(هـ) خوسيه ألبرتو اسكوبار لوبيز ، أوقفه رجال الشرطة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ واقتيد الى شكنة ايلوباسكو ؛

(و) خوسيه فيدال باريرا بيريرا ، أوقفه أفراد شرطة الخزنة في سان ميغيل ، في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ ؛

(ز) خورخي أنتونيو دياز غارسيا ، أوقفه أعضاء الحرس الوطني في كولونيا سانتا مارتا ببلدية سان سباستيان ، دلغادو ، في محافظة سان سلغادور ، في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

(ج) مانويل دي خيسوس مولينا غوميس ، أوقفه أفراد الشرطة الوطنية في سان سلفادور بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛
(ط) تيوفيلو فلغريديو ميخيا كاسترو ، من أكاخوتلا ، محافظة سونسوناتى ، أوقفه جنود في ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ .

٩٤ - كما نقل المقرر الخاص معلومات عما ذكر من توقيف وتعذيب ٥٠ شخصا تقريبا ، ما بين ١٠ أيار/مايو و٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ينتمون الى مجتمعات محلية في مناطق يامبال وسانسمبرا وغواتاخيغوا ، في محافظة مارازان ؛ وتم التأكيد على أن الأشخاص المسؤولين هم من أفراد المفزة العسكرية رقم ٤ في سان فرانسيسكو غوتيرا وكتيبة المشاة الثالثة في سان ميغيل . وتم التركيز بصفة خاصة على حالات امبروسيو أمايا الذي تم توقيفه في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ؛ ورومالدو خورادو أرغيتا الذي تم توقيفه في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ؛ وبرنابي فوينتيز هيرنانديز الذي تم توقيفه في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

غينيا الاستوائية

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٩٥ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسلت حكومة غينيا الاستوائية الى المقرر الخاص بيانا مع حلف اليمين ردا على ندائه المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٦٧) بخصوص وضع خوان ابيمي ماريي ، المندوب الوطني السابق لمعهد الأمن الوطني . فقد قال السيد نغيميا مايي في البيان إنه لم يتعرض قط لاساءة المعاملة ولم يعان من أي تعذيب أثناء احتجازه من قبل الشرطة في نيسسان/ابريل ١٩٩٠ . وفي الحقيقة ، كانت الأمور ميسرة جدا بالنسبة اليه وكان أقاربه وأصدقائه يزورونه في أي وقت من النهار . وبالإضافة الى ذلك ، لم يكن أبدا في سجن باتا ، كما جاء في النداء .

٩٦ - ووجه المقرر الخاص في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ نداء عاجلا الى حكومة غينيا الاستوائية بشأن السيد غابينو أوبيانغ ايلا ابيمي الذي قيل ان جنودا وأفرادا من الحرس المغربي أوقفوه في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ في نفولا يونغ - ايساندون في مقاطعة أنيسوك في اقليم ويل - نراس . وتفيد المعلومات المتلقاة أن السيد ايلا ابيمي تعرض للتعذيب العنيف عند توقيفه وقبل اقتياده الى سجن في باتا . وبالنظر الى سنه (٦٢ عاما) وحالته الصحية الضعيفة ، أعرب عن مخاوفه بشأن سلامته البدنية واحتمال استمرار تعرضه للمعاملة السيئة .

٩٧ - وذكرت الحكومة في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أن الشرطة احتجزت السيد أوبيانغ ايلا ابيمي بضعة أيام في باتا بسبب العثور على مواد دعائية في حوزته منفتها السلطات المختصة بأنها غير مشروعة . وبالرغم من صحة ذلك ، فقد أطلق سراح السيد أوبيانغ ايلا ولم توجه اليه أي تهمة .

اثيوبيا

النداءات العاجلة

٩٨ - وجه المقرر الخاص في ١ أيار/مايو ١٩٩١ نداءً عاجلاً الى حكومة اثيوبيا بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين تم توقيفهم في أسمرة أو في كيران (أرتريا) ما بين شهري أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩١: بيليو جبيري - ميدهين ، فيتوي أسريس ، جبيري - هواريات كيشي انديكيال ، كيداني جبيري ، رسوم فيسيهاتسيون ، تسيفاي جبيري - تينساي ، تسيهاي موغوز ، ياسين صالح اسماعيل ، يمانى سيوم براى ، الأميين محمد شيخ نور ، بخيت ميبيتوت ، حسن عثمان جلال ، ستيفانوس ولد - جيورجيس ، سليمان عباس (الأمين الأول لحزب عمال اثيوبيا الرسمي في كيران) وياسين محمد اشاي (رئيس جماعة مانسا الاثنية) . وزعم أن السجناء المعتقلين في أسمرة يوضعون عادة في الحبس الانفرادي في سجن مريم غيمبي الأمني وكثيرا ما يعرضون للتعذيب أثناء استجوابهم .

اليونان

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٩٩ - وجه المقرر الخاص ، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ ، نداءً عاجلاً الى حكومة اليونان بشأن خالد يالسين ، وهو مواطن تركي أوقفه أفراد فرع المخدرات لدى شرطة أثينا في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مع مواطن تركي آخر هو سليمان اكيار السني توفي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في مستشفى فلات ، نتيجة للضرب الشديد السني تعرض له من قبل الشرطة أثناء الاستجواب كما زُعم . وفي ضوء هذه الظروف ، أعرب عن مخاوف من احتمال استجواب السيد يالسين تحت التعذيب واحتمال تعرض سلامته البدنية وحتى حياته للخطر .

١٠٠ - وقدمت الحكومة ، في ١٥ اذار/مارس ١٩٩١ معلومات بشأن الشخصين المذكورين في نداء المقرر الخاص والالتهامات الموجهة اليهما . فغيما يتعلق بخالد يالسين ، ذكر أن الشرطة لم تتلق أبداً بلاغاً عن أي شكل من أشكال اساءة معاملته . بل على العكس من ذلك ، لم يشترك السيد يالسين أبداً من أنه تعرض للتعذيب أو يُلْمَح الى ذلك أثناء استجوابه بعد تأدية اليمين في ٥ شباط/فبراير ١٩٩١ وهو محتجز لدى الشرطة . وعليه ، فان المخاوف التي أعرب عنها من احتمال استجوابه تحت التعذيب لا تقوم على أساس .

أما سليمان اكيار فقد حاول أن يهاجم ضابط من ضباط الشرطة على أثر توقيفه في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ فتغلب عليه ضباط آخرون وقيدوا يديه . عندئذ اندفع السي الشارح كالمجنون ووقع فارتطم رأسه بالأرض . وفي منتصف الليل ، بينما كان السيد سليمان اكيار محتجزا في مكتب فرع المخدرات ، شعر فجأة بتوعك وأخبر حارسه بذلك . وفقد الوعي لاحقا . فنقلته سيارة اسعاف فورا الى مستشفى الصليب الأحمر حيث حصل على الاسعافات الأولية . ومن هناك نقل الى مستشفى K.A.T. في كافيسيا (مستشفى الطوارئ) حيث أُنقِى لمعالجة جراحه الناتجة عن صدامه مع رجال الشرطة . وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، تحسنت حالته وأمكن اخراجه من وحدة التنفس الاصطناعي . وبالرغم من أن حالته كانت تتحسن بشكل مرض ، فقد تدهورت بشكل خطير في ٢٨ شباط/فبراير وتوفي سليمان اكيار في اليوم التالي في الساعة الثالثة بعد الظهر . ونقلت جثته الى مكان حفظ الجثث وبقي الفحص الذي أجري بعد الوفاة أن الوفاة حصلت نتيجة لاصابته بـذات الرئة . وعندما كان اكيار سليمان محتجزا لدى الشرطة ، رآه خالد بالسين الذي أشار الى أنه شاهد اكيار في مركز الشرطة فبدأ له تعبعا ومتوعكا ولكن لم تظهر عليه آثار للجراح . وأكد كذلك أنه لم ير ولم يُبلِّغ أن اكيار قد تعرض للتعذيب على أيدي الشرطة سواء داخل مركز الشرطة أو خارجه . وأضافت الحكومة أن السلطات القضائية قد تناولت المسألة وأن تحقيقا أوليا قد بوشر .

الرسائل

١٠١ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة اليونان نقل فيها معلومات عن الحالات التالية:

(أ) ليام دي كليير ، وهو مواطن إيرلندي ، تم توقيفه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ واقتيد الى مركز الشرطة في ايوس بخصوص قضية تزوير . وأثناء احتجازه لدى الشرطة ، زُعم أنه تعرض للضرب بقبضة اليد وبالهرات ، وللركل ، وللضرب على الوجه والرأس والجسم ، وللتهديد بالاعتداء الجنسي . كما خُبط رأسه بالمكاتيب والكراسي وخزانات السجلات في محاولة لحمله على توقيع اعتراف . ويغيد المصدر أنه حبس في مكان منعزل خارج مركز الشرطة دون غذاء وماء ، ولم يسمح له بالاستعانة بمحام ، وأجبر على توقيع تصريح باللغة اليونانية لم يفهمه تماما . كما تغيد نفس المعلومات أن ليام دي كليير قد فُحص في مستشفى ناكسوس ومستشفى تيوس وزُود بتقرير طبي يؤكد اصابته بكدمات .

(ب) وزعم أن شرطيا من مركز شرطة الأمن في اثينا قد كسر الذراع الأيسر لامانويل كازاباكيس وضربه على رأسه بهراوة في منزله الواقع في اثينا في الساعات الأولى من يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وأفيد كذلك أن فحصا طبيا قد أجري في المستشفى العمومي في اثينا وأكد التقرير الذي أعد بعد ذلك حدوث جراح في الرأس تقتضي خياطتها وأدت الى اصابته بارتجاج مخي وبفقدان الذاكرة ، فضلا عن حدوث جروح في اليد اليسرى . وتفيد المعلومات المتلقاة أن امانويل كازاباكيس قدم شكوى ضد شرطة مركز شرطة الأمن ورفع قضية ضد الضباط المعنيين مستشهدا بما لحق به من ضرر بدني بالغ وضرر بدني خطير وتهديد وضرر بالملكية .

(ج) وزعم أن كوستاس اندرياديس تعرض للفلنكة (الضرب على أخمص القدمين) والصدمات الكهربائية بعد أن أحتجز في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ بشبهة الانتماء الى منظمة "الغوضيين اليقظين". ويغيد المصدر أن تقريراً طبياً أعدته ادارة الطب الشرعي في تيسالونيكى بتاريخ ٢٨ آذار/مارس يؤكد وجود كدمات على أخمص القدمين .

غواتيمالا

الرسائل وردود الحكومة

١٠٢ - وجه المقرر الخاص في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ رسالة الى حكومة غواتيمالا نقل فيه معلومات عن الحالات التالية:

(أ) خوليو رودريغيس وادغار فيلاتورو ، وهما فلاحان من ايل توميو وبوينسا فيستا ، في بلدية ساغاشي ، ايل بتين ، تم توقيفهما في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ وزعم أنهما تعرضا للتعذيب في اسيندا لا انشورا . وقد تأثرت صحتهما نتيجة لذلك ؛

(ب) روسا ماريلا لوبيز مونزون ، أفيد بأن ثلاثة من رجال الشرطة مجهولي الهوية أوقفوها في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ وعرضوها للتعذيب في مركز الشرطة الوطنية في كولونيا بيتانيا ، المنطقة ٧ ، غواتيمالا ، وأحدثوا حرقاً بالسجائر على مختلف اجزاء جسمها وهددوها بالقتل اذا أبلفت عنهم ؛

(ج) أوتو إيفان رودريغيس فانيغاس وهو مستخدم في معهد الكهرباء ، تم توقيفه في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ في شيكيمولا واقتيد الى مركز الشرطة الوطنية في شيكيمولا حيث أفيد انه تعرض للضرب وللحرق بالسجائر كما أصيب بجرح خطير في عينه اليسرى ؛

(د) عشر على جشتي شابين هما إلياس ولوكاس فلوريان فيلاتورو اللذان يبلغان من العمر ١٣ و ١٧ عاماً ، وذلك في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ في سان اندريس فيلاسيكا ، في ريتالولو ، وقد ظهرت على الجشتين آثار التعذيب والخنق .

١٠٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، نقل المقرر الخاص الى حكومة غواتيمالا معلومات تفيد انه كثيراً ما يعثر على قارعة الطريق أو في قاع هاوية ، على جثث اشخاص تم توقيفهم واختفوا بعض الوقت حاملة دون إستثناء آثار التعذيب أو التشويه . ويبين العدد المحدود من الشهادات المتوفرة من اشخاص تم الافراج عنهم بعد احتجازهم في مراكز اعتقال سرية ان الشرطة والجيش كليهما يستخدمان بانتظام التعذيب أثناء الاستجوابات ، كالضرب والاغتصاب والحرق بالسجائر والصدمات الكهربائية والخنق والحرق بالحمض واستنشاق غازات سامة الخ . ونقلت معلومات بشأن الحالات التالية بصفة خاصة:

(أ) سيبستيان فيلاسكيز ميخيا ، أوقفه أفراد يشتبه في ارتباطهم بقبائل الحكومة ، وذلك في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في مدينة غواتيمالا . وعثر على جثته

بعد مضي يومين في جادة دل فيروكاريل . وجاء في تقرير تشريح الجثة ان الشخص قد أُصيب ، بين جملة أمور أخرى ، بكدمات من الدرجة الرابعة في الصدر والبطن وبأورام دموية في الرئة وباحتقان في احشائه ؛

(ب) خوليو شوالكوبين البالغ من العمر ٢٣ عاما ، اوقفه في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ جنديان اسمهما اندريس شالكو وفيسنتي موراليس واقتاداه الى قاعدة سولولا العسكرية رقم ١٤ حيث أمضى بضعة أيام وخضع للتعذيب . وفي ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، شُرك على قارعة الطريق قرب أسكينتلا . وقد نُقل الى المستشفى حيث ظل فاقد الوعي لعدة أشهر ؛

(ج) ديانا أورتيث ، وهي عضوة في جماعة دينية من الولايات المتحدة ، اوقفها أفراد يقودون سيارة شرطة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في انتيغوا . وقد تعرضت ، بين جملة أمور أخرى ، للتعذيب المتكرر بالحرق بالسجائر كما أُغتصبت ؛

(د) فوستينو بالما وغونسالو غوميس كاسترو وسيليدونيو بيريز ، ثم توقيفهم في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ وتعرضوا للتعذيب لدى المفزة العسكرية في لاس امارتيس ، في محافظة ايزابل . وقد جرى الإبلاغ عن هذه الحالات الى محامي حقوق الانسان الذي تأكد من صحة الوقائع ورفع شكوى ضد قائد عسكري الى المدعي العام العسكري في بويرتو باريوس ؛

(ح) فرانسيسكو كاستيو غارسيا وازيكييل تروخييو هرنانديس وكارلوس خيوفاني روزاليس جافيز ، اعتقلتهم الشرطة مؤخرا في مدينة غواتيمالا واقتيدوا الى الثكنات العامة للجيش الثالث حيث احتجزوا لمدة ساعتين وضربوا . ثم نقلوا الى ادارة التحقيق الجنائي حيث استمر تعذيبهم ، وعلى الأخص باستخدام القلنسوة حتى أشرفوا على الاختناق ، وضربهم وحرق أيديهم بالحامض .

١٠٤- وفي الرسالة ذاتها ، نقل المقرر الخاص أيضا معلومات الى الحكومة بشأن المعاملة السيئة التي كثيرا ما يلقاها من يُسمون "بأطفال الشوارع" على أيدي أعضاء قوات الأمن ولا سيما الشرطة . ففي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، مثلاً ، عثر في مكان لالقاء النفايات في المنطقة ٣ في مدينة غواتيمالا على جثة طفل سنه ست أو سبع سنوات عذب بوحشية ؛ وكانت عيناه قد قلعتا كما كان قد ضُرب على رأسه الى حد لم يعد من الممكن معه التعرف عليه . وأحال المقرر الخاص أيضا حالة ادوين استيبان رودريغيثس غارسيا ، وهو طفل من أطفال الشوارع يبلغ من العمر ١٥ عاما أوقفته الشرطة بعد أن سرق نظارة شمس . وبموجب قانون غواتيمالا كان من المفروض ان يساق ادوين رودريغيثس الى محكمة الأحداث ، غير أنه أُقتيد عوضا عن ذلك الى مكان مجهول في مقاطعة مكسكو حيث تعرض للتعذيب . ويبدو انه ضُرب على مختلف اجزاء جسمه ، خصوصا على الرأس ، وحرق بالسجائر المشتعلة على صدره وظهره وخصتيه ثم رُمي في خندق على قارعة الطريق .

١٠٥- وأرسلت الحكومة ، في رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ردودا بشأن حالتي سيبستييان فلاسكيس ميخيا وديانا أورثيس . وفيما يتعلق بالحالة الأولى ، قالت الحكومة انه تم توقيف اثنين من رجال الدوريات السابقين في الدفاع المدني في شونيمما كانتون ، في محافظة ايل كيشيه ، وتجري محاكمتهمما بتهمة الاعتداء والقتل . وفيما يتعلق بالحالة الثانية ، تقوم المحكمة الجنائية الابتدائية في ساكاتيبيكيس بإجراء تحريات لا تزال في المرحلة السرية .

هايتي

النداءات العاجلة

١٠٦- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً الى حكومة هايتي بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم: اندري اوغستين ؛ ويلسون بيان - ايميه ؛ بياتريس سيزار ؛ ادوين سيزار ؛ رونالد ارمسترون شارلوت ؛ دانييل ديليسل ؛ لوييس دونالد ؛ بيرتينليمي فرانسوا ؛ جاسبار فريتزنر ؛ بياتريس فورثونا ؛ فرانتس فورثونا ؛ مارجوري غارد ؛ جيرالد جيل ؛ جينيت غريغوار ، باتريك إيسيدور ؛ رولاند جان ؛ شينيت جان - باتيست ؛ بيوس جان - فرانسوا ؛ اوبيم جان - جولييان ؛ فيسلي جان - جولييان ؛ إلغين جان جوميل ؛ ماري - كلود جوسبيش ؛ رولاند ليون ؛ إيديو لويسان ؛ إيفانس موتيلوس ؛ ستانلي مونتور ؛ ليون رونالد ؛ بياتريس روسيلب ؛ بيان - سانسير ؛ هانس تيرميلوس ؛ رودريغ تيرميلوس ؛ فرانتس ترميلوس ؛ جان - باتيست إيف . وتفيد المعلومات المتلقاة ان جنودا اقتحموا مؤتمرا صحفيا عقده الاتحاد الوطني لطلاب هايتي في كلية العلوم في بورت - أو - برانس بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وأوقفوا هؤلاء الأشخاص . ثم وضعوهم في شاحنة وساقوهم الى السجن الوطني والى فري-ق مكافحة العصابات حيث تعرضوا للتعذيب ، حسبما أفادت المعلومات المستلمة ؛ وفي يوم التوقيف ، سمع اشخاص يسكنون بالقرب من السجن صرخات صادرة من المبنى .

١٠٧- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً الى حكومة هايتي بشأن السيد جان - ماريو بول ، وهو مراسل اذاعة انتيل في منطقة بيتي غواف ، أفيد انه تم توقيفه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في بورت - أو - برانس . وزعم انه نقل الى بيتي غواف بعد توقيفه وضرب بشدة . وفي هذه الظروف أعرب عن مخاوف بشأن الحالة الصحية للسيد بول واحتمال استمرار تعرضه لسوء المعاملة . ويقال ان التهم الموجهة اليه هي اضرار النار في دار قضاء وفي مركز شرطة اثناء المظاهرات التي جرت يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد أكد السيد بول انه كان حاضرا بصفته صحفيا فحسب .

الرسائل

١٠٨- في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة هايتي نقل فيها معلومات مؤداها أن حالات التعذيب وإساءة المعاملة ، بالإضافة الى الوفيات أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب ، لا تزال تحدث في هايتي . وأكد المصدر ان أحد أساليب التعذيب المستخدمة هو "الجاك" ، الذي يتمثل في ربط يدي الضحية معا ووضع عصا تحت فخذيه وفوق ذراعيه وضرب الجسم ضربات حادة . وإن عمليات التوقيف ، التي كثيرا ما تتم بسبب جرائم بسيطة ، تؤدي أحيانا الى التعذيب الذي يسبب اصابة بدنية وذهنية خطيرة جدا وحتى الوفاة . وفيما يلي اسماء الاشخاص الذين قيل انهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة في الفترة ما بين آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩١ :

(أ) فليستين أوغوست ، وهو مزارع يبلغ من العمر ٥٤ عاما ، أوقفته وحدة عسكرية في أوغوست ، في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، وزعم أن سبب توقيفه هو كونه والسيد لوسيان أوغوست المطلوب بتهمة السرقة . واقتيد فليستين أوغوست الى قاعدة كابنسكوف العسكرية حيث ذكر انه تعرض للتعذيب بأسلوب "الجاك" وأطلق سراحه في اليوم نفسه غير ان التقرير الطبي أشار الى وجود كدمات على المستدق والردفين وتورم في الكاحل الأيسر وكسر في الشظية ؛

(ب) لوسيان أوغست ، ابن فليستين أوغست ، البالغ من العمر ٢٤ عاماً ، والعاطل عن العمل ، وجوزيف نيكسون ، البالغ من العمر ٢٣ عاماً والعاطل عن العمل أيضاً . تم توقيفهما في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ . وأفيد بأن لوسيان أوغست قد تعرض للتعذيب بأسلوب "الجاك" . وعانى الشخصان من اصابات في اخص القدمين والضلوع نتيجة للتعذيب . وأحيل الى المحكمة المدنية في بورت - أو - برانس ثم نقل الى سجن المدينة الوطني . وأطلق سراح لوسيان أوغست خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ ، غير ان جوزيف نيكسون لا يزال معتقلا في سجن بورت - أو - برانس الوطني ولا يتلقى أي رعاية طبية .

هندوراسالنداءات العاجلة

١٠٩- في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً الى حكومة هندوراس بشأن السيد سانتوس دانييلوس راموس والسيد سانتوس داغوبيرتو فرانكو اللذين اوقفهما أعضاء مديرية الشرطة الوطنية في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ بتهمة المشاركة في مجزرة وقعت في ٣ ايار/مايو ١٩٩١ في آغواكالينتيه في محافظة اطلانتيدا . وقيل انهما تعرضا للتعذيب أثناء احتجازهما في سجن تيلا في محافظة اطلانتيدا لإجبارهم على الاقرار بالتهم الموجهة اليهم .

الرسائل

- ١١٠- في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة هندوراس احوال فيها حالات التعذيب التالية التي أُفيد أنها حدثت خلال عام ١٩٩٠:
- (أ) آنخيل ارتورو إسكوبار لوبو ، اوقفه أفراد مديرية الشرطة الوطنية في كاتاكاماس في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بلدية دولنسي نومبري دو كولمي ؛
- (ب) روغيليو أكوستا ، اوقفه جنود مقيمون في المنطقة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٠ في ايل بروجريسو ، يورو ؛
- (ج) ميداردو ماركيس أرغيتا ، وهو عريف في الخدمة الفعلية لدى الجيش البري ، تم توقيفه في ٣ آذار/مارس ١٩٩٠ بتهمة التعاون مع أفراد العصابات السلغادورية . ووضِع في الحبس الانفرادي في الزنانات الواقعة تحت مقر الجيش البري في لوس لانوس دي سان انتونيو ، في ماركيزا ، لا باس ؛
- (د) فرانسيسكو ريبس بونيا ، اوقفته الشرطة ومن المفترض انه تعرض للتعذيب في مديرية الشرطة الوطنية ؛
- (هـ) فرانسيسكو لاغوس هولمان ، اوقفته الشرطة ومن المفترض انه تعرض للتعذيب لمدة خمسة أيام .

١١١- ووجه المقرر الخاص في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ رسالة الى حكومة هندوراس نقل فيها معلومات بشأن حالات آنخيل مارييا بونيا دونيريس وفكتور مانويل راميريس وليونيداس راميريس الذين أُفيد أنه تم توقيفهم في شباط/فبراير ١٩٩١ وتعريضهم للتعذيب على أيدي أعضاء قوات الأمن العام .

١١٢- ووجه المقرر الخاص ، في ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ رسالة الى حكومة هندوراس نقل فيها معلومات بشأن حدوث حالات كثيرة لتعذيب أشخاص تم توقيفهم بطريقة غير مشروعة واستجوابهم في مراكز عسكرية . وتتضمن أساليب التعذيب الأكثر استخداماً ابقاء المسجونين مقيد يدي اليدين ومعصوبي العينين لفترات طويلة وحرمانهم من الغذاء والماء وضربهم على أخمص القدمين وعلى أجزاء أخرى من الجسم وتعليقهم من المعصمين والكاحلين ، وجعلهم يشرفون على الاختناق ، وتعريضهم للصدمات الكهربائية ، وممارسة الضغوط النفسية عليهم كالتهديد بتوقيف وتعذيب اعضاء أسرهم . وفي بعض الحالات كان التهديد يستخدم لمنع الضحايا من الابلاغ عن التعذيب . كما قيل إن التعذيب يستخدم ليس فقط على الاشخاص المتهمين بارتكاب جرائم لاسباب سياسية وانما أيضا على الفلاحين المتورطين في خلافات تتعلق بالارض أو على الاشخاص المتهمين بجرائم عادية . وبالإضافة الى ذلك ، كثيراً ما تُتخذ ترتيبات لتفادي ترك أي آثار للتعذيب على جسد الضحية أو لضمان عدم التعرف على الجلادين فيما بعد . وقد أُحيلت الى الحكومة الحالات التالية بصفة خاصة:

- (أ) ماركوس رينيرو كاسترو ، وإيدواردو سالغيرو ، وجيلبرتو كالديرون ، وأوسكار جوميز ، وخوسيه سانتوس فلوريس ، وسيرفاندو غالياس بانيغاس ، وأوسمان فلوريس ، أوقفهم أعضاء قوات الأمن العام ما بين ١٨ و٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في سولاكو ، في يورو ؛
- (ب) مانويل كوراليس الفاريس ، وكارلوس مارتين ، وأوغينيو كروس شافاريا ، وخوسيه إدواردو هيرنانديس ، وإفراين بونيا ، وداريو مارتينس فيغويرا ، وهم فلاحون أوقفهم مجموعة من ضباط قوات الأمن العام في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في بيسيخيري ، في أولانجو ؛
- (ج) ليليانا إسبيرانسا لوبيس ، تم توقيفها في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأُقتيدت إلى مديرية الشرطة الوطنية ؛
- (د) رامون بارتولو إسبينول امدور ، تم توقيفه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وأُقتيد إلى مديرية الشرطة الوطنية في تيغوسيغالبا ؛
- (هـ) مانويل كاستييو ريبز ، أوقفه أعضاء كتيبة القوات الخاصة فسي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ في ايل هيغيتو ، في بلدية كولولاكاس ، ليمبيرا ، وأُقتيد إلى الوحدة في كوكوياغوا في كوبان ؛
- (و) أوسمار اوغينيو اوركيا ، أوقفه ضباط مديرية الشرطة الوطنية وقوات الأمن العام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وأُقتيد إلى مركز مديرية الشرطة الوطنية في إسبيرانسا ، في محافظة انتيبوكا ؛
- (ز) ماريلا انتونيا راموس دي ليناريس ، أوقفها مديرية الشرطة الوطنية في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ في سانتا روسا دي كوبان .
- ١١٣- وأحال المقرر الخاص كذلك الحالات التالية المتعلقة بعدد من الأشخاص الذين قيل إنهم توفوا نتيجة للتعذيب أثناء الاحتجاز:
- (أ) الرقيب أوسكار ارماندو بونسيه موراليس ، وهو عضو في كتيبة المشاة رقم ١٥ في سيلين في كولون ، توفي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بعد تعرضه للتعذيب في شحنة الكتيبة ؛
- (ب) إدواردو رامون سالغادو ، أوقفته قوات الأمن العام فسي ٢ آذار/مارس ١٩٩٠ في سانتا باربارا في يورو ؛
- (ج) فيكتوريانو كاستييو اوسيدا ، أوقفه ضباط مديرية الشرطة الوطنية من شولوتيكاف في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في المنطقة الواقعة بين شولوتيكاف وتيغوسيغالبا ؛
- (د) ريتشي مابيل مارتينيس ، عشر عضوان من القوات المسلحة على جثتها التي كانت تحمل آثار الضرب والاعتصاب في قاع هاوية بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ويشتهبه في انهما ارتكبا هذه الأفعال .

الهند

الرسائل

١١٤- في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة الهند نقل فيها معلومات بشأن حالة السيد رام سواروب البالغ من العمر ٤٠ عاماً ، وهو من ناريل دلهي تم توقيفه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بصدد سرقة مزعومة في شركة كهرباء في دلهي كان مستخدماً فيها . وأُقتيد الى مركز شرطة ر. ك. بوروم حيث استجوبه المفتشان المساعدان جونغ راج وجارثار سينغ على ما قيل . وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، نُقل السيد سواروب الى مستشفى سافدارجونغ حيث توفي بعد فترة قصيرة . وأفيد أن الشرطة ادعت ان سبب الوفاة كان نوبة مفاجئة للسعال الرئوي ، وهو مرض عولج منه قبل أربع سنوات . غير ان أقاربه الذين رأوا جثته في وقت لاحق زعموا ان آثار التعذيب الشديد كانت بادية بوضوح عليه . ولم يُذكر ما اذا كان قد أُجري تشريح للجثة وما اذا كان قد بوشر تحقيق في ظروف الوفاة أو ما هي نتائج هذا التشريح أو هذا التحقيق . وأفاد المصدر ان شرطيين لم يُذكر اسمهما قد أوقفوا عن العمل في أعقاب الحادث .

اندونيسيا

الرسائل وردود الحكومة

١١٥- في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة اندونيسيا نقل فيها معلومات تفيد حدوث حالات تعذيب خلال عام ١٩٩٠ في اندونيسيا ، وخصوصاً في أقاليم تيمور الشرقية وإريان جيا وآسيه حيث تنشط حركات ثورية وانغصالية كما قيل . وأفيد أن الضحايا المزعومين اشتهلوا على طلاب حركيين وعلى أعضاء جماعات معارضة للحكومة بالإضافة الى مجرمين عاديين . وزعم ان التعذيب أدى في بعض الاحيان الى الوفاة وان سلطات الشرطة المحلية فضلا عن أعضاء الجيش الوطني هم الذين مارسوا التعذيب . وفيما يتعلق بتيمور الشرقية زعم أن الحركيين المعارضين للحكومة كثير ما يُعرضون للتعذيب أو لسوء المعاملة أثناء احتجازهم في الحبس الانفرادي في منازل مخروسة غير رسمية أو في مراكز اعتقال تابعة لقوات الأمن . وتشمل أشكال التعذيب أو إساءة المعاملة المذكورة الضرب والخرق بالسجائر المشتعلة والصدمات الكهربائية والجرح بشجرة الخلاقة والتغطيس في الماء لغترات طويلة . وأفيد حدوث حالات التعذيب المزعوم التالية في تيمور الشرقية:

- (أ) ابيليو ميسكيتا ، وهو طالب يبلغ من العمر ٢٣ عاماً ، تم توقيفه في ٢٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ في ديلي ؛
- (ب) كونستانسيو كوني بينتو البالغ من العمر ٢٦ عاماً ، وهو مدرس في مدرسة سان خوسيه الثانوية في ديلي ، تم توقيفه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛

- (ج) خوستينا مونيس البالغة من العمر ٢٥ عاما ، ألقى القبض عليها قـرب
سام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛
- (د) باي بيتا ، البالغ من العمر ٤٨ عاما ألقى القبض عليه في ٢ آب/
اغسطس ١٩٨٥ بالقرب من بيبليو ؛
- (هـ) دوناسيانو ر. كوستا غوميس ، وفرانسيكو مارييا سوسا ، وكليمينتينو
فارييا ، وغيليرم بيريرا ، وانتونيو بيريرا لوبيس ، ولورينسو بيريرا وخوسيه
مانويل م. فيرنانديس ، وكلهم طلبة من ديلي ، أخرجهم أفراد الجيش من منزل الاسقف
في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وزعم انهم احتجزوا وعذبوا ، بما في ذلك
بالصدمات الكهربائية ، وأطلق سراحهم لاحقاً في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛
- (و) اوغوستينو بيريرا مارتينس وهو طالب يبلغ عمره ٢١ عاما ، احتجز
في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في ديلي ؛
- (ز) باولو روسي البالغ من العمر ٢٣ عاما ، وهو طالب ؛ وباولو منتيرو
بابو ، وهو مدرس في مدرسة ارميرا الابتدائية ، تم توقيفهما في ١٧ كانون الثاني/
يناير ١٩٩٠ ؛
- (ح) سيرجيو فانتورا غوتيريس ، احتجز في ديلي في ١٦ تشرين الاول/
اكتوبر ١٩٩٠ ؛
- (ط) دومينغوس بيريرا البالغ من العمر ٢٣ عاما ، وهو طالب ، احتجز في
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ في اتسابا ؛
- (ي) خوسيه فرانسيكو ماغالي البالغ من العمر ١٤ عاما ، وهو تلميذ في
مدرسة "بولس السادس" في ديلي ، احتجز في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛
- (ك) بلتشور بيريرا ، وهو طالب في مدرسة "بولس السادس" في ديلي ،
احتجز في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛
- (ل) خوسيه انتونيو غالوشو البالغ من العمر ٣١ عاما ، وهو موظف حكومي
تم توقيفه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في ديلي ؛
- (م) سيبريانو امارال البالغ من العمر ٣٥ عاما ، وهو مدرس في اتسابي ،
تم توقيفه في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في هاتاس ؛
- (ن) اداودا بوريغيكاساو البالغ من العمر ٤٥ عاما ، وهو موظف حكومي في
مليانا ، وشقيقه كارليتو دا بوريغيكاساو البالغ من العمر ٣٠ عاما ، تم توقيفهما
في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في ليوليمبا ؛
- (س) اكاسيو دا اراوخو البالغ من العمر ٣٩ عاما ، وهو موظف حكومي ، تم
توقيفه في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في ريتابو ؛
- (ع) اولاندينو غوتيريس البالغ من العمر ٣٠ عاما ، وهو شرطي ، تم توقيفه
في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في ريتابو .

١١٦- كما لغت المقرر الخاص انتباه الحكومة الى حالات السيد هندريك ، وهو طالب في جامعة باكون في بوغور (جاوة الغربية) ، والسيد أدي مورتونو وهو طالب في جامعة بانكاسيلا (جاكرتا) ، والسيدة ساندرا اسكندر ، وهي طالبة في Sekolah Teknik Tinggi Nasional (جاكرتا) . وأفيد ان جنودا من القوات الجوية الاندونيسية قد أوقفوا هؤلاء الاشخاص الثلاثة في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ اثناء مظاهرة قام بها الفلاحين في ماجابنكا في جاوة الغربية ، وزُعم انهم تعرضوا فيما بعد للتعذيب . كما زُعم ان السيد هيندريك أُدخل المستشفى المحلي في ماجابنكا نتيجة لما أصيب به من جراح اثناء اعتقاله .

١١٧- وفي رسالة مؤرخة ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق ببعض من الحالات المذكورة أعلاه . وأشارت ، بصفة خاصة ، الى ان لورينسو بيريرا وخوسيه مانويل داسيلفا واغوستينو بيريرا مارتينس وسيبيريانو امارال وسيرجيو فانتسورا غوتيريس واولاندينو غوتيريس لم يعتقلوا كما لم يتعرضوا للتعذيب . أما فيما يتعلق بابيليو ميسكيتا وكونستانسيو كوني بينتو وفرانيسكو مارييا وكليمنتينو فارينا وغيليرم بيريرا وانتونيو بيريرا لوبيس ودمينغوس بيريرا وخوسيه فراسيسكو ماغالـي وداو دا بوريفيكاساو واكاسيو د. اراوخو ، فقد ذكرت الحكومة أنه تم توقيفهم بالفعل وتم استجوابهم بسبب مشاركتهم في أنشطة غير مشروعة مختلفة ولكن اطلق سراحهم جميعا بعد ذلك . وأخيرا ، فيما يتعلق بباي بيتا ودوناسيانو كوستا غوميس وخوسيه انتونيو غالوشو ، ابلغت الحكومة المقرر الخاص بأن باي بيتا قد عاد الى قريته في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، وأعيد دوناسيانو كوستا الى وطنه البرتغال وألقي القبض على خوسيه انتونيو غالوشو في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ لقيامه بأنشطة جنائية وبغسل الأموال وحُكم عليه بالسجن عامين ونصف العام .

جمهورية ايران الاسلامية

النداءات العاجلة وردود الحكومة

١١٨- في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت حكومة جمهورية ايران الاسلامية رسالة الى المقرر الخاص ردا على ندائه العاجل المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٨٧) بشأن وضع عدة وزراء أو معاونين لرئيس الوزراء السابق مهدي بازارجان . وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أن عدة أشخاص ممن ذُكروا في النداء قد اطلق سراحهم في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . والاشخاص الذين أفرج عنهم هم رضا صدر ، وعزت الله صحابي ، وفرهد بهبهاني ، وعباس غايم السباهي ، ومحمود نايمبور ، ونور علي تبانده ، وحسين شاه حسيني . كما تم التأكيد على أن أي شكل من أشكال التعذيب أو اساءة المعاملة محظور بشدة قانونا بمقتضى المادة ٣٨ من دستور جمهورية ايران الاسلامية .

١١٩ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً الى حكومة جمهورية ايران الاسلامية نقل فيه معلومات اضافية كان قد تلقاها بشأن حالتي عبيد علي بازارجان ومحمد توملي حجلي المذكورين ضمن أشخاص آخرين في برقيته المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٨٧) . وتفيد تلك المعلومات ان عبد علي بازارجان قد نُقل من سجن ايغين الى مركز اعتقال في طهران لاستجوابه ثانية ، وذلك كما زُعم لحمله على الادلاء باعتراف أمام التلفزيون . كما أفيد أنه لم يتلق سوى زيارة واحدة من أسرته منذ توقيفه في حزيران/يونيه ١٩٩٠ وانه تعرض للضرب أثناء المراحل الأولى من اعتقاله . وفيما يتعلق بمحمد توملي حجلي ، فقد أفيد انه يتعرض لضغط مستمر ليُدلي باعتراف مماثل وانه لم يتلق أية زيارة منذ توقيفه . وأشار المقرر الخاص الى المعلومات الواردة في الرسالة المؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ التي وجهتها الحكومة اليه (أنظر الفقرة السابقة) والتي جاء فيها أنه قد أُطلق فعلاً سراح سبعة من الأشخاص المذكورين في برقيته وان حق بقية السجناء في السلامة البدنية والعقلية حق محمي . ومع ذلك ، فقد لفت انتباهه أيضاً الى حقيقة أن الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، السيد ر . غاليندو بول قد ذكر في تقريره المرحلي (A/45/697) انه لم يُؤذن له بمقابلة السجنين المذكورين أعلاه أثناء زيارته لسجن ايغين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وفي ضوء هذه المعلومات الاضافية ، فضلا عن القلق الذي أعرب عنه من جديد بشأن حالة السجنين ، كرر المقرر الخاص نداءه للحكومة لضمان حماية حق هذين الشخصين في السلامة البدنية والعقلية وحصولهما على معاملة انسانية أثناء اعتقالهما .

١٢٠ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً الى حكومة جمهورية ايران الاسلامية نقل فيه معلومات اضافية تلقاها بشأن حالة كل من علي أردلان البالغ من العمر ٨٥ عاماً ، وعبد علي بازارجان ، وحفيد الله دافاران (الذين ذكروا أيضاً في برقيته المؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠) . وجاء في هذا النداء أن الحالة الصحية لهؤلاء السجناء الثلاثة قد تدهورت بشكل خطير أثناء الأشهر القليلة الماضية ، وأعرب عن مخاوف من احتمال أن تكون سلامتهم البدنية وحتى حياتهم ، في خطر ما لم يحصلوا بسرعة على العلاج الطبي المناسب .

١٢١ - وفي رسالة مؤرخة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أبلغت الحكومة الممثل الخاص للجنة عن وضع حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية قائلة إن السيد علي أردلان قد نقل الى المستشفى وأجريت له الفحوص الطبية اللازمة . وهو يمر حالياً بفترة نقاهة في منزله .

الرسائل

١٢٢ - في ٦ آب/اغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة ايران نقل فيها معلومات تلقاها بشأن توقيف السيد مسعود أفرافي وتعذيبه المزعم . ووردت تفاصيل هذه الحالة في الفقرة ٢٤ أعلاه .

١٢٢ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، نقل المقرر الخاص إلى حكومة إيران معلومات تلقاها بشأن السيد إلياس كوهان الذي أفيد أنه تم توقيفه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ واقتياده إلى سجن ايفان حيث عصبت عيناه وحُبس في زنزانة . وقد سيق في عدة مناسبات إلى قاعة تعذيب حيث ضرب بقضبان بلاستيكية صلبة على رأسه ووجهه وأجزاء أخرى من جسمه بما في ذلك أصابع القدمين وأظفار أصابع اليدين . وقد كُسر فكه العلوي نتيجة لهذه المعاملة . وأُطلق سراحه في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ بعد أن تم إنذاره بعدم إبلاغ أية سلطة أو أي شخص عن التعذيب .

١٢٤ - وفي الرسالة ذاتها ، نقل المقرر الخاص كذلك معلومات بشأن صحة السيد نظام الدين موحد البالغ من العمر ٧٤ عاما والذي حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات . فقد أفادت المصادر بأنه يعاني من مشاكل في عينه وقلبه وأنه فقد القدرة على استخدام أحد ساقيه على ما يبدو .

العراق

النداءات العاجلة وردود الحكومة

١٢٥ - في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة العراق بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين أفيد اعتقالهم في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١: آية الله أبو القاسم الخوئي ؛ سيد محمد رضا موسوي الخلخالي ، البالغ من العمر ٦٣ عاماً ؛ سيد جعفر بحر العلوم البالغ من العمر ٥٦ عاماً ، سيد عز الدين بحر العلوم البالغ من العمر نحو ٥٥ عاماً ؛ سيد محمد تقوي الخوئي البالغ من العمر ٣٢ عاماً ؛ سيد محيي الدين الغريف ؛ سيد محمد رضا الخارسان ؛ سيد محمد السيزواري ؛ سيد محمد رضا السعيد ؛ سيد محمد صالح ؛ وعبد الرسول الخارسان . كما أبلغ المقرر الخاص الحكومة أن عشرة من أقارب آية الله الخوئي ، وهم ابنته وابنه وزوجة ابنه وسبعة من أحفاده الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و١١ سنة ، قد اعتقلوا أيضاً في اليوم نفسه . وأفيد أن قوات الحكومة العراقية احتجزت الأشخاص المذكورين أعلاه أثناء هجوم مسلح شنته على بيت آية الله الخوئي في النجف . وقد نُقل آية الله عبد القاسم الخوئي في طائرة مروحية إلى بغداد حيث ظهر في التلفزيون . كما أفيد أن آية الله الخوئي ، الذي يعاني من مرض قلبي ، محتجز في النجف في حين أن الأشخاص الآخرين المذكورين أعلاه مسجونون ، كما يقال ، في مكان مجهول في بغداد .

١٢٦ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، ردت الحكومة رافضة الادعاءات إذ "لا أساس لها من الصلة إطلاقاً" ومضيفة مايلي:

ان الشعب والسلطات العراقية تكن أجل الاحترام للسادة رجال الدين الأفاضل وتأسى ان تعرضهم لأي نوع من أنواع الاعتقال أو الاذى . لقد ظهر آية الله الخوئي على شاشات التلفزيون واستقبل صحفيين في مقر اقامته في النجف وهو دليل قاطع على عدم صحة المعلومات التي أوردها المقرر الخاص في رسالته" .

اسرائيل

النداءات العاجلة وردود الحكومة

١٢٧ - في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وجهت حكومة اسرائيل رسالة الى المقرر الخاص قدمت فيها معلومات عن حالات التعذيب المزعوم الثلاث التالية التي كانت قد اُحيلت اليها في ١٩٩٠:

(أ) عبد الرؤوف غبن (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٩٠): ذكر أنه في أعقاب التحقيق الذي أجرته السلطات ، تبين أن إدعاء حرمانه من النوم لمدة ثلاثة أسابيع غير صحيح . وأضافت الحكومة أنه أثناء مثول غبن أمام قاضٍ لمدة فترة اعتقاله لم يرفع أي شكوى تتعلق باساءة معاملته وأنه سحب معظم ادعاءاته أثناء التحقيق . غير أنه أكد على أن المستنطق قد ضغط على أعضائه التناسلية أثناء استجوابه ، وهو ادعاء أنكره المستنطق بشدة . ووافق غبن على أن يُستجوب بمكشاف الكذب بشأن هذا الإدعاء ، فكانت النتيجة واضحة: ان هذا الإدعاء أيضا لا يقوم على أساس . وقد خلص التحقيق الى نتيجة مؤداها أنه لم يحدث انحراف عن الاجراءات المقبولة المتعلقة بالاستجوابات .

(ب) أحمد كباحه (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٩١): ذكر أنه عندما مثل كباحه أمام قاضٍ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، في صدد امر من المحكمة بمد مدة اعتقاله ، أرى القاضي حروق السجائر على صدره وقال انها من فعل مستنطقيه . ومع أن القاضي أعرب عن شكوكه في صحة ادعاء كباحه ، فقد أمر مع ذلك باجراء فحص طبي له وطلب تسجيل نتائج الفحص . وبعد يومين ، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قدم كباحه الى الشرطة بيانا كتابيا مفاده أنه في ليلة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بينما كان في زنزانته في السجن ، طلب من الحارس اعطائه سيجارة ثم قام هو نفسه بإشعالها وبأشركي صدره بها حتى أصبحت الحروق واضحة . وأعرب كباحه أيضا عن أسفه لاثاماته الكاذبة .

(ج) رامي مصلح (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٩١): ذكر أن السلطة القائمة بالاستجواب (التي سمعت أيضا شهادة مصلح) وجدت أن ادعاءات اساءة المعاملة لا أساس لها . وفي الحقيقة ، نظرا لكون مصلح قاصرا ، فان المستنطقين حرصوا بصفة خاصة على اتباع القواعد واللائحة المتعلقة بهذه الاستجوابات . وفيما يتعلق بادعاء مصلح أن أحد المستنطقين وضع مسدسا على رأسه وهدد بإطلاق النار عليه تبين أن هذا الادعاء أيضا غير صحيح . فان اللائحة تحظر على وجه التحديد وجود أي نوع من أنواع السلاح في منطقة الاستجواب . وان سجلات سجن غزة تبين أن طبيبا فحص مصلح عند وصوله الى السجن . وقد قام مصلح في بداية اعتقاله ، بإخبار الطبيب أنه دخل المستشفى سابقا لأوجاع في صدره . وفيما بعد فحصه طبيب في عدد من المناسبات ، وتلقى مصلح العلاج المناسب .

وقد أقر مصلح بأنه عانى خلال السنتين السابقتين من داء الربو وكان قيد العلاج المستمر ، بما في ذلك العلاج في المستشفى . وبالإضافة الى ذلك ، صرح بأنه مرتاح للعلاج الطبي الذي يعطى له وهو في سجن غزة . وخلال فترة استجواب مصلح ، زاره أيضا مندوب للجنة الدولية للصليب الأحمر عدة مرات .

الرسائل وردود الحكومة

١٢٨ - في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وجهت حكومة اسرائيل رسالة الى المقرر الخاص قدمت فيها المعلومات التالية بشأن عدة حالات تعذيب مزعوم أحييت اليها برسالتين مؤرختين في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ :

(أ) فيما يتعلق بحالة مراد محمد عيسى جاد الله (انظر E/CN.4/1991/17 الفقرة ٩٣(ب)) ، ذكر أن ادارة الشكاوى العامة التابعة للشرطة أجرت تحريات مستفيضة بخصوص اتهامات سوء المعاملة التي قدمها جاد الله وأسرته وأن النيابة العامة أعادت النظر في هذه الاتهامات . وجاء في نتائج التحريات أن طبيب سجن المجمع الروسي قد فحص جاد الله في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ . كما فحصه طبيب طلبته أسرته في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ووجد الطبيبان كلاهما كدمات على جسم جاد الله احدهما على جبهته والاخرى على فخذه الأيسر . ولا تؤيد استنتاجات التقارير الطبية شدة الشكوى بل تتعارض مع ادعاء جاد الله بأنه ضرب بالهراوات على كل جسمه الأمر الذي كان يسبب له بالتأكيد جراحا مرئية أخرى . وعلى الرغم من أن النيابة العامة تود أن تباشر الاجراءات الجنائية ضد الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن كدمات جاد الله ، فإن الظروف المحيطة بهذه القضية قد جعلت حتى الآن من المستحيل القيام بذلك . فقد وُجد أن بعض ادعاءات جاد الله تفتقر الى المصدقية . مثلا ، بالإضافة الى الاستنتاجات الطبية المذكورة أعلاه ، يُعد ادعاؤه بأن سبعة مستنطقين قد استجوبوه في آن واحد بعيد الاحتمال جدا . يضاف الى ذلك أنه ، بالنظر الى عدد رجال الشرطة المشتركين في مختلف مراحل هذه القضية ، فإن من المستحيل اسناد الكدمات الموجودة على جسم جاد الله الى أي فرد بعينه . وبدون هذا الاسناد ، لا يمكن للأسف مباشرة الاجراءات الجنائية والسلطات ذات حساسية خاصة لشكاوى القصر ، لا سيما عند وجود أدلة طبية تدعم بعض جوانب الشكوى . لذلك ، وعلى الرغم من عدم فتح أي ملف جنائي ضد أي من رجال الشرطة الذين أوقفوا أو استجوبوا جاد الله فإن ملف شكواه لا يزال بانتظار المزيد من الدراسة .

(ب) فيما يتعلق بحالة وليد أبو سرور ومجموعة "الساعون من أجل السلام" (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ٩٤) ، ذكر أن أحجارا قد رُميت على جنود اسرائيليين من مخيم عايذة للاجئين في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠ . فدخل الجنود الى المخيم وأوقفوا مصطفى عقل ، وهو أحد رماة الحجارة ، ثم توجهوا الى بيت وليد أبو

سرور لاستجوابه بشأن مشاركته في الحادث ولمعرفة هوية رماة الحجارة . ولتفادي نشوب اضطرابات في المخيم ، طلب الجنود من وليد أبو سرور أن يرافقهم . فرفض ، وفي وقت من الأوقات ، أمسك بمعطف أحد الجنود . فقام هذا الأخير ، بغية تخليص نفسه ، بضرب وليد أبو سرور بعقب بندقيته . ووفقا لرد الحكومة فان هذه كانت المرة الوحيدة التي ضرب فيها الجنود وليد أبو سرور ، بالرغم من أنه واصل مقاومة جهودهم لاقتياده الى السيارة . ولم يسبق أبدا للجنود المعنيين أن التقوا بمصطفى عقل أو بوليد أبو سرور حتى انهم لم يسمعوها بمجموعة "الساعون من أجل السلام" . أن عملهم جاء ردا على حادث رمي الحجارة الذي وُصف أعلاه .

(ج) فيما يتعلق بحالة رياض الشهابي (انظر E/CN.4/1991/17 الفقرة ٩٥) ذكر أن شكواه كانت محل تحقيق مستفيض من جانب وحدة الشكاوى العامة التابعة للشرطة الاسرائيلية وبعد ذلك من جانب النيابة العامة . ونتيجة لهذا التحقيق ، تم في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩١ توجيه تهم جنائية الى الرقيب الأول رامي شيفيتز بموجب المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات (١٩٧٧) بسبب الاعتداء المفضي الى ضرر بدني . وازافت الحكومة أن محكمة القدس الجزئية ستنظر في القضية .

١٢٩ - وفي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة اسرائيل نقل فيها معلومات تزعم وقوع حالات تعذيب للفلسطينيين في صدد الانتفاضة في الأراضي المحتلة . وقيل إن القائمين بالتعذيب هم من أعضاء قوات الدفاع الاسرائيلية ومن أفراد خدمات الأمن العام . وجرى الابلاغ عن حالات التعذيب المزعوم التالية بالتفصيل:

(أ) أمل عوده قبنة البالغة من العمر ١٧ عاما من أريحا ، تم توقيفها في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ وزُعم أن الضباط الذين أوقفوها ضربوها على رأسها . وقيل انها تعاني من آلام متكررة في رأسها بسبب الضرب .

(ب) فرح يونس ، البالغ من العمر ١٩ عاما وهو من مخيم رفح للاجئين ، تم توقيفه في بيته يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وأفيد أن فرح قد تعرض للتعذيب في المقرر العسكري على أيدي الجنود الذين ضربوه وضغطوا على أعضائه التناسلية فأشرف على الاختناق . وزُعم أنه أصيب بانهيار عصبي وهذيان وحاول الانتحار مرة واحدة على الأقل .

(ج) رنا أبو كشك البالغة من العمر ١٦ عاما ، وهي من طولكرم ، تم توقيفها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لمحاولتها طعن جندي . وأفيد أنها تعرضت لضرب شديد على كل جسمها وقال طبيب تابع للأمم المتحدة انها أصيبت بانهيار على اثر الصدمة .

(د) أمل أبو لحية البالغة من العمر ٢٥ عاما ، وهي من بني - سهيله زُعم أنها تعرضت للتعذيب في بيتها على أيدي ثلاثة جنود وضابطين من خدمات الأمن العام في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وقد ضربت بشدة على صدرها وأجبرت على أن تعري نفسها وهُددت بالاغتصاب وتم الاعتداء عليها جنسيا .

(هـ) مازنة أبو حكمة البالغة من العمر ٢٢ عاما ، وهي طالبة من البيرة ، تم توقيفها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وزُعم أنها أُجبرت خلال الأسبوعين الأولين من اعتقالها ، على الجلوس على كرسي ويدها مربوستان خلف ظهرها ورأسها مغطى بكيس . وزُعم أنها حُرمت من النوم ، وفي بعض الأحيان ، من الأكل والحركة .

(و) ظافر فريد الطويل وعلاء صالح ورّاد البالغان من العمر ١٤ عاما ، وهما من القدس ، تم توقيفهما في تاريخ غير محدد وتم تمديد مدة اعتقالهما في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وزُعم أن جنودا ضربوهما أثناء اعتقالهما وأفيد أن ورّاد أدخل إلى أحد المستشفيات الاسرائيلية بسبب الضرب .

١٣٠ - وفي رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩١ ، زودت الحكومة المقرر الخاص بتقرير عام عن ظروف السجن في اسرائيل .

ايطاليا

الرسائل وردود الحكومة

١٣١ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أرسلت الحكومة الايطالية المعلومات التالية ردا على رسالة من المقرر الخاص وجهها بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (انظر E/CN.4/1990/17 ، الفقرة ٧٥) بشأن عدد من حالات اساءة المعاملة التي قيل أن السجناء في ايطاليا عانوا منها في عام ١٩٨٨ .

١٣٢ - وفيما يتعلق بالحالات التي أفيد وقوعها في ميلان في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ ، بدأ المدعي العام في ميلان بالتحقيق في الاصابات التي ألحقت بالأشخاص الذين أوقفتهم الشرطة القضائية أثناء التوقيف أو بعده مباشرة . وبين التحقيق الذي أجري بشأن حالة كل سجين ادعى أنه ضُرب أو أصيب بجرح ، أن الاصابات التي ظهرت أثناء الفحص الطبي مرتبطة ، في معظم الحالات ، بأعمال العنف أو المقاومة المصادرة عن السجناء أنفسهم عند توقيفهم . وفي بعض الحالات ، أشارت الشهادات الطبية المرفقة بالتقرير المتعلق بالسجن ، الى عدم وجود عناصر موضوعية تؤيد أقوال الأشخاص المفترض أنهم تعرضوا لهذا العنف . وتم السير بالمرحلة الاعدادية الى مدى أبعد في حالة أفعال العنف التي اشتكت الضحية منها أو في الحالات التي كانت أخطر من الناحية الموضوعية . وعلى أثر التحقيق الابتدائي ، طُلب الحبس بانتظار المحاكمة لعدد من رجال الشرطة ورجال الدرك بتهمة العنف والتعدي المشدد . وفي إحدى الحالات ، صدر في حق أحد رجال الشرطة حكم بالسجن تسعة أشهر مع وقف التنفيذ . أما الحالات الأخرى فلا تزال معلقة .

١٣٣ - وفي حالة قادر فال ، بيّن التحقيق أن شرطيا قد ضربه بالفعل مساء ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ في مركز شرطة سيفيتانوفنا مارش . وقد بوشرت اجراءات جنائية ضد الشرطي ، غير أن قاضي التحقيق في ماسيراتا أبراه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لأن الوقائع لم تكن لتشكّل جريمة على ما يبدو ؛ فالمتهم لم يضرب السيد فال لارغامه على القيام بأي شيء وانما فقط كرد فعل لسلوكه الاستغزازي .

١٣٤ - أما دمينيكو غارسون فقد فر أثناء احتجازه قبل المحاكمة ومعه أسلحة تخص رجال درك سان بونيفاسيو . وعندما أمسكه الحرس ، بدأ صراعا يدويا معهم وقاوم بشدة عندما أعيد الى مركز الشرطة . ثم سجن في فيرونا . وقد اشتكى لدى المدعي العام في فيرونا من اساءة معاملته المزعومة أثناء هذا الحدث ، وطلب المدعي العام لاحقا أمرا برد القضية في تاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

١٣٥ - ووجه المقرر الخاص ، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، رسالة الى الحكومة الايطالية بخصوص حدث وقع ، على ما قيل ، أثناء عملية تفتيش في سجن فورني في ساليerno بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وتفيد المعلومات المتلقاة أن نحو ١٥٠ حارسا من حراس السجون التابعين لمكتب الحراس الاقليمي في نابولي قاموا بعملية التفتيش . وقد دخل الحراس الزنانات وهم مقنّعون ويحملون هراوات وأجبروا السجناء على خلع ملابسهم والقيام بتمارين الضغط . ثم لكم السجناء ورُكلوا وأجبروا على المرور ، واحدا واحدا ، بين صغين من الحراس الذين ضربوهم بالهراوات . ويؤكد المصدر أن بعض السجناء قد تعرضوا أيضا للاعتداء الجنسي ؛ وأرغم السجناء الشباب على صفع السجناء الأكبر سنا والبصق عليهم . وأفاد المصدر أن الاشتباه في وجود أسلحة في حوزة السجناء لاستخدامها في عملية تمرد كان سبب التفتيش ، غير أن المصدر ذاته يؤكد أنه لم يُعثر على أي أسلحة نارية وأن السجناء لم يرتكبوا أية أعمال عنف أثناء عملية التفتيش . وأصدر مستوصف السجن ، على أثر هذا الحادث ، ما يزيد على مائة شهادة طبية بشأن اصابات سيقتضي شفاؤها ما بين ثلاثة وخمسة أيام على حد قبول العاملين الطبيين . ونُقل أربعة أو خمسة سجناء الى المستشفى كما قيل . وذكر أحد السجناء الذي وجه رسالة بشأن الموضوع الى محطة اذاعة خاصة أنه ، ضمن السجناء الذين أُصيبوا بجراح أثناء عملية التفتيش ، هناك سجين فقد إحدى عينيه وآخر مُزقت طبلة أذنه وثالث ، كُسرت يده . وقام بعض أعضاء الحزب الراديكالي بزيارة السجن بعد مضي شهر تقريبا على وقوع الحادث مما مكن بعض السجناء من أن يشتكوا من آلام عنيفة في الظهر والضلوع وعدم الاستجابة لطلبهم باجراء فحص لهم بالأشعة السينية . ويفيد المصدر أن تحقيقات ادارية وقضائية قد بدأت للكشف عن ظروف الحادث .

الأردن

النداءات العاجلة

١٣٦ - في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة الأردن بشأن محمد جابر حسن متعب البالغ من العمر ٢٤ عاما والذي تم توقيفه في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ بشبهة ارتباطه بمجموعة فلسطينية غير مشروعة . وأفيد أنه أقتيد بعد مضي أسبوع على توقيفه الى مقر ادارة المخابرات العامة في عمان حيث وضع في الحبس الانفرادي دون أية تهمة ، بموجب أحكام تشريعية خاصة بحالة الطوارئ تسمح باحتجاز المعتقلين لأجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة . وأفيد أن محمد متعب لم يتلق زيارة محام منذ توقيفه . وزعم أنه تعرض للضرب وأصيب بجراح في رقبته أثناء احتجازه في ادارة المخابرات العامة .

كينيا

النداءات العاجلة وردود الحكومة

١٣٧ - في ٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، زودت حكومة كينيا المقرر الخاص بمعلومات اضافية عن حالة السيد كويجي وا وامويري وعدد من الأشخاص المتهمين معه ، الذين وجه المقرر الخاص نداءات عاجلة بشأنهم في ١٦ و ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، واستلم ردا أول من الحكومة مؤرخا في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17) ، الفقرات ١٠٠ - ١٠٢) . وجاء في المعلومات التي وفرتها الحكومة لاحقا أن النائب العام يجري تحقيقا في الادعاءات الصادرة عن كويجي وامويري والاشخاص الستة المتهمين معه والذين يواجهون تهمة الخيانة والقائلة إنهم تعرضوا للمضايقات وللظروف غير الانسانية والمهينة على أيدي سلطات السجن . وأكد محامو الدفاع ونائب المدعي العام ، السيد ايتغانغ ، أمام محكمة في نيروبي أنهم وافقوا على تسوية المسألة اداريا .

١٣٨ - وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة كينيا نقل فيه معلومات بشأن جيتوبو ايمانيارا البالغ من العمر ٣٧ عاما ، وهو محام ومحرر في جريدة القانون الشهرية في نيروبي ، الذي أوقفته الشرطة في ١ آذار/مارس ١٩٩١ واقتادته الى مكان مجهول . وفي ٥ آذار/مارس ١٩٩١ ، اتهم بالتحريض على الغتنة وإشارة الكراهية بين القبائل . ويغيد المصدر أن السيد ايمانيارا معتقل ، على ما يُعتقد ، في مقر ادارة مخابرات أمن الدولة في اقليم نيروبي ، المعروف بنيايو هاوس . وفي ضوء الادعاءات التي مؤداها أن السجناء السياسيين قد تعرضوا للتعذيب هناك في السنوات الاخيرة ، فقد أعرب عن مخاوف من احتمال أن يتعرض السيد ايمانيارا لخطر تعذيبه .

١٣٩ - وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص أن السيد غيتوبو ايمانيارا قد أوقف بالفعل واتهم بالتحريض على الفتنة وإثارة الكراهية بين القبائل . وأضافت أن محامي السيد ايمانيارا لم يقدموا شكوى من التعذيب وأنه ظهر عدة مرات في المحكمة عندما طلب الافراج عنه بكفالة ولم تكن تظهر عليه آثار للتعذيب . وتم التأكيد على أن حقه في السلامة البدنية والعقلية مصون . وأن زوجته وأفراد أسرته المقربين ومحاميه يزورونه باستمرار ؛ وبالتالي فإن ادعاءات التعذيب أو الخوف من احتمال وقوعه لا تقوم على أساس .

الكويت

النداءات العاجلة

١٤٠ - في ١ آب/اغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة الكويت بشأن الدكتور نظمي سالم خورشيد ، البالغ من العمر ٤٦ عاما ، وهو فلسطيني يحمل وشائيق سفر لبنانية . فقد تم توقيف الدكتور خورشيد في ١٠ آذار/مارس ١٩٩١ في مكان عمله في مستشفى الاردية مع عدد من الأطباء الفلسطينيين الآخرين . وقد احتجز أولا في مركز شرطة الاردية لمدة ثلاثة أيام ثم نقل ، في ١٣ آذار/مارس أو في تاريخ قريب من ذلك ، الى سجن أمن الدولة . وأفيد أن وضع الدكتور خورشيد خطير للغاية بسبب الضرب المبرح الذي لقيه على أيدي قوات الأمن الكويتية عقب توقيفه ، على ما زعم . وقيل إنه فاقد الوعي ومشرف على الموت وأنه يعاني من شلل في ساقه اليسرى . وأفاد المصدر أن الدكتور خورشيد محتجز دون تهمة أو محاكمة في مكان اعتقال مجهول ؛ ولم تره أسرته منذ توقيفه ولا يعرف ما اذا كان قد تلقى أية عناية طبية .

الرسائل وردود الحكومة

١٤١ - في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة الكويت نقل فيها معلومات تفيد أن بعض المواطنين العرب الذين يعيشون في الكويت ، وبصفة خاصة أشخاص من أصل فلسطيني ، قد تعرضوا ، منذ نهاية حرب الخليج ، للاضطهاد والتوقيف والتعذيب انتقاما من تأييدهم المزعوم للقوات العراقية أثناء احتلال البلد . وزعم أن أفرادا من القوات المسلحة الكويتية النظامية ومن المدنيين الكويتيين المسلحين هم على السواء مسؤولون عن هذه الممارسات . كما زعم أن أشخاصا من أصل فلسطيني قد عذبوا وقتلوا في الجناح ١٨ من مستشفى لم يذكر اسمه . وأفادت وكالة أنباء أجنبية أن صلاح عبد الرحيم البالغ من العمر ١٩ عاما ادعى في ١٣ آذار/مارس ١٩٩١ أن عناصر مسلحة كويتية قامت بتعذيبه في مدرسة الريجية ؛ وأن محمود حسين البالغ من العمر ٢١ عاما قد أكد في التاريخ ذاته أن عناصر مسلحة كويتية قد ضربته بقضبان مربوطة بالتيار الكهربائي في مدرسة الجهرا . وتحدثت وكالات أنباء وصحف أخرى مختلفة عن حوادث مماثلة .

١٤٢ - وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ ردت الحكومة قائلة إنها ترفض هذه الادعاءات لأنها مستقاة من "مصادر يحدوها بعض الشك" وأضافت أن الحالات الفردية القليلة لاساءة المعاملة التي وقعت في الكويت ضد أشخاص أيدوا القوات العراقية وتعاونوا معها قد حدثت في أيام التحرير الأولى وقد يكون المسؤولون عن بعض هذه الحوادث هم بعض "الالغام البشرية" التي زرعتها المخابرات العراقية قبل انسحابها من الكويت لتأجيج نار الفتنة في البلاد. وعلى أي حال ، إن كانت هذه الحالات قد حدثت فهي ردة فعل طبيعية ناتجة عن تعاون هؤلاء مع القوات العراقية الغازية . وإن بقاء بعض الجاليات الأجنبية إلى الآن في الكويت وعدم خروجها منها بالرغم من أن الحكومة الكويتية لم تمنع أحدا من الخروج مادام ليس عليه أي تهمة قانونية ، إنما يدل على أن الحالة الأمنية في الكويت مطمئنة كما أن الأجانب فيها يعيشون في ظروف معيشية جيدة جدا .

١٤٣ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة الكويت نقل فيها معلومات عن الحالات التالية:

(أ) محمود دياب عبد الله البالغ من العمر ٣٥ عاما وابن عمه عمر عبد الله ، أُفيد توقيفهما في ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ بتهمة الإقامة غير الشرعية في الكويت . واقتيدا إلى موقع اعتقال في منطقة واقعة إلى الغرب من مدينة الكويت ، حيث تعرضا للضرب الشديد . وقد ضرب عمر عبد الله ، بشكل خاص ، على رأسه بقضيب خشبي شُبتت عليه مسامير . وقد استلزمتهما علاجا طبيا في مستشفى الغروانية .

(ب) بسام محمود سليمان البالغ من العمر ١٩ عاما ، أُفيد توقيفه في ١٥ آذار/مارس ١٩٩١ بينما كان ينتظر في صف في محطة بنزين بالعديلية . وقد اقتاده خمسة من رجال الجيش إلى خيمة قريبة وضربوه على مدى ساعات على رأسه وظهره وساقيه بقضيب خشبي مغطى بمادة بلاستيكية صلبة ، وأرغم أيضا على ابتلاع صلصة ساخنة ، وأحرق ظهره ويده اليسرى بسجائر . وسيق لاحقا إلى أحد مرافق الجيش بنادي الكاظمة حيث ضرب من جديد وأخضع لاعدام وهمي .

(ج) نائل مصطفى حسن شرشير البالغ من العمر ١٨ عاما ، اعتقل في مركز شرطة خيطان من ٢ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ . وأفيد أنه تعرض ، خلال الأيام الخمسة الأولى من اعتقاله ، للضرب المبرح على ظهره وصدره وساقيه ورأسه بقضيب خشبي يبلغ سمكه ثلاث انجات . وعلى الرغم من جراحه الكثيرة لم يتلق أي علاج طبي في مركز الشرطة .

(د) جمال نعيم عبد الرحيم البالغ من العمر ٢٨ عاما ، أوقفته مجموعة من الجنود في بيته في ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ ، وأطلق سراحه بعد أيام قليلة من ذلك . وأفيد أنه تعرض ، أثناء احتجازه ، للضرب بالعصي والانباب البلاستيكية وللصدمات الكهربائية بأسلاك مشحونة بالكهرباء .

(هـ) بشير ابراهيم الخطيب ، أُفيد أنه احتجز من ١٠ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٩١ في مركز شرطة الجابرية حيث ضرب بأنابيب معدنية وحرق بالسجاير المشعولة والشمع والقضبان الحديدية الحامية .

(و) ياسر عاشور ياسين ، أُفيد احتجازه من ١٠ الى ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ في مركز شرطة الناقورة حيث تعرض للضرب المستمر بأنابيب معدنية وبلاستيكية وبأعقاب البنادق .

(ز) اياد سليم سعيد البالغ من العمر ١٨ عاما ، أُفيد احتجازه في منتصف آذار/مارس ١٩٩١ في مركز شرطة الجابرية حيث ضرب بالقضبان وأعقاب البنادق على ظهره ووجهه وأذنه اليسرى ، وقد فقد السمع في هذه الاذن نتيجة لذلك .

(ح) عليان صالح عيسى البالغ من العمر ٤٢ عاما ، أُفيد احتجازه من ٨ الى ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ في مركز شرطة صباح السالم حيث تعرض للضرب المستمر بالقضبان والأنابيب المغطاة بالبلاستيك وهدد بالاعدام .

١٤٤ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ردت حكومة الكويت قائلة إن الحالات التي أُحيلت اليها في ١٨ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩١ ترجع الى الأسابيع التي تلت تحرير الكويت وحيث أنها حالات منعزلة ، فإنه يصعب تأكيد الوقائع أو الحصول على معلومات موثوقة . وقد وقعت هذه الحالات في فترة صعبة كانت حكومة الكويت تبذل خلالها كل جهد ممكن لاعادة النظام ولضمان أمن السكان بعد رحيل قوات الاحتلال . فلا تفترض بأي حال من الأحوال وجود نمط لانتهاكات حقوق الانسان في الكويت .

الجمهورية العربية الليبية

الرسائل

١٤٥ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة الجماهيرية العربية الليبية نقل فيها معلومات بشأن ابراهيم عبد العزيز الوزة ، وهو مواطن مصري تم توقيفه في ليبيا واحتجز في الفترة من ١٧ نيسان/ابريل الى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وخلال هذه الفترة ، زُعم انه تعرض للضرب المبرح وأصيب بجروح خطيرة بما في ذلك كسور في العظام . وقد أشارت التقارير الطبية التي وُضعت على أثر ذلك الى وجود كسور في الذراع والجمجمة ، بالإضافة الى رضوض في جسمه . وسمح للسيد عبد العزيز فيما بعد أن يغادر ليبيا .

ملاوي

النداءات العاجلة

١٤٦ - وجه المقرر الخاص في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ نداء عاجلا الى حكومة ملاوي يتعلق باعتقال كل من كومونيدا وكريستوفر موينيلوبمبه وجون نيينغا في أيار/مايو ١٩٩١ . وكان كومونيدا ، وهو حارس سجن ، قد اعتقل عندما اكتشف أنه يهرب الرسائل من اورتون شيروا ، زعيم حركة حرية ملاوي الى خارج سجن زامبيا المركزي . وزعم أن كريستوفر موينيلوبمبه وجون نيينغا ، وهما بوضوح مؤيدان لاورتون شيروا ، استلما الرسائل وقاما بتفريبها الى تنزانيا المجاورة . وتقول المعلومات الواردة إنه من المحتمل أن يكون الثلاثة في ذلك الحين قد احتجزوا في زنزانة تحت الأرض في سجن كائنغو في ليلونغوي ، وأبدت مخاوف أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب . وتفيد المعلومات الواردة أيضا أنه لاحقا لاكتشاف الرسائل ، احتجز اورتون شيروا في زنزانه لمدة يومين وهو مقيّد الساقين والذراعين بالحديد وأنه أرغم على الاقعياد على الأرض مقيّد الزراعين والساقين بسلسلة من حديد ربطت إلى قضيب معدني خلف ركبتيه ؛ وتفيد التقارير أنه في حالة بدنية سيئة للغاية نتيجة لهذا العقاب .

ماليزيا

النداءات العاجلة

١٤٧ - وجه المقرر الخاص في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ نداء عاجلا الى حكومة ماليزيا يتعلق بأرون كوهين شلتون ، وهو مواطن نيوزيلندي يبلغ من العمر ٢٤ سنة ، ذكر أنه حُكم عليه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بالسجن المؤبد وصدر أمر بجلده ست مرات بموجب قانون العقاقير الخطرة في ماليزيا . وأبلغ أيضا بأنه ، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أيدت المحكمة العليا في كوالالمبور قرار احدى المحاكم العليا بعدم استثناء السيد شلتون من الجلد ست مرات . وقد أبدت مخاوف مفادها أن الجلد أصبح وشيكا .

موريتانيا

النداءات العاجلة

١٤٨ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة موريتانيا نقل منها معلومات تتعلق بسي عبدلاي ماليكر ، ولي موسا ، ودياللو اللاساني ، وكان حميدين ، وكان أمادو راسين ، وديا أليو ، وسر ابراهيم ، وبسا مكتار ، وتيرنو يعقوب با ، ودينغ ديولده ، وعمر ادجول ، وغاي سيدو . وادعي أن هؤلاء الأشخاص هم بعض من يضع مئات الأشخاص الذين ينتمون الى جماعة هال - بولار الاثنية

والذين اعتقلوا منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، دون توجيه أي تهم اليهم ، واحتجزوا في مقر المنطقة العسكرية السادسة أو في شحنة جريده . وتفيد المعلومات الواردة أن عددا كبيرا من هؤلاء المسجونين قد عذبوا وأن ١٥ منهم لقوا حتفهم كما ادعى أثناء التعذيب ، بمن فيهم السيد غاي سيدو ، وهو ضابط في البحرية . وزعم أيضا أن السيد تيرنو يعقوب با ، وهو حاكم سابق لمنطقة روسو - موريتانيا ، تعرض للضرب الشديد على يد الدرك لدى لقائهم القبض عليه في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وأنه لم يتلق أي رعاية طبية ونقل الى جهة مجهولة .

١٤٩ - وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة موريتانيا نقل فيها معلومات تتعلق بالأفراد التالية أسماؤهم: الملازم المامي شعيبو دياغانا ، والمساعد موسى غويي ، وأداما ندياي ، والملازم شيخانا تندا ، والملازم سيفويندو تراووري . وزعم أن هؤلاء الأفراد اضافة الى أفراد آخرين من جماعة هال - بولار الاثنية ، من مدنيين وعسكريين على السواء ، محتجزون دونما محاكمة في شكنات عسكرية في نواكشوط ونواذيبو ، في ظروف قاسية جدا ودون أية امكانية للحصول على الرعاية الطبية . ويقال إن ظروف الاعتقال في شحنة جريده ، قرب نواكشوط ، قاسية بشكل خاص . ويقال إن المساعد موسى غويي يعاني من كسور في اضلعه إثر ما أخضع له من تعذيب وأنه في حالة خطرة . وزعم أيضا أن السجناء الآخرين في هذه الشحنة ، بمن فيهم الملازم شويبو دياغانا قد اخضعوا للتعذيب الشديد . ويفيد المصدر أن ٣٠ من المعتقلين لقوا حتفهم تحت التعذيب في شحنة جريده في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ونظرا لهذه الاعتبارات ، أبدت مخاوف من الخطر الذي قد يهدد السلامة البدنية والنفسية للأشخاص المذكورين آنفا ولغيرهم من الأشخاص المختجزين في الشكنات العسكرية في منطقتي نواكشوط ونواذيبو .

الرسائل

١٥٠ - وجه المقرر الخاص في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ رسالة الى حكومة موريتانيا نقل فيها معلومات تقول إن نحو ٢٠٠ سجين سياسي تم اعتقالهم في نهاية عام ١٩٩٠ قد لقوا حتفهم نتيجة ما تعرضوا له من تعذيب واساءة معاملة وظروف احتجاز يرثى لها . ويقال إن السجناء تعرضوا للتعذيب في السجون العسكرية وفي مراكز الشرطة . وأخضع الكثيرون منهم للتعذيب بطريقة "الجاكوار" التي تتمثل في تعليق الضحية ورأسه الى الأسفل وقدماه الى الأعلى وفي ضربه على باطن القدمين . وزعم أن آخرين عذبوا بالحرق في كل أجزاء جسداهم أو اخضعوا لصدمات كهربائية على أعضائهم التناسلية . وذكر بعض المعتقلين السابقين أن التعذيب ترك ندبا على أجساد ووجوه بعض المسجونين . ويقال إن ٦٠ عسكريا قضاوا نحبهم نتيجة التعذيب في سجن اليغ واكجوت في الجزء الشمالي من البلاد . وزعم أن السجناء دفنوا أحياء .

المكسيك

الرسائل وردود الحكومة

١٥١ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وردا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرتان ١١٠ و ١١١) بشأن شكاوى التعذيب وسوء المعاملة اللذين تعرّض لهما زوسيمو سنتينو هرنانديز ، وويلبالدو سنتينو ، وغونزالو ايبارا ، وكينتيل كينتيرو ، أرسلت حكومة المكسيك اليه توصية اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الانسان بشأن القضايا الجنائية المتصلة بهؤلاء الأشخاص . ولاحظت اللجنة ، في قضية زوسيمو سنتينو هرنانديز ، أنه لم تتج له فرصة للدفاع عنه من قبل محام وأن كونه اعترف بارتكاب الجرائم المتهم بها قد يعود الى ما تعرّض له من تعذيب بدني ونفسي . إلا ان المقرر الخاص لم يتلق أية معلومات تفيد بأن السلطات المختصة عملت بتوصية اللجنة بإجراء تحقيق شامل في الأحداث بغرض تحديد الجهات المذنبة . أما في الحالات الثلاث الأخرى المذكورة ، فلا تقدم اللجنة أية توصية بمفصلة خاصة فيما يتعلق بما زعم من تعرض هؤلاء الأشخاص للتعذيب وسوء المعاملة .

١٥٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ردت الحكومة على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ١١٣) قائلة إن تعذيب وسوء معاملة المعتقلين لا يشكلان ممارسات منتظمة في المكسيك ، بل على العكس من ذلك ، تشكل أي شكوى حول خرق القوانين النافذة في هذا المجال أساسا للتحقيق وللإجراءات الجنائية من قبل السلطات المختصة . وأبلغت الحكومة أنه ، فيما يتعلق بقضية ارماندو برادو مينا بالذات ، تم رسميا توجيه تهمة ارتكاب جرمي القتل واساءة استعمال السلطة الى ثلاثة من رجال الشرطة القضائية في ولاية شيهواهوا . وفي قضية اوبالدو سانتيان اغيلار ، ذكرت الحكومة أن اثنين من أفراد الشرطة القضائية هما قيد المحاكمة بتهمة القتل المشدد واساءة استعمال السلطة . وأخيرا وفيما يخص قضايا ادغاردو كانسيكو روبيز ، واكتافيو رندون بيريز ، وايرما فيرونیکا غييرا غيريرو ، ومانويل هويرتا لوبيز ، أفادت الحكومة بأنها تجري تحقيقا ؛ وفي القضيتين الأخيرتين ، أوقف أفراد من الشرطة القضائية الاتحادية عن العمل مؤقتا .

١٥٣ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة المكسيك نقل فيها ما تلقاه من معلومات حول ممارسة التعذيب في كل أرجاء البلاد وتقريبا في كل فروع الشرطة (وخاصة الشرطة القضائية الاتحادية وشعبة مكافحة المخدرات) وفي القوات المسلحة . ادعي أن وسائل التعذيب المستخدمة تتراوح بين الضرب والتهديد بالموت وغير ذلك من أشكال الارهاب النفسي وبين التقنيات الأكثر اتقانا التي صممت بحيث لا تترك آثارا . وزعم أن التعذيب يستخدم لتخويف أعضاء المعارضة السياسية أو

لمعاقبتهم كما يستخدم وسيلة لانتزاع الاعترافات وللحصول على المال من المسجونين أو أسرهم . وذكر على سبيل التخصيص القضايا التالية:

(أ) قضية روبين اوروبيزا هورتادو ، البالغ من العمر ٣٩ عاما ، وهو سجين في سجن لا ميزا الحكومي في تيخوانا في باخا كاليفورنيا ديل نورته . ثم اعتقاله دون مذكرة قبض في حزيران/يونيه ١٩٩٠ من قبل رجال الشرطة القضائية الاتحادية في تيخوانا وأخضع للتعذيب الذي سبب له ، حسب شهادة الأطباء ، تمزقا في الحجاب الحاجز استدعى اجراء عملية جراحية مستعجلة له في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ؛

(ب) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ألقى رجال الشرطة القضائية الاتحادية القبض على خوان خوزيه غونزاليز اوردونييز في مدينة خواريز ، في ولاية شيهواهوا ، وعذبوه لاجباره على توقيع بيان يعترف فيه بقتل ثلاثة أشخاص بغرض سرقة ممتلكاتهم ؛

(ج) وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، مات خوفنسيو دانتى موراليس البالغ من العمر ١٩ سنة بعد أن اجتجزه رجال الشرطة البلدية وبعد أن وجهت اليه الشرطة المالية تهمة التهريب . وقد كشف تشريح مبدئي غير رسمي للجثة جرى بناء على طلب الأسرة وجود علامات عديدة لضربات اعتبرت خمس منها مميتة . إلا أن التقرير الطبي الرسمي الذي أعدته دوائر النيابة العامة في الولاية لم يشر الى هذه الواقعة . واشتت تشريح ثان للجثة أن السيد موراليس أخضع للتعذيب ، وتم القاء القبض على أربعة من رجال الشرطة الجمركية ، أفرج عن ثلاثة منهم فيما بعد بينما وجهت تهمة التعذيب والتحريض على الانتحار الى الرابع . ولم ترد معلومات عن انتهاء المحاكمة أو نتيجتها ؛

(د) ووردت معلومات عن اساءة الشرطة القضائية الاتحادية معاملة العديد من سكان بلدة أغيليليا ، ميشواكان . وأبلغ ، على وجه الخصوص ، عن اعتقال رئيس مجلس البلدة ، سلمون مندوزا باراخاس ، عندما ذهب الى مركز الشرطة للاحتجاج على اعتقال نحو ١٠٠ من القرويين بينهم نساء وأطفال في ٥ أيار/مايو ١٩٩٠ . وقد أخضع باراخاس لاحقا لأشكال متعددة من التعذيب ووجهت اليه تهمة القتل وحيازة الأسلحة والمخدرات . كما تم في نفس الحادث اعتقال كارلوس فالنسيا مورفين ومجديلينو فيرا ثم أخضعوا لأشكال مختلفة من التعذيب منها الضرب ، ومحاولة الخنق بواسطة كيس بلاستيكي ، والغطس في الماء الى حد يقارب الغرق ، وحقن الماء المعدني المخلوط بمسحوق الغلغل الأحمر في الأنف ؛

(هـ) واعتقل أنخل شافيز سانشز وابنه البرثو شافيز بارروسو يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في مدينة شيتومال وأخضعوا لأشكال مختلفة من التعذيب لمدة عشرين يوما لارغامهما على الاعتراف بالاشتراك في عملية خطف . ووجد خبير الطب الشرعي عليهما فيما بعد ندبا وآثارا للاصابة بجروح ؛

(و) وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، اعتقل رجال الشرطة القضائية للولاية مارسيل روخاس لازارو ، وهو مواطن من بيرو ، في تيخوانا ، باخا

كاليفورنيا ، واخضعوه لأنماط من التعذيب اشتملت على الضرب والصدمات الكهربائية وحقن الماء المعدني المخلوط بمسحوق الفلفل الأحمر في الأنف ؛

(ز) واعتقل خوليو سيزار ماركيز فالينزويلا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في فيلاهيرموزا ، تاباسكو ، مع خيسوس مانويل مارتينيز رويز الذي مات بعد ذلك بفترة قصيرة . وأُفرج عن السيد ماركيز فالينزويلا فيما بعد ، وأعيد اعتقاله في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ونقل إلى تاباسكو حيث زعم أنه عذب واتهم بالسرقة والقتل . ويُعتقد أن الاحتجاز الثاني تم نتيجة لشكوى السيد ماركيز أنه عذب خلال احتجازه الأول وأن التعذيب سبب موت مارتينيز رويز . وقد أحيلت القضية إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي أعلمتها الحكومة بتوصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان . وتفيد هذه اللجنة بأن النيابة العامة الحكومية وجهت تهمة اساءة استعمال السلطة والقتل إلى عدة أفراد من الشرطة القضائية وأن اثنين منهم اعتُقلا ، إلا أن محكمة البدايه اسقطت التهم ضدهم . وأوصت اللجنة الوطنية بايقاف جميع رجال الشرطة المعنيين عن العمل وبالبدا بمحاكمة جديدة ، إلا أنهم ما زالوا على رأس عملهم .

١٥٤ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، زوّدت الحكومة المقرر الخاص بالمعلومات المفصلة التالية عن القضايا المذكورة أعلاه ، بما فيها الاجراء الذي اتخذته اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان:

(أ) اعتقل روبين اوروبيزا هورتادو في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ لاقترافه جرائم صنية . وكشف تقرير أطباء الصليب الأحمر لاحقا أنه أخضع للتعذيب الذي أدى إلى موته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وقد أصدرت اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان في هذا الصدد توصية تدعو أهم فقراتها إلى: ايقاف الشرطيين القضائيين الاتحاديين رافائيل باسيريل زنديخاس والفونسو ثرفينيو بينيا عن العمل ؛ والبدا بالاجراءات المؤدية إلى فصلهما من وظيفتيهما ؛ وإرسال نسخ تشهد على وقفهما عن العمل وفصلهما من وظيفتيهما إلى اللجنة الوطنية ؛ والبدا في التحقيقات الأولية وتوجيه التهمة إليهما ، واستكمال الاجراءات الجنائية وإرسال صورة عن القرار القضائي إلى اللجنة الوطنية . وقبل النائب العام للجمهورية هذه التوصية المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وعرض التحقيق في حالات التعذيب المزعومة التي تعرض لها السيد اوروبيزا . وفي انتظار ذلك ، صدرت التعليمات بوقف الشرطيين رافائيل بيسريل والفونسو ثرفينيو بينيا عن العمل مؤقتا وأحيلت القضية إلى مكتب المراقبة الداخلية التابع للنياابة العامة للجمهورية ؛

(ب) خوان خوزيه غونزاليز اوردونييز ، وأنخل شافيز سانشير ، والبرثو شافيز بارروسو . تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتحقيق في هذه القضايا ؛

(ج) خوفنسيو دانتي موراليس . ثبت أنه عذب . وأُخرجت جثة هذا الشاب من مدفنها يوم ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ولكن ، لا تتوفر حتى الآن أية تفاصيل

اضافية لدى اللجنة الوطنية حول ما اتخذ من اجراءات ضد أحد مسؤولي الهجرة الذي تم اعتقاله بدعوى مسؤوليته عن اساءة المعاملة والتخريض على الانتحار ؛

(د) سلمون مندوزا باراخاس ، ومجدينو فيرا غارسيا ، وكارلوس فالنسيا مورفين . تم الافراج عن هؤلاء الأشخاص وردت الدعاوى ضدهم لامكان اثبات انتهاك حقوقهم ؛ (هـ) مارسيل روخاس لازارو . أجرت اللجنة الوطنية تحقيقا في هذه الشكوى وأوصت: باجراء تحقيق في الظروف التي تم فيها اعتقال واستجواب السيد روفاس لازارو من قبل رجال الشرطة القضائية انريكه كورتيس بونيليا ، وخوزيه ايرازمو ايفليزياس سيرافين ، وماريو كورونادو استرادا ، وخوزيه أرماندو اوروسكو ، وانريكه كينيونيس اورتيجا ، وخوزيه كارلوس سيسينيا فاسكيس ؛ وبأنه في حال ثبوت مسؤولية رجال الشرطة ، يتوجب ايقافهم عن العمل والبدء في الاجراءات الجزائية ضدهم ؛ وبأنه إذا ما ثبتت ادانتهم ، يجب إعلان جميع هيئات الشرطة في البلاد بذلك لمنع انضمامهم الى أي منها ؛ وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، أعلن حاكم الولاية قبوله بالتوصية ؛

(و) خوليو سيزار ماركيز فالينزويلا . علمت اللجنة الوطنية أن رجال الشرطة القضائية المعنيين بهذه القضية قد اقبلوا من وظائفهم ووجهت اليهم التهم . والسيد ماركيز فالينزويلا هو قيد الاحتجاز حاليا بسبب جرائم عادية ولم يحدث أي انتهاك لحقوقه في هذه الفترة الأخيرة من احتجازه . ومع ذلك ، فإن اللجنة الوطنية ستتابع مجرى المحاكمة ؛

(ز) اليخاندرو ديلغادو غارسيا . أوصت اللجنة الوطنية بإجراء تحقيقات أولية لتحديد الأشخاص المسؤولين عن موت السيد ديلغادو غارسيا وبضرورة اعلام اللجنة الوطنية بما تخرزه السلطات المختصة من تقدم في التحقيقات وبما تتخذه من اجراءات .

١٥٥ - وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، نقل المقرر الخاص الى حكومة المكسيك معلومات تفيد بأن ضحايا التعذيب هم بالدرجة الأولى من أفقر القطاعات السكانية وبينهم أشخاص اعتقلوا لأسباب سياسية أو كجزء من نزاعات على ملكية الأرض ، ودعاة نشطون لحقوق الانسان ، وأشخاص يشتبه باشتراكهم في تجارة المخدرات ومجرمون عاديون . وزعم أيضا أن نساء وأطفالا عذبوا . وتفيد التقارير أيضا بأن شمة عادة منتظمة لدى أفراد الشرطة المسؤولين عن التحقيق في جريمة ما هي أن يلقوا القبض على أفراد يشتبه بعلاقتهم بأنشطة سياسية أو جنائية أو حتى ان يلتقطوا اناسا من الشارع ويجبروهم على الاعتراف تحت التعذيب بارتكاب جرائم من أجل استخدام هذه الاعترافات في المحاكم . ويبدو أن التعذيب يمارس أحيانا في أماكن غير رسمية كالغنادق ومواقف السيارات والمناطق الريفية المعزولة .

١٥٦ - وأشارت التقارير أيضا الى أن أوسع أنماط التعذيب انتشارا هي الضرب بكل أشكاله وخاصة على أكثر أجزاء الجسم حساسية كالاذنين ؛ وتغطية الرأس بأكياس بلاستيكية حتى الاشراف على الاختناق ، أو غطس الرأس بالماء القذر ؛ والصدمات

الكهربائية ؛ والحرق بالسجائر ؛ وتعليق الأشخاص والتعذيب النفسي . وتقول التقارير إن سبل الانتصاف القضائية لا تجدي في الأغلبية العظمى للحالات ، وأنه كثيرا ما يجري اضطهاد وتهديد الضحايا أو أقاربهم الذين يحاولون اللجوء الى هذه السبل . وأحال المقرر الخاص الحالات التالية على وجه الخصوص:

(أ) في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، اعتقل كل من بابلو توريس هرنانديز ، وانريكيه اتاهوا ، وخوان غوانزاليز هرنانديز ، وهيرمننغيلدو توريس كروز ونقلوا الى السجن الاصلاحى الشمالى في مدينة مكسيكو حيث تم تعذيبهم . وبالإضافة الى ذلك ، تعين نقل آخر المذكورين اعلاه الى مستشفى بالبوينيا بسبب اصابته بطلق نارى أثناء اعتقاله ؛

(ب) وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اعتقلت الشرطة القضائية الاتحادية عبود ستار ، البالغ من العمر ٣٣ سنة ، في سان لويس بوتوسي . وقبل نقله الى السجن المركزى في سان لويس بوتوسي ، أخضع لتعذيب شديد ؛ وبالتخصيص ، أولج قضيب في شرجه مسببا له أذى كبير ؛

(ج) وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اعتقلت مجموعة من الرجال اناستاسيو ساليناس ، البالغ من العمر ٤٠ سنة ، في منزله في مدينة رينوسا ، في ولاية تاماوليباس ورفسوه وضربوه على بطنه بأداة ثقيلة . ونقل الى مركز الشرطة القضائية الاتحادية حيث بقي في الحبس الانفرادى لمدة يومين وارغم ، تحت التهديد بالموت ، على توقيع اقرار بأنه كان يحوز مخدرات .

المغرب

النداءات العاجلة

١٥٧ - في ١٧ كانون الثانى/يناير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة المغربية نقل فيه معلومات تتعلق بمحمد ريس ، المحتجز في سجن تازمامارت منذ ١٩٧٣ . وتفيد المعلومات الواردة أن الحالة الصحية للسيد ريس تتدهور بسرعة وأنه معرض ، ما لم تجر له عملية جراحية مستعجلة ، لخطر الإصابة بالشلل التام . وعبر المصدر ذاته عن قلقه العميق ازاء الأوضاع في سجن تازمامارت . وادعى أن ثلاثين من أصل نحو ٦٠ من السجناء الذين نقلوا الى سجن تازمامارت بعد أحداث آب/أغسطس ١٩٧٣ قد قضاوا نحبهم نتيجة لسوء المعاملة أو لسوء التغذية .

الرسائل وردود الحكومة

١٥٨ - في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ردت الحكومة المغربية على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٧ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ١١٥) المتعلقة بقضايا عدة مسجونين زعم أنهم قضاوا نحبهم عام ١٩٨٩ بعد اخضاعهم للتعذيب . وأحيلت المعلومات التالية:

(أ) اعتقل عبد الجليل ياقوتي بسبب سكره العلني الواضح ، وقد استخدم قميمه لشنق نفسه في مقر الشرطة في ورزازات ، كما ثبت بتقرير الطبيب الشرعي . وقد بدأ قاضي التحقيق في ورزازات تحقيقا أوليا ؛

(ب) عبد الرحيم بن خليفة . هذا الشخص هو بن خليفة عبد الرحيم بن هدية ، وهو مغربي في الثانية والثلاثين من العمر ، من مواليد دوناير جبارا ، مكنور رمنه . في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تجادل العروسي مبارك (مقدم) ومطيف حمد (شيخ) مع بن خليفة عبد الرحيم بن هدية حول دين وقاما بضربه . ونقل هذا الأخير الى مستشفى مراكش حيث مات متأثرا بجروحه . وكشف تشريح الجثة أن الوفاة كانت نتيجة نزف دماغي ناجم عما تلقاه من ضربات . وجرت مقاضاة ممثلي السلطة العامة وحكمت محكمة مراكش عليهما بالسجن ١٥ سنة و٥ سنوات على التوالي ؛

(ج) لعربي شراط ألقى الدرك الملكي القبض عليه في دار بلعامري بتهمة اطلاق الراحة . وكشف تشريح الجثة الذي أجراه الطبيب الشرعي ، وهو رئيس الأطباء في المستشفى الريفي في سيدي سليمان ، أن سبب الوفاة كان الاختناق عن طريق الشنق . وخلص أيضا تشريح ثان للجثة أجراه الدكتور بوكيلي حسن من إدارة الصحة في الرباط الى أن الشنق كان سبب الوفاة . وقد بدأ تحقيق أولي أمام قاضي التحقيق في القنيطرة .

١٥٩ - كما أرسلت الحكومة الى المقرر الخاص مذكرة عن الوضع الحالي في السجون المغربية تبين فيها الجهود التي بذلتها ادارة السجون من أجل تحسين شروط الاحتجاز . وتقول المذكرة:

"تقوم وزارتا العدل والداخلية دوريا ، كجزء من مهامهما بموجب القانون ، بتعميم تعليمات على دوائرهما تهدف الى ضمان احترام القانون وتطبيقه . وتعرض اساءة استعمال السلطة وأية أفعال تنتهك القانون قصدا (استخدام العنف غير المشروع أو اساءة معاملة الأشخاص أثناء التحقيق) مقترفيها للعقوبات التأديبية وكذلك للإجراءات الجنائية أمام المحاكم المختصة ، تطبيقا للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات التي تنص على المعاقبة على أعمال العنف الطوعية ، وبخاصة حين يرتكبها أفراد قوات حفظ القانون والنظام . وتدل العقوبات الصادرة نظير اساءة استعمال السلطة أو اساءة السلوك المهني ضد ممثلي السلطة العامة وضباط أو أفراد الأمن الوطني والدرك الملكي على السواء على أن السلطات لا ترضى بالسكوت عن الأوضاع التي تنتهك فيها حقوق الأفراد . ولا تتردد السلطات القضائية في اتخاذ الاجراءات الشديدة ضد الأشخاص المسؤولين عن أية ممارسات مخالفة للقانون ."

١٦٠ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أعلمت الحكومة المقرر الخاص ، ردا على رسالته المؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ (انظر E/CN.4/1989/15 ، الفقرة ٦٤) بأنه قد تم الافراج عن السجينين مشروحي دهمي وحمداني نجيب .

١٦١ - ووجه المقرر الخاص في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ رسالة الى الحكومة المغربية نقل فيها اليها معلومات تفيد باستمرار حدوث حالات من التعذيب وسوء المعاملة . وزعم أن وسائل مختلفة للتعذيب تمارس وخاصة وسيلة الغلقة وهي الضرب على باطن القدم ، ووسيلة "الطائرة" وهي تعليق الضحية الى قضيب حديدي ، يدها وقدماه مربوطة خلفه ، ووسيلة "البغاء" وهي أيضا تعليق الضحية الى قضيب حديدي ، يدها وقدماه مربوطة ، ولكن رأسه الى الأسفل . وخصت الرسالة بالذكر قضية عبد اللطيف مرجان . فقد اودع في سجن غبيل في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ وزُعم انه ضرب من قبل حراس السجن إثر طلبات من مجموعة من السجناء معروفة باسم "مجموعة ال ٧١ الاسلامية" ويقال إن السيد مرجان ينتمي اليها . ويغيد المصدر أن أحد حراس السجن ، واسمه ارسل الى الحكومة ، هو المسؤول مع حراس آخرين ، كما ادعي ، عما أخضع له السيد مرجان من تعذيب . وتفيد التقارير أن السيد مرجان أصيب برضوح في الجمجمة ، وبتورم في الذراع اليمنى وبقرح دموية تغطي الجانب الأيمن من جسده بكامله . ووضع بعد ذلك في السجن الانفرادي وحرم من الرعاية الطبية كليا لمدة تسع ساعات . ويقال إن السيد مرجان قد نقل من السجن الانفرادي نتيجة لما مارسه أقرباؤه والسجناء الآخرون من ضغوط ونتيجة لتدخل المدعي العام .

ميانمار

النداءات العاجلة وردود الحكومة

١٦٢ - وجهت حكومة ميانمار بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ رسالة الى المقرر الخاص ردا على نداءين مستعجلين مؤرخين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/17) ، الفقرتان ١٢١ و ١٢٢) متعلقين ب ١٣ عضوا قياديا في الحزبين المعارضين العصبة الوطنية للديمقراطية والحزب الوطني من أجل مجتمع جديد . وأوردت الحكومة تفاصيل عن الأحكام التي تم بموجبها اعتقال هؤلاء الأشخاص وعن التهم التي وجهت اليهم . وقد تمت محاكمة بعضهم وصدرت أحكام عليهم بينما لا يزال ينتظر آخرون المحاكمة . ولم ترد أية اشارة إلى ادعاءات التعذيب كما لم تقدم أية معلومات عن أوضاعهم الحاضرة أو أحوالهم الصحية .

١٦٣ - وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٩١ ، زودت حكومة ميانمار المقرر الخاص بتفاصيل عن التهم الموجهة الى أو ماوونغ ماوونغ الذي كان موضوع نداء عاجل من المقرر الخاص أرسل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ١٢٣) . وقد جرى التأكيد على أنه لم يخضع للتعذيب أو للمعاملة السيئة خلال احتجازه .

الرسائل وردود الحكومة

١٦٤ - في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وجهت حكومة ميانمار رسالة الى المقرر الخاص ردا على رسالته المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرة ١٢٥) المتعلقة بالممارسات المزعومة للتعذيب في البلاد والتي يحتل فيها قضايا زاو من ، ميو ميونت ، واو سو ميونت . وزودت الحكومة المقرر الخاص بتفاصيل عن التهم التي وجهت الى هؤلاء الأشخاص وعن محاكمتهم والأحكام الصادرة بحقهم ، مؤكدة أنه لم يجر اخضاعهم خلال فترة تنفيذهم لعقوبة السجن لأي شكل من أشكال التعذيب أو اساءة المعاملة . واسترعى انتباه المقرر الخاص أيضا الى قوانين عدة تضمن الحقوق الأساسية لمواطني ميانمار وخصوصا الى المادة ٤٣(و) من قانون الشرطة التي تنص على توقيع عقوبتي السجن والغرامة على كل من يمارس التعذيب على أي معتقل ، وإلى المادة ٢٤ من قانون البينات التي تنص على عدم قبول أي اعتراف يدلي به متهم في دعوى جنائية اذا وجدت المحكمة انه تم تحت الاغراء أو التهديد أو الترغيب في أمر يتعلق بالتهم الموجهة الى المتهم . ووضعت الحكومة التقارير التي تدعي أن الدعاية السياسيين المعارضين للحكومة يخضعون للتعذيب وللمعاملة السيئة اثناء احتجازهم بأنها "لا أساس لها من الصحة بتاتا" . فكل المسجونين يتمتعون بحقوق مثل الزيارات الدورية من قبل اسرهم والمعالجة الطبية .

النيجرالرسائل

١٦٥ - في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة النيجر نقل فيها اليها معلومات تفيد بالاعتقال المزعوم لعدة أشخاص في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ وتعذيبهم في شكنة تاهوا بينهم عبد اللطيف محمد ، رئيس شؤون الموظفين في شركة تيديكيت ، ومحمد أحمدودو ، المعلم في مدرسة أغابا الثانوية في تاهوا وطاهر عبد المومن ، الطالب في مدرسة تاهوا الثانوية . وكان هؤلاء بين ٣٨٠ فردا من أفراد جماعة الطوارق الاثنية المعتقلين في شكنة تاهوا حيث سبق أن جرت حوادث تعذيب حسب التقارير الواردة في الماضي . ويزعم أن الأشخاص المذكورة أسماؤهم أنفا نقلوا لاحقا ، مع غيرهم من المحتجزين ، الى اللواء السيّار في نيامي .

نيجيرياالنداءات العاجلة وردود الحكومة

١٦٦ - في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ارسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة نيجيريا يتعلق بعدة عشرات من الطلبة وبعده من المحامين والصحفيين الذين تم اعتقالهم في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ أو حواليه . وذكرت الأسماء والتفاصيل التالية: ملام محمود

عبد الأمين ، رئيس اتحاد الطلبة في جامعة بنين ، وادوكبولو أيغودالو ، ورفائيل رافندادي وكريستيان اوماسوكه ، الطلبة في جامعة بنين ، وايغبوس روموس واويديله اويكولا (جامعة إلورين) ، وكيوده اوغونداميسي (جامعة جوس) ، وباميديله أتورو وكولا اوديتولا (جامعة اوبيغيمي اولوو) ، وباميديله اوبييمي وبولا آييدي تاجودين (كلية حقوق لاغوس) ، وبنمي اولوسونا دن بيودون اوغونيممي (جامعة إبادان) ، وبيودون اجيبوي واوليتان اويرنده (جامعة لاغوس) ، وينكا اوروكوتو ، وهو محام من لاغوس ، وبيودون اريمو ، وهو موظف في "اللجنة الوطنية للسكان" ، وستة موظفين لدى صحيفة الغارديان ، اعتقلوا بعد اغلاق الصحيفة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ ، وبايو اوغونتيمييهين (محرر) ، وتايود اكيريلي ، وتوندي سليمون ، وبن اكبارانت (مراسلين) وبولاجي اوغونيه ودام اينمومي (مساعدين) . وذكر أن الأشخاص المذكورين أعلاه ، إضافة الى آخرين اعتقلوا إثر مظاهرات طلابية واسعة ، هم محتجزون ، دون أي اتصال بأحد ، في مراكز اعتقال مختلفة تابعة لجهاز الأمن الحكومي دون تهمة أو محاكمة ودون امكانية وصول الى محاميهم . وزعم أن ظروف الاعتقال في هذه المراكز سيئة وان المحتجزين يُحرَمون من الغذاء والرعاية الطبية المناسبين . كما زعم أنه جرى تعذيب عدة طلبية لارغامهم على التوقيع على بيانات تثبت تورط صحفيين ومحامين ودعاة لحقوق الانسان في الاضطرابات الأخيرة .

١٦٧ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، اعلنت الحكومة المقرر الخاص أن الطلبة والصحفيين المعتقلين قد حوكموا في محكمة وتم الافراج عنهم فيما بعد . ولم يجر في أي وقت من أوقات احتجازهم لمدة قصيرة لدى الشرطة أن أرغم أي منهم أو مـورس أي تأثير غير مشروع عليه للدلاء بتصريح للشرطة ولم يجر تعذيب أي منهم أو حرمانه من الوصول الى محاميهم . وقد أفرج عنهم جميعا وأغلقت ملفاتهم .

النرويج

الرسائل وردود الحكومة

١٦٨ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة النرويج نقل فيها معلومات تزعم أن حسن سالم ، الطالب الفلسطيني في جامعة اوسلو والبالغ من العمر ٣٤ سنة ، عومل معاملة سيئة من قبل أربعة أو خمسة من أفراد الشرطة إثر مظاهرة عامة ضد حرب الخليج ، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ويغيد المصدر أن أفراد الشرطة انقضوا عليه والقوا به أرضا وقيدوا يديه الى خلفه بينما قام أحدهم برفسه على ساقه بعنف . ثم ألقي بحسن سالم على أرض شاحنة تابعة للشرطة حيث قام ثلاثة أو أربعة من أفراد الشرطة بالدوس عليه بأقدامهم . وذكر كذلك أنه عند الوصول الى مركز شرطة اوسلو في غرونلاندسيبيريت القي به الى الأرض والاصفاد في يديه ووضع في

غرفة جرى فيها ضربه ، ورفسه في صدره ، وجّره على الأرض . وذكر أن سالم اضطر بعد الافراج عنه للخضوع لعمل جراحي بسبب كسر في عظم الظنوب .

١٦٩ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ردت الحكومة ، فيما يتصل بالقضية الانفسية الذكر ، انه تم اعتقال حسن سالم في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في وسط مدينة اوسلو ، وأن الشرطي الذي اوقفه أمسك بذراعيه ، وحين حاول السيد سالم الافلات منه ، شتبه الشرطي الى الأرض وتبين فيما بعد أن ساقه اليمنى كسرت . وقام السيد سالم لاحقا بتقديم شكوى ضد الشرطي الذي قبض عليه إلى ادارة الشرطة . وقامت بالتحقيق في الشكوى لجنة مستقلة مولجة بالتحقيق في الجرائم الجنائية المدعى أن أفراد قوى الشرطة أو سلطات الادعاء قد ارتكبوها . وانتهت اللجنة الى اعتبار الشرطي مسؤولا عن انتهاك المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات وذلك بممارسته ما لم يكن ضروريا من عنف ضد السيد سالم . وخلصت اللجنة أيضا الى عدم مسؤولية افراد الشرطة الآخرين الذين شاركوا في عملية القاء القبض وأوصت بفرض غرامة ٥ ٠٠٠ كرونة نرويجي على الشرطي . ووافقت سلطات الادعاء على هذه التوصية ، إلا أن رفض الشرطي دفع الغرامة أدى الى احوالة القضية الى محكمة مدينة اوسلو التي اصدرت حكما بتاريخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ بتبرئة الشرطي . ففي رأي المحكمة أنه:

"لم يثبت بما لا يحتمل الشك المعقول بأن ساق السيد سالم كسرت بسبب "المناورة السريعة" التي قام بها الشخص المتهم ، كما قيل في الأمر القضائي المرفوض . وترى المحكمة أن الاحتمال الأكبر هو أن تكون ساق السيد سالم كسرت بعد أن شتبه المتهم الى الأرض . وعلى هذا الأساس ، يبرأ المتهم ."

باكستان

النداءات العاجلة

١٧٠ - في ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة باكستان يتعلق براحله تيوانا وشهلا رضا ، النشطين في اتحاد طلبية الشعب والمحتجزتين لدى الشرطة في كراتشي للشك بحملهما السلاح على وجه غير مشروع . وكانت راحله تيوانا اعتقلت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . ونقلت الى مركز الاستجواب حيث زعم أنها ضربت وأسيئت معاملتها أما شهله رضا فاعتقلت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وأخضعت ، فيما زعم ، للتعذيب والارهاب اثناء فترة حجزها . وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أمرت المحكمة العليا في السند بالافراج عنها ، إلا أن الشرطة عادت فاعتقلتها في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

الرسائل

١٧١ - وجه المقرر الخاص في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ رسالة الى حكومة باكستان نقل فيها معلومات تفيد بأن عدة أشخاص قد اخضعوا مؤخرا للتعذيب لارغامهم على الادلاء ببيانات ضد بعض الأعضاء القياديين في حزب الشعب الباكستاني الخارج من الحكم ، بمن فيهم رئيسة الوزراء السابقة وزوجها . ووجه انتباه المقرر الخاص بوجه خاص الى الافادات الثلاث المتعلقة بزاهد سعيد ، وعاطف منصور المعروف بابن منصور حسين ، ونجم الحسن . وتقول التقارير إن زاهد سعيد اعتقل من قبل شرطة سادار أثناء الليل بين ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في كراتشي وأنه أخذ من قبل عناصر من وكالة التحقيقات الجنائية . وبعد عدة أيام ، شاهدته زوجته في حالة جسدية سيئة وعلى ساقيه ويديه آثار جروح ورباطات . ويقول التقرير إن السيد سعيد أخبر زوجته بأنه عذب وأرغم على التوقيع على عدة تصريحات ضد نفسه وضد غيره من قادة حزب الشعب واتحاد طلبة الشعب . أما عاطف منصور ، المعروف بابن منصور حسين ، فقد اعتقل في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ من قبل شرطة وكالة التحقيقات الجنائية في كراتشي ونقل فيما بعد الى سجن كراتشي المركزي . وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، نقل ثانية الى مركز شرطة وكالة التحقيقات الجنائية حيث زعم أنه ضرب بشدة وعذب ، وزُعم أيضا أن معتقلين آخرين لقوا نفس المعاملة وهم علي المعروف بابن عطار خان ، ونعيم الحسن المعروف ببابار جملي ابن غلام (المعتقل في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠) ونور نبي عباسي . وتقول المصادر إن الغاية من التعذيب المزعوم هي انتزاع تصريحات ضد السيد عارف علي زرداري (زوج السيدة بنازير بوتو) وغيره من زعماء المعارضة .

١٧٢ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة باكستان نقل فيها معلومات تفيد بانتشار ممارسة تعذيب الأشخاص الموقوفين لدى الشرطة بتهمة ارتكاب جرائم جنائية أو سياسية . وتفيد التقارير أن المعتقلين كثيرا ما يحتجزون في الحبس الانفرادي لعدة أيام يخضعون فيها للارهاب وسوء المعاملة . وتشمل وسائل التعذيب: تعليق السجناء من كواحلهم ؛ وضربهم على أخامس أقدامهم وكواحلهم وركبهم ورؤوسهم ؛ ودرجة جذوع ثقيلة على سيقانهم ؛ وتعريضهم لصدمات كهربائية ؛ وحرق أجسادهم بالسجائر ؛ ونزع شعورهم ؛ وتهديدتهم بالإعدام وتهديدتهم بايذاء اقربائهم ؛ وحرمانهم من الطعام والنوم ؛ واغتصابهم .

١٧٣ - وقد أبلغ بشكل خاص عن قضية عاطف اقبال بوخاري ، البالغ ١٨ سنة من العمر . فقد اعتقلته الشرطة المحلية في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ في كاسور ، اقليم البنجاب . وفي أثناء احتجازه ، علّق ورأسه الى الأسفل وضرب على القدمين بعصا . وأرغم أيضا على الاستلقاء على الأرض ومررت مدحاة بثقلها على فخذه وساقيه العارية . وبعد أن كررت العملية عدة مرات ، فقد وعيه ودخل في غيبوبة لمدة يومين .

١٧٤ - وفي الرسالة ذاتها ، نقل المقرر الخاص أيضا معلومات فيها ادعاء بأن النساء المحتجزات لدى الشرطة كثيرا ما يخضعن لأنماط من التعذيب أكثر تحديدا ، وعلى الأخص الاغتصاب . وهكذا تفيد التقارير أن بشرى بيبي وأنواري تعرضتا للاغتصاب من قبل مسؤولين في سجن دائرة شيخبورا في إقليم البنجاب في آب/أغسطس ١٩٩٠ . وأن الفحص الطبي أكد الادعاءات .

١٧٥ - ونقلت أيضا معلومات عن حالات وفاة نتيجة التعذيب منها:

(أ) عبد الخالق مهار ، الذي أوقف في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في قرية بشال ، كراتشي ، في إقليم السند من قبل أفراد شرطة من مركز شرطة نيوتاون . وقد أبقى قيد الاحتجاز بضع ساعات أخضع خلالها للتعذيب الشديد . ونتيجة لرضوضه وجروحه المتعددة . توفي في مستشفى كراتشي المدني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛

(ب) هارون صديق ، البالغ من العمر ٢٥ سنة ، اعتقل في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، في لاهور ، البنجاب ، ونقل إلى مركز شرطة ناوان كوت حيث زُعم أنه عذب . وفي ١٥ آب/أغسطس ، إعادة رجال الشرطة إلى منزله وهو في حالة غيبوبة فيما يبدو . وقضى نحبه في المستشفى بعد ثلاثة أيام ؛

(ج) باغ مسيح ، البالغ من العمر ٢٥ سنة ، اعتقل في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠ في غولبرغ ، لاهور ونقل إلى مركز الشرطة . وحين وصل ذووه وجدوه فاقد الوعي ملقى على الأرض خارج المبنى . وقضى نحبه في مستشفى الخدمات بعد ساعات قليلة .

بيرو

الرسائل وردود الحكومة

١٧٦ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة بيرو نقل فيها معلومات عن قضايا التعذيب التي زُعم أنها حدثت خلال عام ١٩٩٠:

(أ) فيديل انتوسكا فرنانديز ، وهو سائق في مناجم اوتيك في سان خوان دي لوكاناس ، أياكوشو ، اعتقله في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ جنود مسلحون مقنعون ، ونقل إلى القاعدة العسكرية في بوكويو حيث زُعم أنه عذب تعذيبا شديدا . وبعد أيام قليلة ، تمكن من الفرار وأخبر الصحافة بأنه خلال مدة احتجازه عُلّق من السقف ، وأبقى تحت الماء إلى درجة فقدان الوعي تقريبا ، وأنه أحرق في ظهره ورقبته ، وضرب ، ورفس ، وهدد بالموت ؛

(ب) رامون لوزانو باندورو ، وهو فلاح في الثالثة والثلاثين من العمر ، اعتقل مع غيره من الأشخاص ، بينهم نساء وأطفال ، في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ على أيدي أفراد من قوى الأمن في محافظة سان مارتين . ونقل إلى شحنة مادري ميا وأفرج عنه بعد ثمانية أيام . وزُعم أنه خلال احتجازه تعرض للتعذيب وأنه بين أمور أخرى أبقى دون

قيد في حفرة رطبة وأنه تعرض للضرب والرفس . وجرّت أيضا محاولات لشنقه ، ونتيجة لهذه المعاملة السيئة ، ما زال السيد لوزانو يعاني من الآلام في مختلف أجزاء جسده ومن ألم دائم في كليتيه ورأسه ؛

(ج) روزاريا ماريا كاراسكو لوبيز ، البالغة من العمر ٢١ عاما ، اعتقلت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ عندما ذهبت الى مركز الشرطة التقنية في شيمبوتي لاستلام شهادة . وكان سبب اعتقالها وجود أمر اعتقال بتهمة الارهاب صادر من أبانكاي ، محافظة أبوريماك باسم المدعوة ماريا كاراسكو لوبيز . ونقلت الى أبانكاي على بعد ١٣٧ ٢ كيلومترا واستغرق الطريق ٥٢ يوما . وخلال كامل الرحلة زعم أنها لم تعط ما يكفي من الغذاء واللباس . وفي المركز الرئيسي للشرطة التقنية في كوزكو ، وهو أحد الأمكنة التي تحتفظ بسجل جنائي عن المرأة التي تحمل نفس الاسم ، قام افراد الشرطة كما زعم بتوجيه اللكمات اليها ورفسها والقائها أرضا لارغامها على الاعتراف . ومنذ ذلك الوقت ، والآنسة كاراسكو لوبيز تعاني من آلام متقطعة في قاعدة جمجمتها وفي ظهرها ، وتخضع نتيجة ذلك للفحوص الطبية ؛

(د) برنابيه بالديون غارسيا ، وخيسوس بالديون زاباتا ، وسانتوس بالديون بالاسيوس . في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وفي بوكاباكورا ، في اقليم فيلكاشوامان ، اياكوشو ، زعم أن جنودا من شحنة اكوماركا اجبروا القرويين على تسليم ممتلكاتهم ثم أمروا الأشخاص الثلاثة المذكورين اعلاه على مرافقتهم . وقد تم نقل هؤلاء الى باكاهاوالهوا ، دائرة اندبندنسيا ، حيث تم تعذيبهم . وزعم أن السيد بالديون غارسيا وسبعة أشخاص آخرين ماتوا من جراء التعذيب . وقيل إن الأشخاص التالية أسماؤهم عذبوا أيضا وافرج عنهم لاحقا: فرناندو بالديون ، رئيس بلدية باكاهاوالهوا ، وفيليسيانو اوركيزو ، وفرانسيסקو كارهاواز ، وخوان اوركيزو فلورييس ، ومارسيانو اوركيزو ، وابوليناريو غوميز ، وابوليناريو دياز ، وبينيئو اوركيزو ؛

(هـ) سيزار ساكاموتو سانثيز ، اعتقله أفراد في القوات المسلحة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في المطار في ترابوتو ، سان مارتين ، ونقل الى شكنسة ماريكال كاسيرس دي موراليس العسكرية . وزعم أن السيد ساكوموتو سانثيز أخضع للتعذيب الشديد الذي اشتمل على الضرب على العمود الفقري .

١٧٧ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وفرت الحكومة المعلومات التالية حول بعض هذه القضايا:

(أ) انتوسكا فرنانديز ، فيدل . عزي خطفه الى أفراد من الجيش ، إلا أن تنفيذه عمليا تم على أيدي أفراد من منجم سان خوان دي لوكاناس للتغطية على دورهم في سرقة ٥٩ متفجرة عزيت الى مجرمين مخربين ؛

(ب) لوسانو باندورو ، رمون . لا تتوفر معلومات عامة عن اعتقال هذا المواطن . والشخص الوحيد الذي يظهر اسمه في منظومة وزارة الدفاع المتعلقة بتحديد

محل المنشأ هو سيفوندو ابراهام لوسانو باندورو ، لكن اوصافه الشخصية لا تتفق مع الأوصاف الشخصية لرمون لوسانو باندورو ؛

(ج) كاراسكو لوبيز ، روزاريا ماريا . اعتقلت على أيدي عناصر من مركز شرطة الاقليم في سانتا - شيمبوتة بتهمة الارهاب في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بناءً على طلب المحكمة الاصلاحية في باوريماك . واثبت التحقيق الاداري - الانضباطي الذي جرى في هذه القضية أن المسؤولية الانضباطية تقع على مدير الشرطة أنخل فيلا سانشير وآخرين لاهمالهم وانعدام وجدانيتهم في أداء واجباتهم ؛

(د) ساكاموتو سانشير ، سيزار . وضع تحت تصرف ادارة مكافحة الارهاب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وتبين من التحريات أنه عضو في حركة ثوباك أمارو الثورية وفي الطابور الشمالي الشرقي من الحركة في محافظة سان مارتن . وقد ظهر اسم السيد ساكاموتو سانشير على لائحة المسجونين في سجن ميغيل كاسترو كاسترو بتهمة الارهاب منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

١٧٨ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة بيرو نقل فيها معلومات عن قضايا التعذيب المزعومة التالية:

(أ) خوان ابوليناريو غونزاليز ، وهو زعيم نقابي ، اعتقله افراد من شرطة الأمن في ١٠ آذار/مارس ١٩٩١ في بارامونغا ، ليما . واقتيد الى المركز الرئيسي لشرطة الأمن ، حيث زعم أنه ضرب وعذب بجملة وسائل منها وضع رأسه في الماء والصدمات الكهربائية . وفي ١١ آذار/مارس ، سيق الى المركز الرئيسي للشرطة التقنية حيث جرى له فحص طبي رسمي ومن ثم افرج عنه . وفي ١٤ آذار/مارس ، قدم شكوى من التعذيب الى النيابة العامة للاقليم في بارانكا والى النيابة العامة لحقوق الانسان وللدفاع عن الشعب ؛

(ب) خوان ارنالدو سالومي اداوتو ، البالغ من العمر ٢٢ عاما ، وهو حرفي يعيش في سابالانغا ، هوانكايا ، اعتقله في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ أربعة رجال مدججين بالسلاح يرتدون ملابس فلاحين . وتم نقله الى شكنة "٩ كانون الأول/ديسمبر" العسكرية حيث زعم أنه أخضع للتعذيب بما فيه الضرب ، والصدمات الكهربائية ، والتعليق من القدمين واليدين والتفطيس قسرا في الماء لارغامه على الاعتراف بعضويته في ال "سينديرو لومينوسو" . وفي ١١ حزيران/يونيه ، بعد يوم واحد من فرار السيد سالومي اداوتو من الشكنة ، قام أربعة رجال مسلحون يرتدون ملابس الفلاحين بتفتيش منزله كما ادعى وبضرب اخويه فيكتور لويز البالغ من العمر ١١ سنة ورودولفو البرتو ، البالغ من العمر ١٧ عاما .

١٧٩ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أفاد تقرير للحكومة يتعلق بقضية خوان ابوليناريو غونزاليز بأنه لم يثبت خضوعه للتعذيب على أيدي أفراد من شرطة الأمن في بارامونغا .

الغلبين

النداءات العاجلة وردود الحكومة

١٨٠ - في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت حكومة الغلبين رسالة الى المقرر الخاص ردا على ندائه العاجل المؤرخ في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (E/CN.4/1990/17) ، (الفقرة ١٢٧) الذي أحال فيه اليها قائمة من ٢٥ معتقلا يشتهب بعضويتهم في جيش الشعب الجديد وزعم أنهم خضعوا للتعذيب أثناء احتجازهم . وأرفق بالرسالة تقرير حالة أعدته لجنة حقوق الانسان الغلبينية يوفر مزيدا من التفاصيل عن التحقيق في القضية . وأكد التقرير أن ٢١ من الـ ٢٥ الذين ما زالوا قيد الاعتقال يدعون أنهم خضعوا للتعذيب ، وأضاف ما يلي:

"قامت لجنة حقوق الانسان فورا بتوجيه فريق الاستجابة السريعة لديها لزيارة المعتقلين ، إلا أن الفريق لم يسمح له برؤية المعتقلين لعدم حيازته ترخيصا مكتوبا من رئيس اللجنة . وهكذا ، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وبناء على أمر مهمته ، ذهب مسؤولون من شعبة المساعدة والمشورة القضائيتين لدى اللجنة الى معسكر باغونغ ديوا ، برفقة العاملين في مجموعة العمل الطبي برئاسة الدكتورة أنابيل سوماياو لاجراء الكشف الطبي على المعتقلين الـ ٢٥ . وأوصى المسؤولون بإحالة قضية المعتقلين فورا الى محاميهم بهدف حماية حقوقهم . وان فريق الاستجابة السريعة التابع للجنة ، الذي ذهب الى معسكر باغونغ ديوا للحصول على الافادات الكتابية ولاجراء فحص طبي من قبل رئيس الطب الشرعي لدى لجنة حقوق الانسان قد أبلغ أن المعتقلين قد أدلوا فعلا ببياناتهم لفرقة عمل المختجرين . ومن ناحية أخرى ، ذكر الدكتور رينانته باساس ، وهو من اللجنة ، في تقرير له أن الظواهر السريرية المتمثلة في رضوض وأوشاء وآلام عضلية والمذكورة في نتائج تحقيق فريق العمل الطبي قد زالت لدى ١٦ من المعتقلين قام بفحصهم ، باستثناء ثلاثة معتقلين آخرين ما زالت علامات أو اعراض رضوضهم بيّنة . وفي ٢٥ آب/أغسطس ، أبلغ المدعو المحامي خورخي غادوانغ شعبة المساعدة والمشورة القضائيتين التي ذهب مسؤولون منها الى بيكوتان لتوقيع افادات المعتقلين الكتابية أنه مضطر الى التشاور مع المحامين الآخرين المعنيين بالقضية قبل السماح للمعتقلين بتوقيع الافادات الكتابية . وحتى الوقت الحاضر رفض المعتقلون توقيع الافادات الكتابية . وفي هذه الأثناء ، افرج عن أربعة معتقلين هم: فيرخيليو تيسورو ، لوشر كانديدو ، وادغاردو دوسه ، واريو كاستليو . وما يعيق التحقيق في هذه القضية هو عدم تعاون المعتقلين . وتعتبر هذه القضية منتهية فيما يخص جانب التحقيق وقد رفعت الى اللجنة لاتخاذ القرار ."

١٨١ - وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة الغلبين يتعلق بمانويل كابيتولو ، البالغ من العمر ٢٥ عاما ، والمار لوسونغ ، البالغ من العمر ٢٨ عاما ، وانطونيو هوندور ، البالغ من العمر ٢٦ عاما ، الذين اعتقلتهم عناصر من الجيش في بامبانغ ماركت في انخيلوس سيتي ، في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . ويعتقد أن الرجال الثلاثة معتقلون في الحبس الانفرادي في معسكر الجيش رقم ٧٠٢ وقاعدته في بيلين هومسيت ، سانتو كريستو ، انخيلوس سيتي . وتقول التقارير إن السلطات العسكرية المحلية أنكرت في البداية أنها تحتجز الرجال الثلاثة ، وان احتجازهم أصبح معروفا في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ ، ولكن قيل لأقربائهم إنه لا يمكن احضارهم لأنهم قيد التحقيق . وأبدت مخاوف من أن يتم استنطاقهم تحت التعذيب .

الرسائل وردود الحكومة

١٨٢ - في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت حكومة الغلبين رسالة الى المقرر الخاص ردا على رسالته المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (انظر E/CN.4/1991/17 ، الفقرات ١٣٤ - ١٣٨) . وأرفق بالرسالة تقريراً حالة اعدتهما لجنة حقوق الانسان الفلبينية يورد أن تفاصيل عن ١٠ من أصل ١١ معتقلا (مذكورين في الفقرة ١٣٥ من التقرير المشار اليه آنفا) ، جرى فيما زعم تعذيبهما في الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٨٩ .

(أ) وفيما يتعلق باونوريو ايروسو ، وستانلي مارفين بونغوسون ، ومارسلينو كليمنتي ، وادواردو باغتاس ، ذكر تقرير الحالة ما يلي:

"أفادت التقارير أن أيروسو وآخرين تعرضوا للضرب الشديد واخضعوا لأنماط أخرى من التعذيب خلال الفترة الواقعة بين آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٨٩ . وبناء على هذه التقارير قامت لجنة حقوق الانسان عبر محققها الخاصين بإجراء تحقيق فوري في سجن اقليم ريزال . وتبين أن الأشخاص لم يعودوا قيد الاحتجاز باستثناء ادواردو باغتاس" .

أما ادواردو باغتاس ، الذي كان في السابق متهما بالقتل ، "فهو حاليا متهم لدى المدعي العام في مكاتي بقضية أخرى هي الآن موضع تحقيق أولي . ويساعد في كلتا القضيتين المحامي مارنياس من مجموعة المساعدة القضائية المجانية . وقد أنكر المتهم أن يكون قد خضع للتعذيب أو لإساءة المعاملة أثناء اعتقاله . وبنتيجة التحقيق لدى فرع RTC رقم ١٥٢ ، باسيف ، مترو مانيل حيث بدأت في الأصل الاجراءات الجنائية في قضايا ايروسو ومارفين وكلمنتي ، تبين من السجلات أن هؤلاء قد برئوا من التهم لعدم كفاية الدليل للتجريم بما لا يرقى اليه الشك المعقول . وتمت التوصية باعتبار هذه القضية منتهية بسبب التوصل الى استنتاج مفاده أنه جرى التقيد السليم بقواعد الاجراءات المنصوص عليها قانونا ."

(ب) وفيما يخص قضايا ويلفريدو بيلي ، وستيغن باسيون ، وكلاودييو سوانغو ، وغيروناغا ماليبي ، وادغار دو مامونتوغ وبيدرو كاليانغ ، فقد ذكر ان اللجنة تلقت معلومات تفيد بأنه جرى تعذيبهم خلال احتجازهم . وقد تم رد قضايا الأشخاص الأربعة الأوائل نهائيا أو شرطيا وتم الافراج عنهم . ولكن ، ما زالت الحاجة قائمة الى مزيد من التحقيق في الادعاءات القائلة بخضوعهم للتعذيب ، وسيعد تقرير مستكمل حال فراغ محقق لجنة حقوق الانسان الغليبية من جمع المعلومات الجوهرية .

١٨٣ - وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة الغليبين نقل فيها معلومات تفيد بإخضاع العديد من المواطنين للتعذيب خلال الأشهر الأخيرة وأثناء احتجازهم لدى قوى الأمن الغليبية . وقيل ان الضحايا هم عامة من المتعاطفين مع جيش الشعب الجديد أو من أفرادهم كما قيل إن الموظفين المسؤولين عن التعذيب المزعوم هم في معظمهم عناصر عسكرية . وقد ذكرت التقارير القضايا المفصلة التالية:

(أ) فيخيليو خاكوب ، منظم نقابي ، اعتقل في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من قبل شرطة نافوتاس وزُعم أنه أُخضع للتعذيب أثناء احتجازه . وقد تم ارسال فريق طبي من مجموعة العمل الطبي الى سجن نافوتاس البلدي لفحص خاكوب . وزُعم أن المسؤولين عصبوا عيون أعضاء الفريق وقيدوا معاصمهم وأساؤوا معاملتهم خلال وجودهم في السجن ، وأعضاء الفريق هم الدكتور ايرينييو باغودين ، البالغ من العمر ٣٠ سنة ، والسيد اليزيو كونستانتينو ، وهو طبيب نفسي عمره ٢٣ سنة ، والسيدة جينا فيليانويفا ، وهي ممرضة عمرها ٢٣ سنة ؛

(ب) فنسنتي لادلاد ، الذي زُعم أنه رئيس ادارة التربية في جيش الشعب الجديد ، اعتقل في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وزُعم أنه عذب بشدة أثناء استجوابه .

١٨٤ - ووردت تقارير تفيد ان حالات تعذيب عديدة حدثت في منطقة ازابيللا وتمت كما قيل على أيدي مجموعة من الجنود يرأسها ملازم أحيل اسمه الى الحكومة . وذكرت التقارير حالات الأشخاص التالية أسماؤهم: كولاس كولادو ، اعتقل في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وبن دواتي ، اعتقل في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وجونيور مانيلي ، اعتقل في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وخوانيتو اوليفا ، وبونيفاسيو باسكوا ، وبرنالدو بيتاموغ ، اعتقلوا في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

١٨٥ - وتم الابلاغ عن الحالة التالية من حالات التعذيب المزعوم المؤدي الى الوفاة: خايمي ميلاد ، وهو مزارع من برجني نمناما (ايزابيللا) في الستين من العمر ، اعتقل مع ابنه ادغار ودومينادور في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . ويقول التقرير إنه جرى تعذيب الثلاثة قبل نقلهم الى مفرزة IBPA الواحدة والأربعين في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وفي ذلك اليوم ، نقل خايمي ميلاد الى برجني ، سان فنسنتي ، حيث قام

المسؤولون بضربه بقسوة . ومن ثم بقتله كما زُعم ورغم أنه لم يكن بالمستطاع تحديد أسباب الوفاة ، فقد قيل إن جسده كان مغطى بالكدمات وخامة على صدره ووركيه وظهوره ورأسه .

البرتغال

الرسائل

١٨٦ - في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة البرتغال نقل فيها معلومات تزعم بأن ظروف الاعتقال في سجن فاليه دي جوديوس في القونطر سيئة للغاية وأن التعذيب مستخدم . ويقول المصدر إن ١٥ شخصا ماتوا في هذا السجن عام ١٩٩٠ في ظروف لم توضح . وأحيلت القضايا التالية الى الحكومة:

(أ) مانويل تافاريس مندونكا ، وهو سجين من الرأس الأخضر ، زُعم أنه أخضع في نيسان/ابريل ١٩٩١ لأشكال مختلفة من التعذيب بما فيها الضرب والحرق بالسجائر أثناء تعليقه وقدماءه ويده في الهواء وحجر مربوط الى أعضائه التناسلية ؛
(ب) وزُعم أن خمسة سجناء ألمان ، وهم مانفرد ريفل ، وغونتر رادتكه ، واودو ماير ، وايريك كلاين ، وفيرنر انغر ، أخضعوا لظروف اعتقال غير انسانية وأن أحدهم ، وهو غونتر رادتكه ، عانى من آثار جانبية للضرب الذي تلقاه في آذار/مارس ١٩٩٠ .

١٨٧ - ووجه انتباه الحكومة الى حالتين أخريين من حالات المعاملة السيئة:

(أ) ايسيدرو البوكيركي رودريغيز ، وهو عامل معادن من بلدة أمادورا ، القريبة من لشبونة ، اعتقل في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ من قبل افراد من الكتيبة الرابعة للشرطة القضائية واقتيد الى مقرها في سيتوبال . وزُعم أنه في الطريق الى هناك ، قام أفراد الشرطة بضرب رودريغيز وعند وصولهم الى المقر ، قامت مجموعة من ١٠ الى ١٢ من أفراد الكتيبة الرابعة باستجوابه بين الساعة ٦ مساء والساعة ٣ صباحا . وأثناء الاستجواب ، تعرض للرفس واللكم والضرب بخرطوم ماء معدني . وضرب على أذنيه وفكيه فكسّر عدد من أسنانه . ويغيد المصدر أن السيد رودريغيز رفع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ شكوى رسمية لدى المدعي العام في سيتوبال مطالبا بتسمية رجال الكتيبة الرابعة للشرطة القضائية في سيتوبال الذين قاموا بضربه وببدء الاجراءات الجنائية ضدهم ؛

(ب) مارسلينو باييسا ، من الرأس الأخضر ، استجوب في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ من قبل مجموعة من أفراد الحرس الجمهوري الوطني الذين نقلوه الى مقرهم في فورت ألمادا . وعند وصوله الى المقر ، قام عدد من الأفراد برفسه ولكمه . كما جرى تسليمه بخرطوم ماء شديد الضغط عليه . وفي اليوم التالي ، أفرج عنه بعد مثوله أمام محكمة في ألمادا . وفي ١٢ آب/أغسطس ، تلقى في مستشفى دائرة ألمادا علاجاً طبياً لجروح

وكدمات سطحية . ويغيد المصدر أن السيد باييسا تقدم بشكوى رسمية الى المدعي العام في ألماتا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ مطالبا بالتحقيق في ظروف الحادث ومحملا المسؤولية لأفراد الحرس الجمهوري الوطني . ويقول المصدر إن نتيجة شكوتي السيد رودريغيز والسيد باييسا ما زالت غير معروفة .

جمهورية كوريا

الرسائل وردود الحكومة

١٨٨ - في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة جمهورية كوريا نقل فيها معلومات تزعم بأن المسجونين الموقوفين لأنشطة معادية للدولة والموقوفين للاشتباه بهم استنادا الى القانون العام على السواء جرى اخضاعهم للتعذيب ولسوء المعاملة خلال الأشهر القليلة المنصرمة . ويشمل سوء المعاملة المزعوم بشكل رئيسي الضرب والحرمان المطول من النوم . ومعظم الحالات التي أبلغ عنها تتعلق بأعضاء في جماعة سانوماينغ (عصبة العمال الاشتراكيين) ، ممن اعتقلوا في أيلول/سبتمبر وتشريين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وتتعلق الحالات الأخرى بأعضاء في جماعة شامينتونغ (جماعة التوحيد الوطني المستقلة) المعتقلين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وقد تم الإبلاغ عن الحالات الفردية التالية:

(أ) لي سونغ - سو ، البالغ من العمر ٢٧ سنة ، والطالب السابق في جامعة سونغ كيون - كوان ، اعتقل للاشتباه بعضويته في جماعة سانوماينغ . وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ذكر انه أخبر محاميه بأن المستنطقين ضربوه لرفضه الإجابة على أسئلتهم ؛

(ب) هيو جونك - دوك ، البالغ من العمر ٢٧ سنة ، والمشتبه بعضويته في جماعة سانوماينغ ، أخبر محاميه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أنه مُنع من النوم لثلاث ليال متلاحقة ، وأنه جرد من ثيابه وضرب بعد اعتقاله ؛

(ج) بارك كي - بيونغ ، الزعيم المزعوم لجماعة سافوماينغ ، اعتقل في آذار/مارس ١٩٩١ ، وادعي هو أيضا بأنه تعرّض للضرب وحرمان من النوم لعدة ليال خلال فترة استجوابه ؛

(د) وهناك أعضاء آخرون في جماعة سانوماينغ ادعوا انهم تعرضوا لاساءة المعاملة وهم شانغ او - ينغ ، وشون اين - هيون ، وكيم اوك - هيون وكونغ مي - هوا .

١٨٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أعلن عن اعتقال ٣٠ عضوا من جماعة شامينتونغ . واستنادا الى عدد من أسر المعتقلين ، جرد ابناؤهم من ثيابهم وضربوا بقضبان خشبية ، ورفسوا ، وضغط عليهم بالأقدام بينما كان يجري ارغامهم على الركوع أرضا . ومن بين أعضاء المجموعة الذين ادعوا تعرضهم للضرب والرفس والحرمان من النوم لعدة أيام كيم يو - سوب ، البالغ من العمر ٢٥ عاما ، وخريج جامعة هانرييم ،

وشوي وون - غوك ، الطالب السابق ، وكيم جي - سو ، الطالب في جامعة كيونغ - هي ، وكيم دونغ - كيو ، البالغ من العمر ٢٤ عاما والطالب ، وهون هونغ - سو ، البالغ من العمر ٢٤ عاما وخريجة جامعة كيونغ - هي .

١٩٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، تم القاء القبض على عدة آلاف من المشتبه بأنهم مجرمون عاديون ، وذلك في عملية واسعة النطاق أعلن عنها باسم "الحرب على الجريمة" . وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ذكرت إحدى الصحف المحلية أنه زعم أن ما لا يقل عن ثمانية مشبوهين جنائيا ، بمن فيهم كونغ بيونغ - شين البالغ من العمر ٢٠ عاما ، تعرضوا للضرب على أيدي محققى الشرطة .

١٩١ - وأحالت الحكومة في رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ المعلومات التالية المتعلقة بالحالات المذكورة أعلاه :

(أ) السيد لي سنوغ - سو . في مقابلة مع محاميه وأن في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ذكر أنه لم يخضع للتعذيب . وبالرغم من أن السيد لي ادعى في مرحلة لاحقة أنه عذب أثناء التحقيق ، فإن كلا المحكمة المحلية ومحكمة الاستئناف كليهما ردتا شكواه المتعلقة بالتعذيب المزعوم ؛

(ب) السيد هيون جونغ - دوك . بعد اعتقاله ، مارس السيد هيون حق الصمت لمدة ١٠ أيام ، إلا أنه اعترف لاحقا بعد أن جوبه بأدلة مختلفة . وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ذكر لأمه في أحد مراكز الاعتقال انه لم يعامل بقسوة قط ؛

(ج) السيد بارك كي - بيونغ . اعترف تلقائيا بوقائع تشكل خرقا لقانون الأمن الوطني ، لا خلال اجراءات المحاكمة فحسب وإنما أثناء التحقيق أيضا . وإضافة الى ذلك ، ردت المحكمة شكواه المتعلقة بسوء معاملته المزعومة ؛

(د) شافع او - ينغ ، وشون اين - هيون ، وكيم او - هيون ، وكونغ مي - هوا . بعكس الادعاءات المذكورة في رسالة المقرر الخاص ، قال جميعهم في المحكمة بأنه لم تجر اساءة معاملتهم خلال اجراءات الاستجواب . وقد حكم من بينهم على السيدة شانغ بالسجن لمدة عام ولكن افرج عنها ووضعت تحت الرقابة ؛

(هـ) كيم يو - سوب ، وشوي دونك - غوك ، وكيم كي - سو ، وكيم دونغ - كيو ، ووهون جونغ - سو . زعم أنهم ادعوا في المحكمة انه اسيئت معاملتهم أثناء الاستجواب . إلا أن المحكمة ردت ادعاءاتهم . وما زالت قضاياهم قيد النظر لدى المحكمة العليا ، باستثناء قضية السيدة هون ، التي حكم عليها بالسجن سنة ولكن افرج عنها ووضعت تحت المراقبة ؛

(و) كونغ بيونغ - شين . في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، اعتقلت الشرطة السيد كونغ بتهمة الابتزاز . وأثناء التحقيق في مركز الشرطة ، ورغم أنه جوبه بشهادة ثلاثة من أفراد الشرطة ، شابر السيد كونغ على انكار التهمة وعلى رفض الافصاح عن مكان شركائه . وفي محاولة لانتزاع اعتراف منه ، أرغمه رجال الشرطة على الركوع

أرضا . ورغم أنه يمكن اعتبار سوء المعاملة هذا طغيانا ، فقد قامت اللجنة الانضباطية للشرطة بتوجيه توبيخ مع تحذير اليهم والى اثنين من كبار رجال الشرطة أيضا . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ ، حكم على السيد كونغ بالسجن ١٠ أشهر مع وقف تنفيذ الحكم لمدة سنتين .

رومانيا

الرسائل وردود الحكومة

١٩٢ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة رومانيا تتعلق بالسيد ايوان غوغ ، المقيم في اوراديا ، الذي اعتقل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في موقف بياتا ريبوبليكي لخافلات الترام في اوراديا بعد اشتراكه في مظاهرة سلمية . وتفيد المعلومات الواردة بأنه تعرض فور اعتقاله للضرب في بطنه وأنه لدى وصوله الى مركز الشرطة ألقى به أرضا وضرب مرارا من قبل الشرطة حتى فقد وعيه . وحين استعاد وعيه ، نُقل الى مركز آخر للشرطة حيث قام عدة أفراد فيضربه . وذكر أنه ارغم على الادلاء ببيان ومن ثم أفرج عنه . ويقول المصدر أن الشهادة الطبية الصادرة بعد يومين عن الوحدة الطبية في معهد اوراديا في محافظة بيهور ذكرت أنه تعرض للضرب وأنه يحتاج الى علاج طبي لمدة يومين أو ثلاثة أيام .

١٩٣ - وردت الحكومة الرومانية في رسالة وردت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بأن السيد ايوان غوغ لم يعتقل قط . وبينت الحكومة أن التحالف الديمقراطي في بيهور نظم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مظاهرة سلمية مرخصة انتهت في الساعة ٧/٠٠ مساء . وبعد ذلك ، ذهب عدد من المشاركين في المظاهرة الى مركز المدينة أمام مكتب رئيس البلدية حيث اوقفوا السير وأشاروا غضب العديد من المواطنين . واتخذ أفراد الشرطة الخطوات اللازمة لتفريق المشاركين وطلبوا من بعض زعمائهم ، بمن فيهم السيد ايوان غوغ ، الذهاب الى المقر الرئيسي للشرطة لأغراض اثبات الهوية . وفرضت على السيد ايوان غوغ غرامة قدرها ٥٠٠ لي وهي عقوبة مدنية . وقام السيد ايوان غوغ بعدئذ برفع قضيته الى المدعي العام العسكري في اوراديا وقدم شهادة طبية تذكر أنه تعرض للضرب وأنه بحاجة الى علاج طبي لمدة يومين أو ثلاثة أيام . وقد وجد المدعي العام العسكري بعد سماعه السيد غوغ أنه لا يستطيع توفير أية معلومات أو أدلة تساعد على التعرف على الأشخاص الذين اعتدوا عليه . وفي هذه الظروف ، ورغم ما بذله المدعي العام العسكري من جهود لاجراء تحقيق ، ونظرا لسفر السيد غوغ الى الخارج دون أن يعود ، فقد اعتبرت القضية منتهية .

رواندا

النداءات العاجلة

١٩٤ - في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة رواندا نقل فيه معلومات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم: ايمانويل هافوغيماننا ، وجوستين كاناموغير ، ولوران كاروغاراما ، وازيكيل نفوبوكا ، وجميعهم من جماعة التوتسي الاثنية وقد ذكر أنهم احتجزوا في سجن غيسيني للاشتباه بارتباطهم بمجموعة من الثوار من جماعة التوتسي تُعرف باسم الجبهة الوطنية الرواندية . وزعم أن ايمانويل هافوغيماننا ، وهو معلم في كلية روانكيرى ، وجستين كاناموغيري اعتقلا من قبل الجنود في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في مستوصف روانكيرى . وزعم أن لوران كاروغاراما وازيكيل نفوبوكا ، وهما طالبان جامعيان في جامعة الادفنتيست لأفريقيا الوسطى ، اعتقلا في الحرم الجامعي في ٣ شباط/فبراير ١٩٩١ . وأخضع الجميع للضرب وللمعاملة السيئة من قبل افراد قوات الأمن الرواندية . وذكر أن وجه ازيكيل نفوبوكا شرط بمنجل وأنه أصيب في ساقه . وزعم أن لوران كاروغاراما ضرب وأن جسده تغطيه الكدمات . ويقال إنه منذ اعتقال المسجونين الأربعة ، لم يسمح لهم بأية زيارات من الأقارب وأنهم حرموا من المعالجة الطبية وأن ظروف اعتقالهم قاسية للغاية . وفي ضوء هذه المعلومات ، ابدت مخاوف بشأن صحتهم وسلامتهم الجسدية .

الرسائل وردود الحكومة

١٩٥ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة رواندا نقل فيها معلومات تفيد بأن السيد ألفرد شافوبير مات وهو قيد الاعتقال . واستنادا الى المعلومات الواردة ، فإن السيد شافوبير ، وهو راع في الكنيسة الاسقفية البروتستانتية ومدير المدرسة الثانوية في غاهيني ، في دائرة كيبونغو ، اعتقل في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ونقل الى مركز الاعتقال في رواماغانا حيث مات في اليوم نفسه . واستنادا الى أقوال الشهود الذين زُعم أنهم شاهدوا جثته في اليوم التالي ، بدت أطرافه متورمة وعليه آثار تعذيب عنيف جدا سبب موته . وذكر المصدر نفسه أنه لم يجر أي تحقيق للتأكد من سبب الوفاة ، كما هو مطلوب في القانون . وكان السيد شافوبير ينتمي الى جماعة التوتسي الاثنية التي تشكل ، استنادا الى هذا المصدر ، القوة المسيطرة في الحركة الثورية التي تتخذ من اوغندا قاعدة لها والتي هاجمت الاقليم الشمالي الشرقي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وقيل إنه جرى مؤخرا اعتقال الكثيرين ممن يشتبه بأنهم يتعاطفون مع هذه الحركة وذكر أن كثيرين منهم ضربوا وعوملوا معاملة سيئة . وكان عدة أشخاص من الـ ١٣ شخصا الذين حوكموا أمام محكمة أمن الدولة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ قد أخبروا المحكمة بأن أفرادا من قوى الأمن ضربوهم وأسأوا معاملتهم لارغامهم على الاعتراف . ومع ذلك ، حسب قول المصدر ، لم تتأخذ المحكمة ادعاءاتهم في الاعتبار .

١٩٦ - وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، أحالت الحكومة نسخة من الاجراءات السابقة للمحاكمة رقم ٠٥/١٤٨٨ ، تاريخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ ، المنشورة من قبل وزارة العدل فيما يتعلق بـ "التحقيق في قضايا المعتقلين والافراج عن المتهمين المحتجزين ظلماً" .

المملكة العربية السعودية

الرسائل وردود الحكومة

١٩٧ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة المملكة العربية السعودية نقل فيها معلومات تزعم أن مسؤولين سعوديين ارتكبوا حوادث عديدة من التعذيب وسوء المعاملة خلال الأشهر الماضية . وذكر أن معظم الضحايا كانوا يمنيي الجنسية أو الأصل ومن بين مئات المواطنين اليمنيين الذين تم اعتقالهم خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وزعم أن التعذيب تم أثناء التوقيف والاعتقال واشتمل على الضرب المبرح ، والغلقة (وهو الضرب على باطن القدم) ، والحرمان من النوم ، والغطس الكامل في الماء ، والصدمات الكهربائية . وذكرت على وجه الخصوص قضيتان خاصتان هما قضية أمين شيناد الشوافي وقضية سعيد عبدو ابراهيم الشامي .

١٩٨ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ، ردّت الحكومة قائلة بأن المزاعم "مختلفة ولا أساس لها كليا" مضيفة:

"تنظر حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها نظرة حسنة الى المواطنين اليمنيين الذين يعيشون فيها ... إلا أن ... حكومة المملكة العربية السعودية كانت في الماضي قد منحت السكان اليمنيين استثناءات من بعض القواعد والأنظمة المطبقة على الأجانب العاملين في المملكة العربية السعودية ، لكن هذه الامتيازات التي لا يتمتع بها أحد آخر قد ألغيت . وهذه الاجراءات لا تستهدف الشعب اليمني بل تأتي كرد على السلوك اللامسؤول للحكومة اليمنية خلال احتلال العراق لدولة الكويت ."

السنگال

الرسائل

١٩٩ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة السنگال نقل فيها معلومات تقول بتزايد حالات التعذيب وسوء المعاملة في اقليم كاسامانسي ، في جنوبي البلاد ، في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . وزعم أنه في عدد من الحالات توفي المسجونون بعد تعرضهم للتعذيب في السجون . ومعظم هذه الحالات كانت لأشخاص يشتبه بعضويتهم في الحركة الانفصالية المعروفة باسم حركة القوى الديمقراطية لكاسامانسي أو تعاطفهم معها ، أو لأشخاص يشتبه بتزويدهم بالحركة بالسلح أو الغذاء . ولكن ، في

بعض الحالات ، كان يتم أيضا اعتقال اقرباء أعضاء الحركة وتعذيبهم . وقد احيلت الحالات التالية للأشخاص الذين قضاوا نحبهم نتيجة للتعذيب:

(أ) آسوا ديابوني ، وهو فلاح من اوسويي في الأربعين من العمر ، اعتقل في حزيران/يونيه ١٩٩٠ من قبل دورية للكتيبة الأمنية المحمولة لأن اسمه فيما يبدو كان مدرجا على لائحة بأسماء أعضاء الحركة الانفصالية . ونقل الى مركز الشرطة في أسويي حيث ذكر أنه ضرب بشدة بالهراوات . ويقول التقرير إنه لم يتلق علاجاً لاصباته وتوفي في ١٨ حزيران/يونيه ؛

(ب) غانغيلو دجيبالين ، وهو فلاح من اوسويي في الثلاثين من العمر ، اعتقل في تموز/يوليه ١٩٩٠ . وزعم أنه عذب ونقل الى مستشفى زيكينشور وفيما بعد الى السجن في داكرا حيث مات فيما يبدو متأثراً بما حل به من جراح ؛

(ج) سكو ماري ، العروف أيضا باسم اغنوكون ، هو فلاح من الكابيلين في الثامنة والخمسين من العمر . اعتقلته الشرطة الغامبية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في بريكاما حيث كان قد لجأ مع تسعة سنغاليين آخرين ، وسلم الى السلطات السنغالية . وتقول التقارير إنه مات بعد أن عذب على أيدي أفراد من قوة الشرطة بيولولو ؛

(د) يونس دجيبا ، وهو فلاح في السابعة والعشرين من العمر من كاجيتي في محافظة زيغنشور ، وامبا داكرا ، وهو من يوتو ، في محافظة اوساتي . اشتبه الاثنان بانتمائهما الى حركة القوى الديمقراطية لكاسامانسي واعتقلا من قبل قوى الأمن في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . وذكر ان أفراد القوات المسلحة المرابطة في شكنة كاجيتي ضربوهما حتى الموت .

٢٠٠ - وتتعلق حالات التعذيب الأخرى المبلغ عنها بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) بنتا نياسي ، البالغة من العمر ٣٣ عاما ، اعتقلت في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في كابيلين ، حين كان الجنود يبحثون عن زوجها ، تاتا سوديو ، الذي كان مسافرا . وتقول التقارير ان الجنود ضربوا السيدة نياسي ، التي كانت حاملا ، وأرغموها على الاستلقاء على أرض عربية عسكرية وقام عدة جنود بجلدها كما قام جنود آخرون بالدوس عليها . وقد اجهضت بعد فترة قصيرة من الافراج عنها دون توجيه أية تهمة اليها ؛

(ب) لاميني ساني ، البالغ من العمر ٣٠ سنة ، وهو من ديافار - دوما ، في محافظة سيدهيو ، وفاتوما دياتا ، من تندوق ، في محافظة بيغنونا . اعتقلتاهما الشرطة في بيغنونا ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ إثر هجوم بالقنابل اليدوية أصاب ١٠ أشخاص بجراح . ووفقا لأقوال الشهود ، فإن الرجلين جردا من ملابسهما كما زعم وربطتا الى عمودين في مركز الشرطة في بيغنونا ، أمام منزل رئيس الشرطة . وذكر أنهما تركتا في الشمس الحارقة وأمام عيون المارة المحملة ليوم كامل وان افراد قوى الأمن حرقوا جلدتهما بالسجائر المشتعلة ؛

(ج) لويس ساديو ، البالغ من العمر ٧٥ سنة ، ولامين لاديو ، البالغ من العمر ٧٠ سنة ، إضافة الى آخرين من قرية كارتياك في تندوق الفرعية في محافظة بيغنونا ، زُعم أن أفرادا من الجيش ومن قوى الشرطة اعتقلوهم في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ وجلدوهم وانهالوا بالضرب عليهم بأعقاب البنادق ،

(د) أثوم مانييل دياتا ، البالغة من العمر ٥٥ عاما ، وفيغيان ساغنا ، إضافة الى سبع نساء أخريات من دائرة كولوبان ، في محافظة اوسايي اعتقلن في تموز/يوليه ١٩٩٠ من قبل عناصر من الجيش كانت تبحث عن أعضاء في حركة القوى الديمقراطية لكاسامانسي ونقلت النساء فيما يبدو الى مركز الشرطة المعروف باسم "شارع تيونغ" في داکار حيث حرمن من الطعام والماء لمدة اسبوع .

سنغافورة

الرسائل

٢٠١ - في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص رسالة الى حكومة سنغافورة نقل فيها معلومات تتعلق بممارسة الجلد بالخيرزان ، وهو شكل من أشكال العقاب يزعم أنه الزامي في عدد من الجرائم ، بما فيها الشروع في القتل ، والسطو المسلح ، والاغتصاب ، والاتجار بالمخدرات ، وتخریب الكنوز الادبية والفنية ، ودخول البلاد غير المشروع . وبشكل خاص جرى الابلاغ عن حالة كويك كي تشونغ . ففي عام ١٩٨٧ . أدين بأربع تهم بالسطو المسلح وصدر حكم بسجنه عشر سنوات ؛ وأمر أيضا بجلده بالخيرزان ١٢ مرة لكل من التهم الأربع . وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، تلقى ٤٨ جلدة بالخيرزان ، كلها في جلسة واحدة متواصلة في سجن شانغي . ويقول أفراد عائلته إن حالة كويك استدعت معالجته في مستشفى سجن شانغي بعد الجلد .

جنوب افريقيا

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢٠٢ - في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة جنوب افريقيا يتعلق بتامسانغا جاك ، البالغ من العمر ٣٥ عاما ، الذي اعتقل في ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ في مطار ايست لندن حال عودته الى البلاد بعد غياب عدة سنوات . وذكر أنه محتجز في مكان اعتقال غير معلن ، بموجب المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٨٢ التي تسمح للشرطة باحتجاز أي شخص بمعزل عن الآخرين لفترة غير محددة وفي الحبس الانفرادي لأغراض الاستجواب . وبالنظر الى التقارير الماضية عن اخضاع الأشخاص المعتقلين بموجب أحكام المادة ٢٩ للتعذيب ولسوء المعاملة والى وفاة شخصين خلال احتجازهما بموجب هذه الأحكام ، فقد أبديت المخاوف من احتمال تعرض السيد جاك لخطر التعذيب خلال احتجازه .

٢٠٣ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة جنوب افريقيا يتعلق بغريدريش و. برينر ، وهو مواطن نمساوي معتقل في سجن الذكور المركزي في برييتوري ومحكوم عليه بالسجن ٢٥ سنة بعد ادانته بالقتل في ١٩٨٧ . وكانت التقارير افادت بأن النار اطلقت على السيد برينر في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أثناء الحادث الذي أدى الى محاكمته وادانته ، ويقول المصدر إن حالته الصحية في تدهور ؛ وبالتخصيص ذكر أن رثته اليسرى لم تعد تؤدي وظيفتها وأن ذراعه اليسرى في حالة تنمل وأن بصره معتل ، ربما بسبب خثرات الدم الناتجة عن النزف الداخلي . وزعم ان السيد برينر لم يُعطَ العلاج الطبي المناسب ، وجرى التعبير عن القلق الشديد ازاء سلامته الجسدية .

٢٠٤ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ، زودت الحكومة المقرر الخاص بالمعلومات التالية المتصلة بالسيد برينر:

"قام اخصائي بالأمراض العصبية بفحص السيد برينر وأفاد بما يلي:

يعاني من ارتفاع في ضغط الدم ومن تسرع في القلب من حين لآخر ؛
مخطط كهربائية الدماغ لديه طبيعي ؛
زالت حالات الغشية لديه ؛

يعاني من ضعف في الاحساس في ذراعه اليسرى نتيجة حادث اطلاق النار
ونتيجة إصابة في الرأس . وهذه الحالة مستقرة ولا تستدعي معالجة
نوعية ؛

لم يثبت ان هنالك ما يمكن وصفه لازدواجية الرؤية لدى السيد برينر
عدا العدسات الموشورية ؛

قام أيضا اخصائي في الجراحة العينية بفحص السيد برينر ووجد ان
اختبارات تحرك عضلات العين طبيعية تماما .

وأكد الضابط المسؤول عن سجن برييتوريا مؤخرا ان السيد برينر قد
استلم زوجا جديدا من النظارات وانه قيد المداواة لضغط الدم . وقدمت سلطات
السجن تأكيدات بأن الحالة الطبية للسيد برينر ستكون موضع المراقبة على
أساس مستمر وانه سيتلقى العلاج الطبي حينما يلزم . "

الرسائل

٢٠٥ - نقل المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الى حكومة جنوب افريقيا معلومات تزعم أن أفراد شرطة جنوب افريقيا القوا القبض على فرانسيس ماهوما ، وتوماس مافندلا ، وتوماس مونيبي ، وإيليوت رامباو في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩١ في بلدة خوتسونغ ، خارج كارلتونفيل . وقد ذكر هؤلاء الأشخاص في بيانات أدلوا بها الى محاميهم إثر الافراج عنهم بعد بضعة أيام دون أن توجه اليهم أية تهمة بأنه جرى تعذيبهم أثناء الاستجواب لارغامهم على الاعتراف بجرائم معينة . وزعم كل من الأشخاص

الأربعة أنه ارغم على الاستلقاء على أرض غرفة في مركز الشرطة وبيداه موثقتان خلفه وساقاه مربوطتان بخبل . ووضعت على رأس ثلاثة منهم أكياس أو حقائب . وقال كل من الأشخاص الأربعة إن الشرطة وضعت قضيبا حديديا إما بين رصفيه اللذان رُبطا معا أو بين ساقيه ، وربطت اسلاكها إلى أظافره وكاحليه أو أسفل ظهره . وجرى تطبيق الصدمات الكهربائية إلى أن وافقوا على التوقيع على الاعترافات .

إسبانيا

الرسائل وردود الحكومة

٢٠٦ - في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أحالت حكومة إسبانيا إلى المقرر الخاص نسخة من قرار المحكمة العليا الوطنية عن الجرائم التي ارتكبها هنري باروت (الفقرتان ١٥٢ - ١٥٣ من E/CN.4/1991/17) . وبناء على هذا القرار ، فإن مزاعم السيد باروت بأنه قد تعرض للتعذيب وسوء المعاملة لدى استجوابه تتناقض مع ما قاله بنفسه للطبيب الشرعي الذي فحصه ولا تتطابق مع تقرير فحصه الطبي .

٢٠٧ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة إسبانيا تحيل المعلومات التي تلقاها وتفيد أن ٣٤ شخصا قد أُلقي القبض عليهم أثناء عملية قسام بها الخرس المدني والشرطة الوطنية يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في مقاطعتي الباسك ونافار . وقيل إن البعض منهم قد أُطلق سراحهم ويدعون بأنهم قد ضربوا وتعرضوا لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز . ويُزعم أن آرات ليجارزا وشقيقتها استيبياليتز قد احتجزتا في باسوري . وبناء على ما ذكره الطبيب الشرعي الذي فحصهما ، فإن مظاهر التعذيب تبدو على المرأتين . وقد فحص الطبيب الشرعي أيضا جيسوس مارييا سالتيرين ، الذي احتجز في آبادينيو ، وقيل إنه وجد آثارا سببتهما صدمات كهربائية أصابت أجزاء مختلفة من جسمه . ويوجد السيد سالتيرين في الوقت الحالي في سجن كارابنشيل في مدريد .

سري لانكا

النداءات العاجلة

٢٠٨ - في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة سري لانكا بشأن فلورانس آريامالار غنانكوني ، التي قيل إن إدارة التحقيق الجنائي ألقت القبض عليها في ٩ أيار/مايو ١٩٩١ في كولومبو . وبناء على ما ذكره المصدر ، فإنها قد احتجزت من ٩ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ في مقر الشرطة ، في قلعة كولومبو ، حيث أسيئت معاملتها بشدة . وفي أعقاب توصية من أحد أطباء السجن ، أُحيلت السيدة غنانكوني إلى مستشفى كولومبو العام في ١٥ أيار/مايو ، ولكنها نقلت بعد ٤٨ ساعة إلى سجن ويليكادا ريمانند ، حيث عانت من اعتداء بدني وإساءة لغوية متكررة .

٢٠٩ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة سري لانكا بشأن الدكتور س . ك . فرناندو ، وهو طبيب محتجز في مستشفى سجن ويليكادا في كولومبو . وقيل إنه تكرر احتجاز الدكتور فرناندو منذ آب/أغسطس ١٩٨٧ في حبس إنفرادي ، دون محاكمة ، وبتهمة غير محددة . وزعم أنه قد تعرض لتعذيب بدني ونفسي ، وتم الإعراب عن مخاوف بأن سلامته الجسدية والعقلية قد تكون في خطر .

السودان

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢١٠ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة السودان بشأن ثلاثة من الساسة المعروفين من جنوب السودان المعتقلين في الخرطوم . وأسماءهم بيتر سريلو ، حاكم المديرية الاستوائية من ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ، وإليابا جيمس سرور ، رئيس حزب الشعب التقدمي ، وصامويل آريو بول ، رئيس الرابطة السياسية السودانية الجنوبية والنائب السابق لرئيس الوزراء . وقيل إن الثلاثة محتجزون في حبس إنفرادي ، دون توجيه اتهام لهم بأية جريمة . وقيل أيضا إن السيد بيتر سريلو قد عذب تعذيبا شديدا .

٢١١ - وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٩١ ردت الحكومة ، واصفة المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص بأنها

"عارية من الصحة تماما ، لأن السلطات السودانية المعنية لم تلق القبض على (الأشخاص) المذكورين في أعقاب اجتماع بين الساسة الجنوبيين ورئيس الدولة . ولم يتعرض أي من (الأشخاص) المذكورين لتعذيب بدني ، كما أنهم لم يحرموا من الحصول على التسهيلات الطبية الصحيحة ، أو الاتصال بأسرهم" .

٢١٢ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة السودان بشأن الأستاذ موسى مقار ، البالغ من العمر ٤٥ عاما ، رئيس جامعة جوبا ، والأستاذ ريتشارد حسن كلام ساكت ، الجراح وعميد كلية الطب بالجامعة نفسها . وقد أُلقي القبض على كليهما في نهاية آذار/مارس ١٩٩١ في الخرطوم ، للاشتباه كما قيل في إجرائهم اتصالات مع جماعة المعارضة المعروفة باسم جيش تحرير شعب السودان . وقيل إنهما محتجزان في حبس إنفرادي ، دون توجيه اتهام ، في مراكز اعتقال سرية في الخرطوم . وبناء على ما ذكره المصدر ، فقد تم تعذيب أكثر من ٦٠ شخصا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بواسطة أفراد من "أمن الثورة" أثناء احتجازهم في مراكز الاعتقال السرية في الخرطوم .

٢١٣ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن الأستاذ موسى مقلار والدكتور ريتشارد حسن كلام ساكت تم الإفراج عنهما ضمن ٢٩٩ سجيناً سياسياً في ١ أيار/مايو ١٩٩١ .

٢١٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً إلى حكومة السودان بشأن منصور عطا ، الذي قيل إنه مسجون سياسياً معتقل في بور سودان . وكان قد تم الإعراب عن قلق جاد بأن سلامته البدنية ، قد تكون في خطر ، بل وحياته ذاتها ، وذلك عقب تقارير تفيد أن شقيقه جعفر عطا ، توفي يوم ١٩ أيار/مايو ١٩٩١ في السجن نفسه ، نتيجة للتعذيب الذي تعرض له كما قيل .

٢١٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، ردت حكومة السودان ، فيما يتعلق بحالة جعفر عطا ، بأنه قد تم القبض عليه في بور سودان لاستجوابه ثم أطلق سراحه بعد ذلك . على أنه قد مات بالتيفوئيد بعد ١٠ أيام كما يشهد على ذلك تقرير طبي . وفيما يتعلق بمنصور عطا فلم يلق القبض على شخص بهذا الاسم في البلد .

٢١٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً إلى حكومة السودان بشأن آدم محمد آدم وحسين عبد الكريم ، اللذين قيل إن المحكمة العليا في سنّار ، بوسط السودان ، قد حكمت عليهما ببتر اليد اليمنى بعد أن وجدتهما مذنبين بسرقة دقيق وسكر من أحد المحال . وقيل أيضاً إن الحكّمين ، اللذين تم تقديمهما إلى المحكمة العليا في الخرطوم لمراجعتهما هما أول حكّمين قضائيين بالبتر يتم فرضهما بموجب قانون العقوبات الجديد المستند إلى الشريعة الإسلامية ، والذي بدأ نفاذه في آذار/مارس ١٩٩١ .

٢١٧ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً إلى حكومة السودان بشأن هارون عبد الكريم ، الذي قيل إن المحكمة العليا في الفاشر ، بولاية دارفور الشمالية ، قد حكمت عليه ببتر أطرافه من خلاف (اليد اليمنى والقدم اليسرى) بعد أن وجدته مذنباً بالسرقة المسلحة . وقيل أيضاً إن هذا الحكم ، الذي ما زال من الممكن أن يحال إلى المحكمة العليا في الخرطوم ، هو ثالث حكم قضائي بالبتر يتم فرضه بموجب قانون العقوبات الجديد .

٢١٨ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ردت الحكومة ، فيما يتعلق بحالة هارون عبد الكريم ، بأن هذا الشخص قد اتهم وأدين بواسطة محكمة جنائيات لجرائم خطيرة مقترنة بالسرقة المسلحة . على أن المحكمة العليا لم تؤيد هذا الحكم حتى الآن . وأضافت الحكومة أن جرائم السرقة المسلحة كان لها أثر مدمر وسببت خسائر كبيرة في الأرواح في السودان بصفة عامة وفي ولاية دارفور بصفة خاصة .

٢١٩ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة السودان بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) معاوية جعفر ، وهو ضابط شرطة أُلقي القبض عليه في الخرطوم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بواسطة ضباط "أمن الثورة" ، وذلك كما قيل بعد أن منع مسؤولي الأمن من دخول قطاع من المطار لم يكن لديهم ترخيص بدخوله . وقيل إنه قد ضرب بقسوة ثم أُلقي به في أحد الشوارع الخلفية في الخرطوم ؛

(ب) زين العابدين الطيب عثمان ، البالغ من العمر ٢١ سنة ، وهو خريج عاطل ، قيل إنه قد أُلقي القبض عليه في مدينة سنّار بمقاطعة النيل الأزرق في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بتهمة توزيع منشورات مناهضة للحكومة . وقيل إنه قد ضرب وتعرض للصدمة الكهربائية في مركز التحقيق في سنّار قبل نقله إلى مستشفى سنّار حيث يقال إنه محتجز تحت الحراسة ؛

(ج) عدنان زهير سرور وأنور عباس وعمّار عبد الخالق ، الذين يقال إنهم قد تم القبض عليهم في الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٩١ واحتجزوا منذ ذلك الحين في حبس إنفرادي دون تهمة أو محاكمة في مركز اعتقال سري . وقيل إنه سبق اعتقال عدنان زهير سرور مرتين قبل ذلك .

وفي ضوء التقارير السابقة التي يُقال بموجبها إن الأشخاص المحتجزين في ظل ظروف مماثلة قد تعرضوا للتعذيب بواسطة أفراد من "أمن الثورة" أثناء اعتقالهم في مراكز الاعتقال السرية ، فقد تم الإعراب عن مخاوف بأن الأشخاص الثلاثة المذكورين أعلاه ربما يكونون قد تعرضوا للتعذيب .

الرسائل

٢٢٠ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة السودان تخیل معلومات تزعم أن أكثر من ٣٠٠ سجين سياسي ما زالوا قيد الحجز الإنفرادي في سجون سرية تُعرف باسم "بيوت الأشباح" . وأفيد أيضا أن كثيرين من هؤلاء المحتجزين في سجون شالّا في حاجة ماسة إلى العناية الطبية . وأعطيت الأسماء التالية: عبد المنعم سلمان ، ٦٥ عاما ، مدرس يعاني من مرض السكر وضغط الدم ومرض المرارة ؛ وسمير جرجس ، ٦٠ عاما ؛ والطيب غديري ، محام ؛ وأحمد عبد المولى ، صيدلي ؛ والطبيب غديري ، وهو محام ، وجمال الدين السيد ، محام ؛ وعشيري أحمد محمود ، معيد في الجامعة ؛ وحمودة فتح الرحمن ، طبيب ؛ وفاروق قدودة ، معيد في الجامعة ، وخيري عبد الرحمن ، مهندس ؛ وصديق الزلعي ، صحفي ؛ والشيخ الخضر ، موظف ، ونجيب نجم الدين ، طبيب ؛ وعلي المكسي الساكي ، عامل ؛ وكامل عبد الرحمن شيخ ، عامل ؛ ومخبوب عثمان محمد خير ؛ صحفي ؛ وكمال الغزولي محام ، وقد تم اعتقالهم في سجن بور السودان .

٢٢١ - وقيل إن المعتقلين التالية أسماؤهم ، الذين لم يُبلغ عن مكان اعتقالهم ، قد تعرضوا للتعذيب: محمد عمر ميرغني ، ٦٣ عاما ، المدير السابق لشركة السكك

الحديدية السودانية ؛ ومختار عبدالله ، وهو نقابي عمالي نشط ، ويوسف حسين ، صحفي سابق ، تم القبض عليه في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛ وعبد المنعم عثمان ، اقتصادي ؛ وناجي الدايب ، صيدلي ؛ ويعقوب محمد أحمد ؛ وحسن الإمام ، الذي تم تعذيبه حتى الموت كما قيل في مكتب إدارات الأمن السودانية .

تايلاند

الرسائل وردود الحكومة

٢٢٢ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ارسل المقرر الخاص رسالة الى حكومة تايلاند تحيل المعلومات التي تغيد ان سبعة من طالبي اللجوء من ميانمار قد ضربوا بقسوة وأسبئت معاملتهم من ضباط شرطة تايلاند في مركز احتجاز إدارة الهجرة المسمى سوان فلو في بانكوك . وأفيد ان اسماءهم كما يلي: ميو مين اوو المدعو أونغ نيانغ اوو ، ٢٥ عاما ؛ وأونغ وين ، ١٩ عاما ؛ ومونغ مونغ لوين ؛ ووين أونغ ، ٢٤ عاما ؛ وأونغ ثون ، ٢٩ عاما ؛ وأونغ نيانغ أو ، ٢١ عاما ؛ ووين تين ، ٢٦ عاما . وقيل ان الحادثة اعقبت مظاهرة من طالبي اللجوء في مركز الاحتجاز ، حيث زُعم أن ضباط شرطة الهجرة و"الأوصياء" على المساجين ضربوا وركلوا طالبي اللجوء . وشمل الضرب كما قيل استخدام الهراوات وكعوب البنادق . وزُعم أن أخطر الاصابات لحقت بميو مين اوو ، المدعو أونغ نيان اوو ، واونغ وين ووين اونغ ، الذين قيل إنهم كانوا يشكون من احتمال وجود كسور في العظام واصابات اخرى لم تعالج .

٢٢٣ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ابلغت الحكومة المقرر الخاص بنتائج تحقيق أجرته إدارة شرطة تايلاند الملكية في الحادثة المذكورة أعلاه . وتبين منه أن مسؤولي الهجرة قد حاولوا فصل المهاجرين غير القانونيين من ميانمار عن غيرهم بغية فض الاضطرابات التي سببها المهاجرون غير القانونيين من ميانمار الذين كانوا محتجزين في مركز الاحتجاز سوان فلو للهجرة في بانكوك ، وللحيلولة دون وقع الأذى على غيرهم من المهاجرين غير القانونيين القريبين منهم ، والذين لم يشتركوا في الاضطرابات . وفي خلال هذه العملية أبدى المهاجرون من ميانمار مقاومة وهاجموا المسؤولين ، الذين نجحوا رغم ذلك في فض الاضطرابات في نهاية المطاف . وتم التأكيد على ان الضباط لم يضربوا أيًا من المهاجرين غير القانونيين من ميانمار ، وعلى أن المهاجرين قد تمكنوا بعد ذلك من الحصول على زيارة من ممثل لإحدى منظمات الأمم المتحدة أجرى حوارا معهم .

توغو

الرسائل

٢٢٤ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة الى حكومة توغو تُحيل المعلومات التي تفيد ان قوات الامن في توغو قد لجأت الى العنف لفض مظاهرات نقابية وطلابية في مدن مختلفة من البلد خلال شهري تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وقيل ان ميكانيكيا يُدعى كومي فريدريك غوينو ، ٢١ عاما ، قد تعرض لضرب شديد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من جندي غير محدد الهوية بتر له يده اليمنى .

تونس

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢٢٥ - في ١٨ أيار/مايو ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة تونس يُحيل المعلومات المتعلقة بنور الدين بخيري ، وهو محام قيل انه قد اعتقل دون صدور أمر توقيف في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ وظل منذ ذلك الحين في مخفر الشرطة . وبناء على ما ذكره المصدر ، لم يتم السماح لأسرته ولا لمحامييه بزيارته . ونظرا لكثرة التقارير الواردة التي تفيد ان المساجين يتعرضون للتعذيب أثناء وجودهم في مخافر الشرطة ، فقد تم الإعراب عن مخاوف باحتمال تعرض السيد بخيري للتعذيب .

٢٢٦ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ابلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لم يصدر أي أمر بالقبض على السيد نور الدين بخيري وأنه حر تماما .

٢٢٧ - وفي ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة يُحيل المعلومات المتعلقة بمحمد منصف التريكي وعبد العزيز البوزيدي ، عضوي جماعة حزب النهضة الاسلامية غير المرخص به . وقد القي القبض على أولهما في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩١ وعلى الثاني في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ . وقيل إنهما ظلّا بعد القبض عليهما رهن تحفظ الشرطة ، في حبس انفرادي ، في مركزي احتجاز غير معروفين . وقيل إنه منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ تم احتجاز المئات من أعضاء حزب النهضة او المتعاطفين معه وزُعم أن من ظل منهم رهن تحفظ الشرطة بعد المدة الزمنية المنصوص عليها قانونا قد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم . وفي ضوء هذه الاعتبارات ، تم الإعراب عن مخاوف من احتمال تعرض الشخصين للتعذيب وسوء المعاملة .

٢٢٨ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن السيد التريكي والسيد بوزيدي غير محتجزين في حبس انفرادي قيد تحفظ الشرطة . فهما

محتجزان بصورة قانونية بعد إلقاء القبض عليهما في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩١ على التوالي وقد تم تقديمهما إلى محكمتين عسكريتين في ١ تموز/يوليه ١٩٩١ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ . وقد أُلقي القبض على السيد التركي لترويجيه معلومات كاذبة والاخلال بالسلم والانتماء الى منظمة سرية محظورة . وحُكم عليه بالسجن مدة سنة وثلاثة أشهر لعقده اجتماعا غير مرخص به . أما قضية السيد بوزيدي فهي قيد النظر . وهو متهم بالخيانة العظمى ، والحصول بصورة غير قانونية على معلومات سرية متعلقة بالدفاع الوطني ، ومحاولة تخريب الأمن الداخلي للدولة ، وسرقة وثائق سرية وتحريض جنود على الانضمام الى منظمة سرية غير قانونية .

٢٢٩ - وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ ارسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة تونس يُخيل معلومات تتعلق بعجمي لوريمي ، وهو مدرس وعضو للجنة التنفيذية للحزب الاسلامي غير الرسمي ، حزب النهضة . وقد أُلقي القبض عليه في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ واحتُجز في حبس انفرادي في تحفظ الشرطة ، في وزارة الداخلية في تونس . وبناء على ما ذكره شخص كان محتجزا في المكان نفسه ، ثم أُطلق سراحه في وقت لاحق ، فان الحالة الصحية للسيد لوريمي خطيرة بعد ان تم تعذيبه . وطبقا لهذا المصدر ، فقد اشتكى الأشخاص المحتجزون في وزارة الداخلية في تونس من تعرضهم للتعذيب والضرب والمدممات الكهربائية والأسلوب المعروف باسم "الدجاجة المشوية" .

٢٣٠ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، قالت الحكومة فيما يتعلق بهذه الحالة ، ان السيد عجمي لوريمي قد أُلقي القبض عليه في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ وقُدّم الى المحكمة العسكرية في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ ؛ وقد أنكر بنفسه الشائعات المتعلقة بسوء المعاملة أمام أعضاء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان الذين زاروه يوم ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ .

٢٣١ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ارسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى حكومة تونس يُخيل المعلومات التي تزعم أن الشرطة قد أُلقت القبض على جمال بركات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وأنه ما زال محتجزا دون اتهام . وقد أُلقي القبض عليه بغية إرغام شقيقه ، فيصل بركات ، ٢٥ عاما ، المطلوب من الشرطة ، على تسليم نفسه . وبناء على المعلومات الواردة ، فقد أُلقي القبض على فيصل بركات بين ٨ و ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وهو محتجز في حبس انفرادي رهن تحفظ الشرطة . وفي حوالي ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، أخطرت السلطات التونسية أسرته بأنه قد توفي نتيجة لحادث . ونظرا لكثرة التقارير الحديثة المتعلقة بتعذيب المساجين في مخافر الشرطة ، فقد تم الاعراب عن مخاوف مفادها أن وفاة السيد فيصل بركات يمكن أن تكون ناجمة عن التعذيب . وعلاوة على ذلك ، تم الاعراب عن مخاوف من احتمال تعذيب السيد جمال بركات .

٢٣٢ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ابلغت الحكومة الممثل الخاص فيما يتعلق بهذه الحالة ان السيد جمال بركات ليس محتجزا ، ولم تجر إقامة دعوى ضده وأنه غير معروف لادارات الأمن . وفيما يتعلق بالسيد فيصل بركات ، فقد تم البدء في تحقيق قضائي في مكتب المدعي العام لغرومبالية تبين منه انه لم يُلق القبض عليه قط وأنه قد مات بعد حادثة مرور بينما كان يسير في شارع غرابي (في منطقة منزل بو زلفه) . وقد نُقل الى مستشفى نابل بعد الحادثة ومات نتيجة لإصاباته . وتم إجراء تشريح بأمر المحكمة قام به طبيبان من مستشفى جامعة نابل ويُفيد تقريرهما أنه لا تبدو على جثة الضحية أية آثار للمعاملة المهينة أو غير الانسانية .

الرسائل وردود الحكومة

٢٣٣ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة الى الحكومة التونسية تحيل المعلومات المتعلقة بالتدابير التي قيل ان الحكومة قد اتخذتها منذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي منصبه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وكانت هذه التدابير ترمي الى حماية حقوق المحتجزين وشملت ، في جملة أمور ، الحد من فترة تحفظ الشرطة والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة . ولكن المقرر الخاص ما زال يتلقى تقارير عن الكثير من حالات التعذيب وإساءة المعاملة التي جرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة في جميع أنحاء البلد . وجرت جميع الحالات التي تم الإبلاغ عنها من الناحية الفعلية بينما كان الأشخاص محتجزين في مخفر الشرطة دون أن يُسمح لهم بالاتصال بمحاميههم أو بأسرهم . وزُعم أن معظم المساجين الذين تعرضوا للتعذيب أو إساءة المعاملة أعضاء في الجماعات السياسية غير الرسمية مثل حزب النهضة أو حزب العمال الشيوعي التونسي أو حزب الشعب الموحد . وكانت أساليب التعذيب التي تواتر ذكرها هي ما يلي: "الدجاجة المشوية" - أي التعليق مع تقييد اليدين خلف الركبتين بواسطة الخبال وقضيب حديدي والضرب بقضيب حديدي أو بهراوة بلاستيكية (فلقة) - على باطني القدمين بالعصي ، والخرق بالسجائر ، والصدمات الكهربائية في الاجزاء الحساسة من الجسم ، والضرب بالهراوات على جميع أجزاء الجسم ، الى جانب الركل واللكم .

٢٣٤ - والأشخاص التالية أسماؤهم هم ضمن من قيل إنهم تعرضوا للتعذيب أو إساءة المعاملة خلال السنوات الثلاث الماضية:

- (أ) سيد بن براوي فرجاني ، ولطفي زيتون ، ومحسن حبورية ، وتوفيق مجري وكان أربعتهم ينتمون الى مجموعة من ١٥٠ من ضباط الشرطة أو الجيش السابقين الذين أُلقي القبض عليهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ؛
- (ب) صالح عبد الرحمن العبيدي ، الذي أُلقي القبض عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ثم في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ويقال إن شهادة طبية صادرة في اليوم نفسه أثبتت أن هناك إصابات في أجزاء مختلفة من جسمه ؛

- (ج) جمال عبد الناصر السياري ، الذي أُلقي القبض عليه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ . ويُقال ان شهادة طبية صادرة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ قد أكدت ادعاءاته المتعلقة بالتعذيب ؛
- (د) عبد القادر بن عمر بو عزيزي ، أُلقي القبض عليه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ؛
- (هـ) منصف مطلّة ، ومولود عباسي ، ومحمد الطاهر حموده ، ومبروك عبد الجواد ، ونور الدين إبراهيمي ، وجميعهم أعضاء في حزب النهضة ، وقد احتجزوا في حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وقيل إن شهادات طبية صادرة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ تؤكد ادعاءاتهم المتعلقة بالتعذيب ؛
- (و) عماد بن أحمد عمدوني ، وأُلقي القبض عليه في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وقيل انه قد أُدخل الى المستشفى في اليوم نفسه بعد أن تم ضربه . ويُزعم أن شهادة طبية صادرة في ١٧ آب/أغسطس تؤكد ادعاءاته ؛
- (ز) ابراهيم ريجيشي ، وقد أُلقي القبض عليه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ في مونسستير . ويُزعم أنه قد تعرض للضرب من ضباط الشرطة . ويُقال ان شهادة طبية محررة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ تثبت أنه يعاني من الأرق والكرب ؛
- (ح) فتحي علي حشاد ، وقد أُلقي القبض عليه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد تعرض كما يُقال لأشكال مختلفة من التعذيب ، شملت الإيذاء الجنسي ؛
- (ط) مرتضى لبيدي ، المتهم بكونه عضوا في حزب العمال الشيوعي التونسي ، وقد أُلقي القبض عليه في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقيل إن المحكمة أقرت ، أثناء محاكمته ، أن الشرطة قد انتزعت منه ومن أشخاص آخرين يُحاكمون معه الاعترافات تحت التعذيب ، ولكن يبدو أن السلطات لم تحقق في المزاعم المتعلقة بالتعذيب ؛
- (ي) محمد مزي ، وقد أُلقي القبض عليه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ؛
- (ك) رؤوف جريتللي ، وطارق سلامي ، ونزار عوني ، وقد أُلقي القبض عليهم في تونس بعد مظاهرة مؤيدة لحزب النهضة ، في تاريخ لم يُحدد . ويُقال إن شهادات طبية صادرة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٠ تثبت مزاعمهم المتعلقة بالتعذيب ؛
- (ل) هادي بن علّال بيجامي ، وقد أُلقي القبض عليه في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠ في عَلام . وقيل انه تعرض ، في جملة أمور ، للاعتداء الجنسي والصدمات الكهربائية ووضع البراز في فمه بالقوة . وقيل ان شهادة طبية تثبت مزاعمه المتعلقة بالتعذيب ؛
- (م) رؤوف متلوتي ، ١١ عاما ، أُلقي القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بتهمة السرقة . وقيل إنه تعرض للضرب في نقطة شرطة أريانا وان الفحص الطبي يشيّر بمزاعمه ؛

(ن) منجي جويني ، وقد أُلقي القبض عليه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبناء على ما ذكره سجناء آخرون أُطلق سراحهم فيما بعد ، فقد ضرب وعُذب ويُعاني نتيجة لذلك من إصابات مضاعفة وقد تحطمت أطراف قدميه .

٢٢٥ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ أرسلت الحكومة الى المقرر الخاص عدة وثائق تتعلق بموضوع تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية في تونس . وتتعلق إحدى الوثائق الواردة من وزارة الداخلية بحظر التعذيب ؛ ووردت وثيقة أخرى من وزارة التعليم والبحث العلمي تتعلق بعدد من المواضيع المدرجة في المناهج المدرسية . وشملت الوثائق أيضا نص مرسوم مؤرخ في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ يتعلق باللجنة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية ، إلى جانب نص القانون رقم ٧٠ المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بشأن تعديل بعض مواد قانون الاجراءات الجنائية . وبالرغم من ذلك ، فلم ترد أية معلومات عن الحالات المحددة الواردة في رسائل المقرر الخاص .

٢٢٦ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة الى حكومة تونس تُحيل المعلومات التي تزعم وقوع حالات أخرى من التعذيب واساءة المعاملة وصلت الى علمه . كما أُرسلت افادات عن بعض حالات الوفاة نتيجة للتعذيب أثناء الاحتجاز . وكانت تتعلق بمساجين من أعضاء المنظمة الاسلامية غير القانونية ، حزب النهضة . وقيل ان الأشخاص قد عُذبوا ، لا سيما أثناء وجودهم في مخافر الشرطة ، وإنهم قد حُرموا من إجراء أي اتصال بمحاميتهم أو بأسرهم . وكان الأشخاص التالية أسماؤهم من بين من قيل انهم تعرضوا للتعذيب او اساءة المعاملة خلال الفترة من نيسان/ابريل الى حزيران/يونيه ١٩٩١ :

(أ) عبد العزيز بن حمودة مهابشي: وقد أُلقي القبض عليه في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩١ ولم تُخطر أسرته الا في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ عندما تم ابلاغهم بوفاته . وبناء على ما ذكرته وزارة الدفاع ، فقد تعرض لأزمة قلبية ، ولكن بناء على ما ذكرته مصادر من مستشفى حبيب ثامر العسكري الذي نُقل اليه ، فقد كان متوفيا بالفعل لدى وصوله . ولم تُزود أسرته بأية شهادة وفاة أو تقرير تشريح أو وثيقة طبية تذكر السبب في وفاته ؛

(ب) عبد الرؤوف لاريبي: وقد أُلقي القبض عليه في ٣ أيار/مايو ١٩٩١ وظل رهن تحفظ الشرطة في وزارة الداخلية ، حتى وفاته في ٢٦ أو ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١ . ولم يُسمح لأسرته بزيارته أثناء وجوده في السجن . وبناء على ما ذكرته السلطات التونسية فقد مات نتيجة لسكتة قلبية ولكن الاسرة لم تتلق أية شهادة طبية . وطلب الى أسرته دفن جثمانه على الفور ، مما كان يعني تجنب التشريح الذي من شأنه أن يحدد سبب الوفاة . وبناء على ما ذكره المصدر ، فقد جرى تعذيب السيد لاريبي أثناء وجوده في السجن وأنه مات نتيجة للتعذيب .

٢٣٧ - وفي ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص فيما يتعلق بالسيد عبد الرؤوف لاريبي أنه لم يُلق القبض عليه ولم يوضع في سجن الشرطة . وقد تمّ البدء في تحقيق قضائي لتحديد سبب وفاته .

٢٣٨ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة تونس تحيل المعلومات التي تلقّاها بشأن العجمي الوريبي ، وصادق شورو ، وعبد المجيد الزار ، وعلي سنيتير ، أعضاء حركة النهضة الإسلامية ، الذين زُعم أن ضباطاً من قوات الأمن قد ألقوا القبض عليهم وعذبوهم . وقيل إن العجمي الوريبي ، الذي كان عضواً في المكتب التنفيذي للحركة يعاني من مرض عقلي نتيجة للتعذيب .

٢٣٩ - وعُرضت على الحكومات أيضاً حالة عضو آخر في الحركة نفسها ، السيد فتححي خيري ، الذي مات أثناء الحجز ، وقد أُلقت الشرطة القبض على السيد خيري ، البالغ من العمر ٣٣ عاماً والموظف العام في إدارة البريد ، دون إبراز أمر بالتوقيف ، ولم يتسن لأسرته ولا لمحاميّه الحصول على أي معلومات تتعلق بوضعه القانوني أو بمكانه . ثم تمّ إبلاغهم في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ بوفاته . والأسوأ من ذلك أنه لم يُسمح لهم بفحص جثمانه ولم تصدر لهم أية شهادة طبية أو تقرير تشريح . وفي ظل هذه الظروف ، ونظراً للمزاعم الواسعة النطاق المتعلقة بإساءة المعاملة أثناء تحفظ الشرطة ، فقد تمّ الإعراب عن مخاوف مُفادها أن السيد خيري ربما يكون قد توفي نتيجة للتعذيب .

٢٤٠ - وفي ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١ قالت الحكومة إن الحالات المتعلقة بالسيد صادق شورو ، والسيد علي سنيتير ، والسيد عبد المجيد الزار موضع بحث . وقد أُلقي القبض عليهم في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ و١٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ و١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ على التوالي وقُدِّموا إلى المحكمة العسكرية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩١ و٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ و١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ . واتُّهم السيد صادق شورو بالخيانة العظمى ، ومُشاهدة الأمن الداخلي للدولة ، وسرقة وثائق رسمية وتخريض الجنود على الانضمام إلى تنظيم غير قانوني . وفي حالة السيد ف . خيري ، أُثبتت المعلومات المُتاحة أنه قد توفي بالفعل . وتم البدء في تحقيق قضائي لتحديد سبب الوفاة .

٢٤١ - وأبلغت حكومة تونس في خطابها المشار إليه أعلاه المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ المقرر الخاص بأنه تم اعتماد وتنفيذ تدابير تهدف إلى ما يلي:
(أ) وضع حد لتحفظ الشرطة والاحتجاز السابق على المحاكمة . ومنذ إصدار القانون رقم ٨٧-٧٠ المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ تمّ تقييد فترة تحفظ الشرطة إلى أربعة أيام ، يجوز تمديد هذه الفترة ماثلة بعد إذن خطي من المدعي العام

الحكومي ولمدة يومين آخرين في حالة الضرورة القصوى (قانون الإجراءات الجنائية ، المادة ١٢) . وعلاوة على ذلك ، فيجب على ضباط الشرطة القضائية ، في المراكز التي يُحتجز فيها الأشخاص في مخفر للشرطة الاحتفاظ بسجل خاص يتضمن مساحة مناسبة لإدراج هويات الأشخاص المحتجزين ويجب أن يبينوا اليوم والموعِد الذي تبدأ فيه فترة التحفظ وموعِد انتهاءها . وبالمثل يجوز للشخص الذي يُحتجز في مخفر الشرطة أو لأحد والديه أو أبنائه أو إخوته أو أشقائه أو شقيقاته أو زوجته أن يطلب فحصاً طبياً في نهاية فترة تحفظ الشرطة . على أن ترد إشارة إلى هذا الطلب في التقرير الذي يجب أن يوقع عليه الشخص الذي كان محتجزاً قيد التحفظ . وتقتصر مدة الإحتجاز السابق على المحاكمة ، الذي يأمر به قاضي التحقيق ، على ستة أشهر ، وإن كان لا بد للقاضي أن يرد في غضون أربعة أيام على أي طلب بالإفراج بموجب كفالة ؛

(ب) منع أي نوع من المعاملة غير الإنسانية أو المهينة . تنص المادتان ١٠١ و ١٠٥ من القانون الجنائي على عقوبة السجن لمدة خمسة أعوام والغرامة لأي موظف عام ، أو من فئة مماثلة للموظف ، يستخدم العنف أثناء ممارسته لواجباته أو يأمر باستخدامه ضد أي أشخاص (المتهم أو الشاهد أو الخبير) بغية الحصول على أي اعتراف أو إقرار . وتضمن حكومة تونس بوجه خاص احترام هذه الأحكام ، وإذا ما تُلقيت أي شكوى أو أي زعم بانتهاك هذه الأحكام القانونية ، فإنها تجري على وجه السرعة تحقيقاً وتفرض العقوبات اللازمة .

٢٤٢ - وأبلغت الحكومة أيضاً الممثل الخاص بأنه قد تم إنشاء لجنة للتحقيق في مزاعم الانتهاكات لحقوق الإنسان . وأثبتت النتائج التي خلُصت إليها أنه لا يوجد أي شخص رهن الحبس الانفرادي في تونس . ووجدت أيضاً بعض التجاوزات ، الناجمة عن أخطاء أفراد ، تتعارض مع سياسة الحكومة وأبلغت عن البدء في تحقيقات قضائية واتخاذ إجراءات تأديبية ضد مرتكبيها . وعلاوة على ذلك ، فقد زار وفد من الرابطة التونسية لحقوق الإنسان المساجين الذين تُلقيت بشأنهم مزاعم بسوء المعاملة ووجدت أن الشائعات لا تقوم على أساس .

تركيا

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢٤٣ - في خلال عام ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص إلى حكومة تركيا ما مجموعه ١٤ نداءً عاجلاً لصالح الأشخاص الذين قيل إنهم اعتُقلوا والذين تمّ الإعراب بمصدهم عن مخاوف تتعلق باحتمال تعرضهم للتعذيب أثناء الاعتقال . وشرّد أدناه أسماء هؤلاء الأشخاص ، إلى جانب الردود المناظرة التي قدمتها الحكومة . ويُشار إلى التواريخ التي تمّ فيها إرسال النداءات العاجلة بين القوسين بعد الأسماء .

(٤) محمد سن وعبد القادر إردم ، ويحيى دينيز ، وعلي أتساي ، ومـراد أـتساي ، ونعمة الله سيميك ، وكاهت أكتاي ، وحمد الله أكتاي ، وحامد علي ، ومحمد علي ، وإيب ديمير ، وسنان آيبي ، وعلي أتاي ، وفتحي بيكر ، وأورهـان أوروغ ، وميزغن أونن ، ودميران أونن وعثمان كراكاس (وجميعهم من مدينة ديريك ، القريـبة من ماردين) ومحمود أكتاس ، ومحمد صالح أبلو ، ومحمد صالح دار وبرزام أبلو (من قريـبة داربست ، القريـبة من ديار بكر) (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) .

١١ قيل إنه تمّ القبض على جميع هؤلاء الأشخاص في بداية عام ١٩٩١ . وأعقب حالات التوقيف هذه على ما قيل وفاة مواطن آخر في ديريك أثناء التحفظ عليه ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وهو يعقوب أكتاس ، الذي كان قد سبق احتجازه واقتياده إلى مقر الدرك في ماردين . وقيل إن تشريحا للجثة أُجري في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أثبت وجود إصابات جسيمة في الرأس والكتفين مع وجود تمزقات وسحجات . وقد اعتُقل الشقيقان الأكبر والأصغر ليعقوب أكتاس ، اللذان لم يـسرد اسمهما ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في ديريك أيضا .

١٢ وفيما يتعلق بهذه الحالات ردت الحكومة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ بأن ظروف وفاة يعقوب أكتاس رهن التحقيق وأن أيّاً من أشقائه لم يـمقتل . وفيما يتعلق بالأشخاص من قرية ديربيست ، تمّ التأكيد بأنه لا توجد قرية بهذا الاسم وأن أيّاً من الأسماء التي أوردها المقرر الخاص في رسالته باعتبارهم سكاناً لتلك القرية لم يرد في سجلات السلطات المعنية المتعلقة بالأشخاص المتحفّظ عليهم . أما جميع الأشخاص الآخرين الواردين في الرسالة فإنهم إما لم يُعتقلوا ولم يـضـمـعوا للتحفظ قط ، وإما تمّ الإفراج عنهم .

(ب) ابراهيم بنگول ، وكافيدان كوكاكار ، وميتين غونايدين ومحمد توسكو

(٢٦ آذار/مارس ١٩٩١) .

١١ احتُجز هؤلاء الأشخاص كما قيل في أنقره يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩١ أو بالقرب منه واقتيدوا إلى الفرع السياسي بمقرّ شرطة أنقره . وقيل أيضا إن طالب طبّ ، يُدعى بركان التنباس ، قد مات يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في المستشفى بعد احتجازه في حبس إنفرادي لمدة ستة أيام في الفرع السياسي السابق ذكره لمقرّ شرطة أنقره وأن السيد التنباس قد تعرّض بناء على قول زملائه المحتجزين للتعذيب بقسوة أثناء احتجازه .

١٢١ وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بالتهم الموجهة إلى الأشخاص السابق ذكرهم وبحالة الدعاوى القانونية المقامة عليهم . وفيما يتعلق بمزاعم التعذيب للسيد إبراهيم بنغول والسيد حبيب كافيدان كوكاكار أشارت الحكومة إلى أن هناك تحقيقاً جارياً . وذكرت الحكومة عن حالة السيد برثان التنباس أنه أُضرب عن الطعام ومات في المستشفى نتيجة لقصور في القلب بسبب تشبّع رئتيه بالسوائل نتيجة لانعدام التغذية .

(ج) أحمد سيّد أحمد ، وداريوس لورستاني ، ومانيج ماهكار سالياني ونادر هوداباناني وعباس روستامي غومي وحامد حامديان ومهدي جوادي نوجاد وسيّد منيريراد وبيجان بارزينمير وصمد ماسدبان (١٨ آذار/مارس ١٩٩١) .

١١١ قيل إنهم جميعاً لاجئون سياسيون إيرانيون اعتقلهم في حوالي ٢ آذار/مارس ١٩٩١ الفرع السياسي للشرطة واقتيدوا إلى مقر شرطة أنقره .

١٢١ وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن هؤلاء الأشخاص تمّ التحفظ عليهم بتهمة إنشاء منظمة إجرامية . وقد تمّ التحقيق معهم في مكتب المدعي العام بمحكمة أمن الدولة بأنقره وتمّ الإفراج عن معظمهم في ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ . وأقام المدعي العام دعوى قانونية عمومية ضد أربعة أشخاص (السادة أحمدي وغالامين وبييرزمنمير وكارداستامي) . وتمّ التأكيد على أن أيّاً من الأشخاص الوارد ذكرهم في الرسالة لم يتعرض لسوء المعاملة . وأُرفقت نسخ من التقارير الطبية الصادرة عن إدارة الطب الشرعي (مكتوبة باللغة التركية) .

(د) الدكتور سيمال كهرمان ، رئيس رابطة حقوق الإنسان ، فرع نصيبين ، وميسيت أكغون ، صحفي وعضو رابطة حقوق الإنسان ؛ وسليمان بالان (عضو رابطة حقوق الإنسان) ؛ ومحمد بيكال ، (عضو رابطة حقوق الإنسان) ؛ وعبد الحميد أعلان (عضو رابطة حقوق الإنسان) ؛ ومهيتين أنتير ، (عضو رابطة حقوق الإنسان والمجلس البلدي لنصيبين) ؛ وسوكرو إكمين ، (عضو بلدية ماردين) ؛ وأيدين دوغان ومحمد أورهان (٢٧ آذار/مارس ١٩٩١) .

١١١ احتُجز الأشخاص المذكورون أعلاه يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ ، في أعقاب حادثة جرت في اليوم السابق تم فيها إطلاق النار على خمسة أعضاء في حزب العمال الكردي أثناء اشتباك بالقرب من مدينة أوميرلي وتم دفنهم على عجل . وقيل إنهم قد أُخذوا إلى مقر فرقة الدرك في ماردين حيث كانت تسري تشريعات الطوارئ .

١٢١ وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه تم في أعقاب استجواب وتحقيق حسب الأصول ألقاء القبض على ميرست أكفـون وسليمان بالان ، والإفراج عن الآخرين . وأثبت تحقيق جرى أنهم لم يتعرضوا لأي نوع من المعاملة غير القانونية أثناء التحفظ عليهم وأكدت التقارير الطبية هذه النتائج . وعلاوة على ذلك ، فإن أيأ من الأشخاص المعنيين لم يطلب رؤية محام أثناء فترة التحفظ .
(هـ) زينب الدوغان (هـ نيسان/أبريل ١٩٩١) .

١١١ قيل ان الطالبة المذكورة أعلاه قد احتجزت في أنقره في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١ أثناء مظاهرة طلابية واقتيدت إلى الفرع السياسي في مقر شرطة أنقره . وقيل أيضا إنه قد سبق اعتقالها في تمـوز/يوليه ١٩٨٨ وتعرضت لسوء المعاملة . ويُقال إن تقريراً من معهد الطب الشرعي مؤرخاً في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، يؤيد مزاعمها .

١٢١ وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١ ردت الحكومة بأنه قد تم التحفظ عليها بسبب اشتراكها في اجتماع دعائي انفصالي غير قانوني وأفرج عنها في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١ . ولم تطلب أثناء التحفظ عليها رؤية أقربائها أو محاميها . وتشبهت تقارير طبية أنها لم تتعرض لأي نوع من المعاملة غير القانونية .

(و) ديفريم سيزين ، ومراد أوزتورك وأولكار كاراييل (١٣ أيار/مايو ١٩٩١) ، وهم طلاب تم اعتقالهم في ١ أيار/مايو ١٩٩١ في استانبول ، بمناسبة أنشطة متعلقة بوعيد العمال . وقيل إن الأولين قد اقتيدا إلى الفرع السياسي بمقر شرطة استانبول ، في حين تم التحفظ على أولكار كاراييل في نقطة كاديكوي في استانبول .

(ز) عمر أوزير ، ورئيسة آلتين ، وفايق يلماز ، ومحمد سيليك ، وسيدلال سيسيك ، وابراهيم غوقلو ، وأحمد أوزهان ، وبدري اريدم ، وإسماعيل إسميري ، ونظيم أوزكان ، ونوري إريدم ، ١٢ عاماً ، وصديقة بيستاس ، ١٣ عاماً ، واسماعيل أولكساي آران ، وفيدان يابانييري (٢٣ أيار/مايو ١٩٩١) .

١١١ فيما يتعلق بالأشخاص العشر الأوائل المذكورين أعلاه ، وهم قرويون من بايمالي بالقرب من سيرت ، قيل إنهم قد أُرغموا في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩١ على قضاء ساعات الليل في خندق يقع إلى شرق نقطة درك القرية ، وأنهم قد استخدموا كحاجز بشري ضد هجوم محتمل من مغاوير حزب العمال الكردي . وكانت قوة درك قد احتجزت سيرت نوري إريدم وصديقة بيستاس من قرية بايمالي نفسها منذ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ . واحتجز اسماعيل أولكاي آران وفيدان يابانييري ، الطالبان بجامعة ديار بكر ، يوم ١ أيار/مايو ١٩٩١ ؛ ولم يتم

الإفراج عنهما بعد حضورهما جلسة محاكمة وأنكرت السلطات المحلية
أنهما معتقلان . ومن المعتقد أنهما قد أعيدا إلى تحفظ الشرطة
لإجراء مزيد من التحقيقات .

وبموجب رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ردت الحكومة فيما
يتعلق بإسماعيل أولكاي وفيدان يابانييري بأن هذين الشخصين قد
ألقي القبض عليهما وتمّ التحفظ عليهما لاشتراكهما في مظاهرة غير
قانونية في شوارع في ديار بكر يوم ١ أيار/مايو ١٩٩١ ومقاومتهم
للشرطة . وتمّ الإفراج عنهما في ٧ أيار/مايو ١٩٩١ من جانب مكتب
المدعي المختص في ديار بكر . وهكذا فإن الزعم بأنهما قد أعيدا إلى
التحفظ بعد جلسة المحاكمة لا يقوم على أساس . وفيما يتعلق بعمـر
أوزير ورسيت آلتان وفايق يلماز ومحمد سيليك وسيلال سيشيك وإبراهيم
غوكلو وأحمد أوزهان وبدري إيرديم وإسماعيل إسميراي ونازين
أوزخان ، قالت الحكومة إن المزاعم القائلة بأن هؤلاء الأشخاص قد
أسيئت معاملتهم واستخدموا كحاجز بشري ضد هجوم محتمل للإرهابيين لا
تقوم على أي أساس . وأخيرا ، ذكرت الحكومة فيما يتعلق بمديقة
بيستاس ونوري إيرديم إن تاريخي مولدهما هما ١٩٧٣ و ١٩٧٥ على
التوالي . وقد شاركا في أنشطة جماعة إرهابية لفترة من الوقت ، وتم
القبض عليهما بعد عودتهما إلى قريتهما . وقد قدما بعد
استجوابهما إلى المحكمة ، التي قررت ضرورة بقائهما رهن الحبس .
وتشهد التقارير الطبية المتعلقة بهما أنهما لم يتعرضا لسوء
المعاملة .

(ج) بربارا أناكيسلر (٤ حزيران/يونيه ١٩٩١) ، مواطنة سويسرية قيل إنها
اعتقلت في استانبول في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ واقتيدت إلى الفرع السياسي الأول في مقر
شرطة استانبول . وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بالظروف
التي تم فيها اعتقال الشخصية المشار إليها أعلاه ، وتم التأكيد ، في جملة أمور ،
على أن القنصل السويسري العام ومحامي بربارا أناكيسلر قد زارها . وفي نهاية
فترة الاعتقال ، فحصها الخبراء من دائرة الطب الشرعي لاستانبول ، وشهدوا بأنها لم
تتعرض لأي نوع من سوء المعاملة . وعلاوة على ذلك ، تم إرفاق نسخة من مقال بصحيفة
يومية سويسرية مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ تؤكد أن الانسة كيسلر أبلغت نائب القنصل
السويسري ، الذي حضر لزيارتها في سجنها ، أنها لم تتعرض لسوء المعاملة منذ القبض
عليها ، قبل ١٠ أيام .

(ط) كافيدان كوكاكار ، ومراد ديمير ، وبيدي ياراييكي ، وديمير تزل ،
وتولاي أفكي ، وفاطمة أوكالان ، وهاتيس سونا ، وأوميت سونا ، ونكمي سونا ولطفلي
طوبال (٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١) .

١١

قيل إن جميع الأشخاص المذكورين أعلاه ، إلى جانب عدة أشخاص آخرين لم ترد أسماءهم ، قد احتجزوا في عمليات للشرطة في أنقرة باستانبول في أعقاب اغتيال اللواء اسماعيل سلون في أنقرة يوم ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، وانهم اقتيدوا إلى مقر شرطة أنقرة . وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ تم اعتقال مراد ديمير ، المحامي ، وعضو الجمعية القانونية المسماة هالكين حقوق بوروسو ، وكافيدان كوكاكار ، الرئيس السابق لرابطة التضامن لأقارب المساجين (الذي أرسل المقرر الخاص بشأنه نداء عاجلا في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ وتلقى ردا مؤرخا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١) (انظر الفقرة ٢٤٣(ب) أعلاه) ، وذلك أثناء حملة للشرطة على الجمعية . وقيل إنهما كانا من بين عدة معتقلين قدمتهم السلطات إلى الصحافة في ١٩ حزيران/يونيه باعتبارهم أعضاء مزعومين في تنظيم ديف صول غير القانوني ومشتبها في اشتراكهم في تنظيم أنشطة مسلحة . وتم في استانبول ، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، احتجاز ديديز تزل وهو صحفي تابع لجميع المحاكمات في محكمة استانبول العسكرية منذ الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠ . وقيل أيضا إن الطالبات التي قدمها المحامون لمقابلة المعتقلين الثلاثة المذكورين أعلاه رفضها المدعي العام .

١٢

وبموجب رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن السيدات هوميت سونا ، وهاتيس سونا (سابيين) ، وفاطمة أوكلان وتولاي أفكي تم التحفظ عليهن في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والتخفظ على نيكمي سونا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ وعلى لغتو طوبال في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ وعلى بيدي يارايكي في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ومراد ديمير وحبیب كافيدان كوكاكار في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ودينيز تزل في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وقد تم الافراج عن فاطمة أوكلان وتولاي أفكي في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩١ . أما لغتو طوبال وأوميت سونا وهاتيس سونا (ساهين) ومراد ديمير وبيدي يارايكي ودينيز تزل وحبیب كافيدان كوكاكار فقد تم تقديمهم إلى محكمة أمن الدولة بأنقرة وكانت التهم الموجهة إليهم كما يلي:

لغتو طوبال: تقديم متفجرات وذخيرة إلى المنظمة غير القانونية "ديغريميكي سول" ، التي كانت عضوا بها ؛ وتزويد زعيم المنظمة بمسدسات استخدمت في قتل اللواء تيميل سنغوز ؛ وجمع معلومات للتحضير لاغتيال اللواء اسماعيل سيلون ؛

أوميت سونا: عملت كوسيط لحمل عدنان تيميز ، أحد الأشخاص المسؤولين عن قتل اللواء سنفوز ، على الانضمام إلى المنظمة غير القانونية "ديفريمكي سول" ، وساعدت عدنان تيميز على إعداد أحد المسدسات التي استخدمت لقتل اللواء سنفوز ؛

نيكمي سونا: تقديم أحد المسدسات التي استخدمت لقتل اللواء سنفوز ؛ مراد ديمير ، وبيدي ياراييكي ودينيز تزل ، وحبيب كافيدان كوكاكار: العمل كحملة رسائل للمنظمة غير القانونية "ديفريمكي سول" والانضمام كأعضاء إليها ؛

هاتيس سونا (ساهين): الانضمام كعضو إلى المنظمة غير القانونية ديفريمكي سول ؛

وأضافت الحكومة ، أنه في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ قررت المحكمة الإفراج عن حبيب كافيدان كوكاكار لعدم وجود الأدلة والتحفظ على الباقين . وثبت أن الأشخاص المعنيين لم يتعرضوا لسوء المعاملة أثناء وجودهم في تحفظ الشرطة . وأحال مكتب المدعي العام لأنقرة الملف المتعلق بالزعم بتعرض حبيب كافيدان كوكاكار للتعذيب إلى نيابة أنقرة . ويتابع مكتب المدعي العام تحقيقاته في المزاعم المتعلقة بتعذيب كل من بيدى ياراييكي وتولاي أفكي وهاتيس سونا ونيكمي سونا ومراد ديمير ودينيز تزل وفاطمة أوكالان وأوميت سونا ولفطو طوبال .

صلاح الدين سنفيز (١٣ عاما) ، وخليل بردو وسكرو كيل (٥ تموز/

(ط)

يوليه ١٩٩١)

تم احتجاز الأشخاص المشار إليهم أعلاه في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ بواسطة الدرك في قرية اركنت ، القريبة من بيرفاري ، واقتيدوا إلى مركز الدرك في دوغنكا . وتم تحويلهم بعد ذلك إلى مقر الدرك في بيرفالي .

١١

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه قد تم التحفظ على هؤلاء الأشخاص في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ لقيامهم بمساعدة المنظمة الارهابية وإيواء أعضائها . وتم تقديمهم إلى مكتب المدعي العام الذي قرر الإفراج عنهم في ١ تموز/يوليه ١٩٩١ . ولم يطلبوا الاتصال بمحام أثناء فترة التحفظ عليهم . وتشهد التقارير الطبية بأنهم لم يتعرضوا لسوء المعاملة أثناء تلك الفترة وتوضح بطاقة هوية صلاح الدين أنه من مواليد ١٩٧٢ .

١٢

سفجي إردوغان ، وكافيدان كوكاكار ، وفاطمة بطار ، وعلي كسكي ،

(ك)

وافطمة غولتن سيسين ونيلوفر ألكان (٢٣ تموز/يوليه ١٩٩١) . قيل إنه تم القبض على

النسوة الست جميعا في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أثناء عملية للشرطة اعقبها اغلاق مكاتب أوزغور - دير (رابطة الحقوق والحريات) في إستانبول ، وتم اقتيادهن إلى مقر شرطة إستانبول . وكان قد سبق احتجاز كافيدان كوكاكار في شباط/فبراير ١٩٩١ لمدة ٢٤ يوما وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ لمدة ١٥ يوما . وكانت ضمن عدة أشخاص ورد ذكرهم في النداءين الماجلين المؤرخين في ٦ آذار/مارس و٢٦ حزيران/يونيه (١٩٩١) .

(ل) توفيق أوزير (٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١) .

١١' عضو في رابطة حقوق الإنسان ورئيس حزب العمال الشعبي في سيرت ، وقد احتجزت الشرطة السيد أوزير في تلك المدينة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩١ . وقيل إنه تعرض للضرب بقسوة من الشرطة قبل اقتياده إلى الفسرع السياسي في مقر شرطة سيرت . وقيل أيضا إن عددا من المارة قد شهدوا عملية الضرب ، وأضافوا أن الشرطة هددت أيضا بقتله .

١٢' وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بـأن السيد توفيق أوزير تم التحفظ عليه بناء على أوامر من شرطة مقاطعة سيرت وتم إرساله إلى السجن بقرار من محكمة الشرطة في المقاطعة نفسها . وعقب التحقيق الذي أجراه مكتب المدعي العام في محكمة أمن الدولة بديار بكر ، أقيمت الدعوى ضده في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وهي تأخذ مجراها في الوقت الحالي . وبناء على تقرير تم وضعه بعد فحص طبي أجرته الإدارة الصحية لدى عرضه على مكتب المدعي العام لسييرت ، فلم تبد على السيد أوزير آثار للضرب أو استخدام القوة .

(م) مصطفى دالغيك ومحمد أورال ، المسؤولان بحزب العمال الشعبي ؛ وفاتوس بينر ، المسؤول التنفيذي بفرع إسكندرونه لهذا الحزب وإردوغان بينير ؛ وفاروق سويليميز ، المسؤول التنفيذي لفرع الإسكندرونه لهذا الحزب ؛ وحسين غوكالب ، رئيس فرع الإسكندرونه للحزب الاشتراكي ؛ وأليف ريحان ، ونغروز إيدار ، وتيبيت أيدار (١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) .

١١' وقيل إن هؤلاء الأشخاص التسعة كانوا من بين ٤٠ معزيا احتجزوا في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لدى حضورهم جنازة مناضل في حزب العمال الكردي ، واقتيدوا إلى مقر الشرطة في الإسكندرونه ، بمقاطعة سيرت ، جنوبي تركيا .

١٢' وبموجب رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بـأن هذا الموكب قد تحول إلى مظاهرة غير قانونية ، ألقى القبض خلالها على ٣٧ شخصا . وتم التحفظ على محمد أورال وفاروق سويليميز وأليف ريحان ضمن آخرين وقدموا إلى محكمة أمن الدولة في ملاطية . ولم يتم التحفظ على مصطفى دالغيك . وبناء على التقرير الذي وضعته عيادة الدائرة الصحية في ملاطية ، لم يكن هناك أي دليل على الضرب أثناء الفحوص الطبية للأشخاص الذين تم التحفظ عليهم .

(ن) حسين طورمان (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) الذي احتجز في استانبول يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وقيل انه محتجز في حبس انفرادي في مقر شرطة استانبول . وأضاف المصدر أيضا أن والد حسين طورمان ، السيد علي رضا طورمان ، احتجزته الشرطة قبل ستة أشهر ، وتم تعذيبه حتى وافق على أن تحصل الشرطة على عنوان نجله . وقيل إن موظفي الشرطة ظلوا يراقبون منزل حسين طورمان بصفة مستديمة أثناء اختفائه .

٢٤٤ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أرسلت حكومة تركيا رسالة إلى المقرر الخاص ردا على ندائه العاجل المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (انظر الفقرة ٨٦ من E/CN.4/1991/17) المتعلق بعدة أشخاص احتجزوا في استانبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وتم ابلاغ المقرر الخاص بأن هناك دعوى قانونية عامة مقامة ضد عدة أشخاص المذكورين في رسالته بتهم الانضمام إلى عضوية تنظيم غير قانوني مسلح وانتهاك قانون تكوين الجمعيات والاجتماعات . وقدم محامي اثنين من هؤلاء الأشخاص شكوى رسمية ، تزعم أنه قد منعت من الاتصال بموكليه رغم الإذن الصادر اليه من المدعي العام . وقد اتخذت الاجراءات القانونية الملائمة ضد المسؤولين المعنيين على أساس الشكوى المذكورة . وتم الافراج عن عدة أشخاص . وفيما يتعلق بزعم التعذيب الذي تعرض له هؤلاء الأشخاص أثناء احتجازهم ورد ما يلي:

"بدأ المدعي العام لإستانبول تحقيقا في المزاعم المتعلقة بسوء المعاملة لإمام فيدان ونازان سليكير ومصطفى ايسير وابراهيم ساهين وإيمان دوغوس وعلي دوغوس ونورتن ديمير وعلي تاسوزو ومدحت ظافر ونهاد أوزكان وزينب بولات وسنغول ميرت . ويجري في سياق هذا التحقيق الذي لم ينته حتى الآن النظر بشكل ملائم في التقرير الطبي الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ من دائرة الطب الشرعي في إستانبول فيما يتعلق بالأشخاص السابق ذكرهم" .

٢٤٥ - وأرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة تركيا بشأن السيد يافوز بينبسي ، بناء على قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٠/١٩٩٠ ، (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) .

الرسائل وردود الحكومة

٢٤٦ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة تركيا تحيل المعلومات الواردة التي تفيد أن أشخاصا تم الافراج عنهم بعد اعتقالهم في المقاطعات الجنوبية الشرقية من البلد للاشتباه في النشاط لصالح المنظمات الانفصالية قد زعموا أنهم تعرضوا ، أثناء الاحتجاز ، لتعذيب شديد . وذكر أشخاص في مناطق أخرى تم الافراج عنهم بعد احتجازهم للاشتباه في قيامهم بنشاط لصالح صنف أو منظمات يسارية غير قانونية مزاعم مماثلة . وشملت أساليب التعذيب الضرب ، والتعليق ،

والصدمات الكهربائية ، وعصر الخصيتين ، والتعريض لمياه مضغوطة ، والإرغام على شرب المياه المالحة والحرمان من الأغذية والمياه . وتم الإبلاغ عن حالات الأشخاص التالية أسماؤهم :

(أ) عثمان إيطار ، واسماعيل ايدين ، وخير الدين بوزكورت ، ومحمد سيرين آي ، وعيسى بوزكورت ، وعبد الرحمن ايغاز ، وصالح يالسين ، وحنيفي طوران ، الذين احتجزوا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٠ في ديار بكر وسيلغان ؛

(ب) مينسور أفزار وسنغول أفزار ، وهما سيدتان احتجزتا بين ٢١ و٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ مع ٣٠ شخصا آخر خلال عملية قامت بها قوات الأمن في بسميل وما حولها ؛

(ج) فاطمة تركاي ، وهي عضو في منظمة تضامن أقارب المساجين ويسار سيلوك ، طالبة بجامعة غازي ، بأنقرة . وكانت كلتاهما ضمن مجموعة من ١٣ شخصا تم احتجازهم في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أثناء عملية للشرطة في مكاتب مجلة تافير في أنقرة .

٢٤٧ - وزعم أيضا أن عدة قُصّر قد احتجزوا وتعرضوا للتعذيب بعد اتهامهم بعضوية الحزب الكردي الديمقراطي أو القيام بنشاط لصالحه . ووردت الأسماء التالية: ميسسوت اوزال ، ١٣ عاما ؛ ورحيم آي ، ١٥ عاما ؛ ولقمان اوزال ، ومصطفى بولاك ، وإلهان اوتزون وعبد الرحمن تاس ، وجميعهم يبلغون ١٦ عاما ؛ ورسيب اورهان وحسن دايان وكلاهما يبلغان ١٧ عاما .

٢٤٨ - وعلاوة على ذلك ، أُفيد أن عدة محتجزين قد ماتوا أثناء الاحتجاز أو عقب الافراج عنهم مباشرة ، نتيجة للتعذيب كما قيل . ووردت الأسماء والتفاصيل التالية:

(أ) ادريس كان ، أُلقي القبض عليه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ واقتيد إلى مركز شرطة اناضولوهيساري في استانبول . وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أُقتيد إلى السجن حيث مات بعد وصوله بفترة قصيرة ؛

(ب) توفيق تيمور ، أُلقي القبض عليه في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأُتهم بإقامة صلات مع الحزب الكردي الديمقراطي ، وتم تسليم جثمانه إلى أقاربه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛

(ج) بيرتان ألتونباس ، أُلقي القبض عليه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في أنقرة . وسُلم جثمانه إلى أقاربه في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . (وردت إشارة إلى حالته أيضا في نداء عاجل مؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٩١ وكان رد الحكومة مؤرخاً في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ (انظر الفقرة ٢٤٣ (ب) أعلاه)) ؛

(د) حيدر باسبوغور ، أُلقي القبض عليه لسرقته سجائر واقتيد إلى مركز شرطة أنافارتالار في أنقرة . وتم تسليم جثمانه إلى أسرته بعد القبض عليه بيومين . وأخطرت الشرطة أسرته أنه قد إنتحر ؛

(هـ) قاسم الراس ، أُلقي القبض عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وأُفـرج عنه في أوائل شباط/فبراير ١٩٩١ . ومات بعد ثلاثة أيام من الإفراج عنه . وبناء على فحص طبي كانت وفاته ناجمة عن نزيف في المخ بدأ قبل ذلك بشهر ، أثناء احتجازه ؛
(و) سيهان ساري الذي تعين لإيوائه في المستشفى لكسور في العمود الفقري نتجت كما قيل عن التعذيب أثناء الاحتجاز . ولم ترد أية تفاصيل أخرى .

٢٤٩ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ زودت الحكومة المقرر الخاص بمعلومات متعلقة بالتهم الموجهة إلى بعض الأشخاص السابق ذكرهم . ووردت التفاصيل التالية:

(أ) إسماعيل ايدين ، ومحمد سيرين آي ، وعيسى بوزكورت ، وعبد الرحمن ياراس ، وحزقي تورين ، وسنغيل آفير ، وفاطمان طوكي ويسار سيلشوك: شهدت التقارير الطبية بأن أيما من هؤلاء الأشخاص لم يتعرض لسوء المعاملة أثناء وجوده في الاحتجاز ؛
(ب) صالح يالسين ومينسور أفزار: لم يتم التحفظ قط على أي شخصين بهذين الاسمين ؛

(ج) ميسوت اوزال ورحيم آي ولقمان اوزال ومصطفى بولاك وإلهان اوزون وعبد الرحمن تاس ورسيب اورهان وحسن ديان ؛ لم يوجد اسم رحيم آي في أي من السجلات المعنية . ولم يكن أي من الأشخاص المعنيين دون سن ١٥ . وعلاوة على ذلك ، فإن أيما منهم لم يتعرض لأي نوع من المعاملة غير القانونية . ولم تجر إقامة أي دعوة عامة ضد ميسوت اوزال ولقمان اوزال . ورُفضت الدعاوى المتعلقة بمصطفى بولاك وعبد الواهب ايغي وحسن ديان ورسيب اورهان وإلهان أوزون وعبد الرحمن تاس ؛

(د) م . توفيق تيمورثاس: في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ تم احتجازه بسبب تعاونه مع زمرة غير قانونية من الإرهابيين . وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ اشتكى من ضيق في التنفس . ونقل بعد ذلك إلى المستشفى حيث مات نتيجة توقف نبض القلب . وأثبت التشريح وجود قصور وظيفي في رئتيه . وأجرت إدارة الطب الشرعي تحقيقاً طبياً أشمل ، ويبحث المدعي العام لسيرناك المسألة بصفة رسمية ؛

(هـ) بيرثان التوباس : الحالة موضع تحقيق ؛
(و) احسان باسبوغ: لم تنته بعد الدعوى العامة المقامة ضد الشرطيين المعنيين ؛

(ز) قاسم الراس: مات بعد اسبوع من الإفراج عنه . ونتيجة لشكوى مقدمة من شقيق السيد الداس قبل يوم من وفاته ، بدأ المدعي تحقيقاً في مزاعم تعذيبه . وبدأت إدارة الطب الشرعي تحقيقاً طبياً لتحديد سبب الوفاة ؛
(ح) سيهان ساري: لم يتسن العثور على إشارة لهذه الحالة في السجلات . وتلزم معلومات أدق بغية التمكن من مواصلة التحقيق ؛

(ط) عثمان إيطار وخير الدين بوزكورت: قررت المحكمة المختصة في ديار بكر في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ إطلاق سراحهما . وعندما اشتكى من سوء المعاملة ، أمر مكتب المدعي العام لديار بكر بإجراء تحقيق أولي مع المسؤولين المعنيين . ويجري البحث عن الشاكين لأخذ أقوالهما ؛
(ي) إدريس كان: بعد اتمام التحقيق مع مسؤولي الشرطة المعنيين ، تم إرسال الملف إلى المدعي العام لاستانبول .

٢٥٠ - وبموجب رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أحال المقرر الخاص إلى حكومة تركيا المعلومات التي تغيد أن التعذيب مستمر كجزء روتيني من تحقيق الشرطة في تركيا . وقد زوّد القانون الجديد لمكافحة الإرهاب ، الذي تم سنّه في نيسان/أبريل ١٩٩١ ، موظفي إنفاذ القوانين بحماية إضافية من إقامة الدعوى ضدهم لتهم التعذيب ، حيث نص بمفظة خاصة على عدم إقامة دعاوى متعلقة باشتراك موظفي الأمن في حوادث التعذيب أمام المحكمة أو إجراء التحقيق فيها دون موافقة اللجان التأديبية . وشملت أشكال التعذيب المستخدمة ما يلي: الضرب ؛ والتعريية من الشياح ؛ والصدمات الكهربائية ؛ والفلكة (أي الضرب على باطني القدمين) ؛ وعصر الأعضاء الجنسية ؛ ومحاولة الاغتصاب ؛ والاغتصاب ؛ وإقحام عصيّ في المهبل أو الشرج ؛ والحرمان من النوم ؛ والحرمان من الاغذية و/أو المياه ؛ والجر على الأرض ؛ والوضع في أحد الإطارات والضرب ؛ والنوم على أرض مبتلة ؛ والإرغام على الاستماع إلى تعذيب الآخرين ؛ وجعل أحد الأشخاص يبلق في فم الشخص ؛ والحرمان من الإذن باستخدام دورة المياه ؛ وجذب الشعر أو حرقه ؛ وتوجيه الاهانات والتهديدات . وقد أُنحلت الحاصلات التالية بمفظة خاصة:

(أ) عزت غوموشو وثامر تانريكولو ، تم القبض عليهما في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . وفي أثناء وجودهما في تحفظ الشرطة قبل نقلهما إلى سجن ديار بكر طراز - هاء ، قبل إنهما تعرضا لتعذيب شديد ، شربا مياه وجود دم في بولهما ؛

(ب) سيكان يلسين ، ومحمد غوفيل ، وموهيتين شيفيليك ، وآيس سلطان يازيكي ، وسيدات ايروزسوي وقد احتجزوا في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بموجب اتهام بالعضوية في تنظيم دفريميكي سول غير القانوني (اليسار الثوري) . وزعم أنهم تعرضوا أثناء وجودهم في تحفظ الشرطة لتعذيب شديد شمل الضرب ، ورش رذاذ الماء البارد المضغوط عليهما ، والضرب على باطن القدمين ، والتعليق من الرسغين وتوجيه الصدمات الكهربائية إلى الأصابع والأعضاء الجنسية ؛

(ج) سادات إسمير ، طالب بالثانوية ، تم القبض عليه كما قيل في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩١ واقتيد إلى مقر شرطة مكافحة الشغب في ديار بكر . وفي أثناء احتجازه تم تعريضه للصدمات الكهربائية ، ورش رذاذ الماء البارد المضغوط ، والتعليق من الرسغين وعصر الخصيتين ؛

(د) سنغيز غازيلي ، ١٨ عاما ، قيل إنه تم القبض عليه في تموز/يوليه ١٩٩١ في قرية أكبوداك في غزيانتيب ، بتهمة عضوية الحزب الكردي الديمقراطي . وزُعم أنه تعرض خلال ١٠ أيام للتعذيب ، الذي شمل الصدمات الكهربائية ؛

(هـ) حسني كيزيلكيا ، ١٢ عاما ، ومريم أورال ، ١٣ عاما ، ومونيغيسر أورال ، من قرية بيناردير في سافور ، بمقاطعة ماردين ، قيل إنه جرى تعذيبهم والاعتداء عليهم جنسيا في مقر الدرك بسافور ، عندما اقتيدوا إليه بتهمة عضوية الحزب الكردي الديمقراطي ؛

(و) اسلام آيسوي ، وعصمت آيسوي ، وإلهام آيسوي قيل إنه أُلقي القبض عليهم في ١١ أيار/مايو ١٩٩١ ، بعد هجوم شنه الحزب الكردي الديمقراطي في غورويماك ، في بليتييس . وزُعم أنهم تعرضوا في درك غيوروماك إلى التعذيب وأُرغموا على أكل براز الكلاب .

٢٥١ - وأحال المقرر الخاص أيضا إلى الحكومة معلومات إضافية تلقاها بشأن حالات الدكتور سيمال كهрман ، ومرسيت اكفون ، وسليمان بالان ، ومحمد بيصال ، وعبد الحميد آصلان ، وموهيتين أنتار ، وسكرو إيكمن ، وإيدين دوغان ، ومحمد اورهان (الذي وجده المقرر الخاص بشأنه برقية ، مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ إلى وزير الخارجية ، وقدمت الحكومة بصدده ردا ، مؤرخاً في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١) ومحمد ياغيز . وبناءً على معلومات لاحقة ، فإنه عندما تم عرض المحتجزين على رئيس نيابة ماردين في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، قدم خمسة منهم (دكتور سيمال كهрман ، ومرسيت اكفون ، وسليمان بالان ، ومحمد بيصال ، ومحمد ياغيز) شكوى رسمية بأنهم قد تعرضوا لتعذيب شديد أثناء التخطف عليهم . وشملت الأساليب التعليق من الرسفين ، والصدمات الكهربائية والضرب . وقيل أيضا إنه بالرغم من وجود علامات واضحة للتعذيب عليهم ، فإن إصاباتهم لم تُسجل أثناء الفحص الطبي .

٢٥٢ - وأُحيلت أيضا معلومات إضافية بصدد حالة بربرة آنا كيسلر (التي أُرسلت بصددها برقية مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ من المقرر الخاص إلى وزير الخارجية ، وقدمت الحكومة ردا ، مؤرخاً في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١) وبصدد الشهادة التي قدمتها لمحاميها . وبناءً على تلك المعلومات اللاحقة ، فقد اقتيدت الأنسة كيسلر معصوبة العينين إلى الفرع السياسي من مقر شرطة استانبول بعد أن احتجزت لأول مرة . وظلّت تستجوب وتعذب بصورة مستمرة لمدة ٤٠ ساعة . وشمل التعذيب تجريدها من ملابسها وتعليقها من عارضة ؛ وتوجيه صدمات كهربائية إلى بطنها وصدرها ورقبتها ؛ ورشها ببردًا من الماء البارد فيما بين الصدمات الكهربائية ؛ وإرغامها على الجلوس على مقعد وتعرضها لضربات شديدة على مؤخرة الرأس . وبعد فترة قصيرة جرى استئذان

التعذيب . وقالت إنه تمت معالجة جروحها بعد ذلك بسائل خاص للتعجيل بشفائها . ولم تتلق أية شهادة طبية من معهد الطب الشرعي الحكومي ولكن المحامين الذين زاروها في تحفظ الشرطة لاحظوا وجود علامات على راسيها ووجهها .

٢٥٣ - وفيما يتعلق بحالة سَيِّت سايت احمد (الذي تم بشأنه إرسال برقية مؤرخة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ من المقرر الخاص إلى وزير الخارجية ، وأرسلت الحكومة رداً مؤرخاً في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩١) ، فقد وردت معلومات إضافية أفادت أنه تعرض لضرب شديد لدى اقتياده إلى التحفظ . ولدى وصوله إلى الفرع السياسي من مقر الشرطة ، زُعم أنه قد ضرب إلى أن فقد الوعي ، وأُفاق ليجد نفسه عارياً وعليه رذاذ من الماء البارد بدرجة عالية من الضغط .

٢٥٤ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ قدمت الحكومة المعلومات التالية بصدد بعض الحالات التي أحالها المقرر الخاص في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ :

(أ) تم القبض على عزت غوموشو وتامر تانريكولو لجرائم تتعلق بالاشتراك في الدعاية وابتزاز الأموال من الأهالي لتنظيم الحزب الكردي الديمقراطي غير المشروع . وقد قُدموا إلى محكمة ديار بكر لأمن الدولة . وأُفرج عن تامر تانريكولو بعد تحقيق أولي . وبناء على التقارير الطبية ، لم يتعرض هذان الشخصان لسوء المعاملة ؛

(ب) أُقتيد سادات إسمير إلى التحفظ لجريمة الاشتراك في الدعاية لصالح تنظيم الحزب الكردي الديمقراطي غير الشرعي . وقد حوكم في محكمة ديار بكر لأمن الدولة وأُفرج عنه في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وبناء على التقرير الطبي عن الفترة التي قضاها في التحفظ ، لا يوجد أثر للضرب أو استخدام القوة في جسم سادات إسمير ؛

(ج) أُقتيد حسني كيزيلكايا ومريم اورال ومونيغير اورال إلى التحفظ في ٩ أيار/مايو ١٩٩١ لمحاولتهم الانضمام إلى قوات الحزب الكردي الديمقراطي في الجبال . وبعد أخذ أقوالهم ، تم الافراج عنهم في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ . ويجري التحقيق في الوقت الحالي في محكمة ديار بكر لأمن الدولة . وتشهد التقارير الطبية على عدم وجود دليل على الضرب أو استخدام القوة في أجسام هؤلاء الأشخاص ؛

(د) اسماعيل أكسوي وعصمت أكسوي وإلهان أكسوي: فيما يتعلق بالمزاعم بأن هؤلاء الأشخاص الثلاثة قد أُسيئت معاملتهم وأن محاولات قد بذلت لجعلهم يأكلون بسرار الكلاب أثناء وجودهم في التحفظ في بيتليس ، أعلنت المحكمة المختصة عدم اختصاصها بالمسألة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ وأحالت الملف إلى المجلس الإداري لبيتليس . ومن المحتمل ، بناء على نتائج التحقيق الذي سيجريه المجلس البلدي ، فتح تحقيق في المسألة ؛

(هـ) سيمال كهرمان ومحمد بيصال وعبد الحميد اصلان ومهيتين انتير وسكرو إيرين وآيدين دوغان ومحمد سيرين اورهان وميسيت اكفون وسليمان بالان ، أُلقي القبض عليهم في نصيبين وأُحيلوا إلى مردين ، حيث وضعوا رهن التحفظ للجرائم التالية: الانتماء إلى تنظيم الحزب الكردي الديمقراطي غير الشرعي ، والإيواء والاستقبال والدعاية لصالح الحزب نفسه . وفي ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أرسل سيمال كهرمان ومحمد بيصال وميسيت اكفون وسليمان بالان إلى السجن ، في حين تم الافراج عن الآخرين . وتواصل محكمة ديار بكر لأمن الدولة التحقيق في القضية . ومن بين المتهمين ، فقد قال محمد بيصال وسليمان بالان ومحمد ياغيز واحمد ييغيت وهارون بوسكورت في بياناتهم أمام محكمة ماردين القضائية إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أثناء استجوابهم وقدموا شكوى . وبعد التحقيق في الشكوى ، أُحيل الملف إلى مجلس بلدية ماردين . ومن المحتمل بعد فحص الملف إجراء تحقيق آخر . ولم يقدم سيمال كهرمان ومارسيت اكفون أية شكوى أو بيان يتعلق بتعذيبهم أو إساءة معاملتهم ؛

(و) باربارة كيسلر: قابلت باربارة كيسلر أثناء التحفظ عليها القيد السويصري العام ومخامياها . ويشهد التقرير الطبي الذي وضعته الهيئة الطبية الشرعية لاستانبول في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ في نهاية فترة التحفظ عليها ، بعدم وجود آثار للضرب أو استخدام القوة في جسمها . وهي لم تستأنف أمام السلطات القضائية فيما يتعلق بأية تهديدات ترمي إلى منعها من التحدث عما جرى لها في السجن ؛

(ز) سَيت سايت أحمد: بناء على المعلومات المتاحة ، فقد قبلت النرويج هذا الشخص كلاجئ .

أوغندا

النداءات العاجلة

٢٥٥ - في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة أوغندا بشأن ثلاثة أعضاء في الجمعية الوطنية قيل إنهم قد احتجزوا وربما كانوا يتعرضون للتعذيب: وهم أومارا آتوبو ، وإيرين آبيو جولو ، وزخاري أولوم . وهم من الشيوخ وزعماء الطوائف في مقاطعات ليرا وغولو وكيثغوم في أوغندا الشمالية ، وقد اتهموا بالخيانة في ٨ أيار/مايو ١٩٩١ في المحكمة القضائية الأولى في كمبالا . وكانوا بين عدة مئات من الأشخاص قيل إنه أُلقي القبض عليهم منذ نهاية آذار/مارس في عملية عسكرية كبيرة شمالي البلد واحتجزوا بعد ذلك دون اتهام أو محاكمة قيد التحفظ العسكري . وقُدّم أومارا آتوبو وزخاري أولوم وإيرين آبيو جولو مع ١٥ شخصا آخر إلى

المحكمة ، بمن فيهم المفوض السامي الاوغندي السابق في لندن ، أندرو آديمولا ، وأحد الساسة ، هو تيبيريو أتووما أوكيني . وقيل أن أومارا آتوبو وزخاري أولوم وإيريين آبيو جولو كشفوا علامات تدل على أنهم قد ضربوا وأسيتت معاملتهم أثناء وجودهم رهـن التحفظ العسكري . وعلاوة على ذلك ، فقد زعم أن المساجين الآخرين المتحفظ عليهم قد ضربوا وأسيتت معاملتهم وأن المساجين حرموا من الغذاء .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢٥٦ - في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصدد الأشخاص من الاصل الارميني التالية أسماءهم الذين قيل إنهم قد أُلقي القبض عليهم في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في قرية كاجافان ، في إقليم مارتاكرت في كاراباخ: أ. سركيان ، ون. دانييليان ، ول. غاسباريان وف. كوشريان ، وأ. بابايان ، وأ. دانييليان وس. ستيبانيان ، وم. سانيان ، وف. غبريليان . وزُعم أن هؤلاء الأشخاص قد أُلقي القبض عليهم أثناء عملية قامت بها القوات التابعة لوزارة الداخلية ، وإنهم قد احتجزوا ، دون اتهام في سجن شوشي في أذربيجان . وزُعم أيضا أنهم قد تعرضوا للتعذيب ، بما في ذلك الاغتصاب والضرب ، وذلك فيما يفترض لانتزاع الاعترافات منهم . وقيل إنهم في حالة خطرة وتم الإعراب عن مخاوف بأنهم قد يتعرضون للتعذيب مرة أخرى .

٢٥٧ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ زودت الحكومة المقرر الخاص بمعلومات مفصلة عن الحادثة التي أدت إلى اعتقال ٢٤ مواطنا يحملون الجنسية الأرمينية تم الإفراج عن ١٥ منهم في وقت لاحق . وذكرت أيضا أن الدعاوى الجنائية قد أقيمت ضد أ. سركيان ، وف. س. كوشريان ، وس. س. ستيبانيان ، وأ. ف. دانييليان وآخرين (المجموع تسعة) . وقد تم التحفظ عليهم جميعا كإجراء وقائي ولا يوجد أساس لتغيير هذا الإجراء الوقائي . ولم ترد من المتهمين أية شكاوى تتعلق بالتحيز في التحقيق أو استخدام تدابير تحقيقية غير قانونية .

الرسائل

٢٥٨ - في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحيل معلومات تزعم أن ممارسة التعذيب ضد المساجين الأرمينيين في أذربيجان مستمر . واقتبس المصدر مقتطفات من شهادة قدمها أربعة أطباء أرمينيين: هم فاليري خاتشاتوريان ، ٤٤ عاما ، من كاراباخ ، بأذربيجان ؛ وسركيس هاغوبيان ، ٥٣ عاما ، كبير الأطباء في مستشفى قرية غيتاشين في كاراباخ ، بأذربيجان ؛ وفارتان هوفهانسيان وغيغورك غريغوريان وكلاهما من أرمينيا . وقيل إن الأطباء الأربعة قد

شهدوا بأنهم ضربوا بشدة لمدة خمسة أيام تقريبا وإنهم قد احتجزوا في معسكر سجن مكشوف في حالة من العري الكامل ؛ وزُعم أنهم تعرضوا للأمطار وأرغموا على النوم عراة فوق أسرة معدنية عارية . وبناء على ما ذكره المصدر فقد كان الأربعة جميعا متورمي الوجوه ومصابين في أجسامهم في وقت الإفراج عنهم .

٢٥٩ - وزُعم أيضا ، على أساس شهادات قدمها مساجين سابقون أن أكثر أساليب التعذيب شيوعا للمساجين الأرمينيين في أذربيجان كانت هي الضرب الشديد ، الذي أسفر في كثير من الأحيان عن كسور في العظام وإتلاف للعمود الفقري والأجهزة الداخلية ، والسير فوق المساجين والتبول والتبرز عليهم . وكانت هناك أيضا مزاعم بأن الاغتصاب كان شكلا شائعا من التعذيب ، ولكن لم ترد تفاصيل أخرى . وزُعم أنه لم يسمح بتقديم أية عناية طبية . ووصف أحد التقارير ، الذي عرض الحالة في سجن شوشي ، كيف أن خمسين مسجوناً أرمينياً قد حشروا في زنزانة مساحتها ٩٥ متر مربع . وزُعم أن السجناء الأذربيجيين كانوا يتبولون على المساجين من فتحة في السقف .

٢٦٠ - ووردت حالات فردية تشمل بعض المقيمين في ستيباناكرت . وكانت تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم: زامانوف سافاريان ، وغاملت باغريان ، وغنادي آرثيونيان وولده البالغ من العمر ثلاث سنوات .

٢٦١ - وعلاوة على ما سبق ذكره تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن حالات عن سوء المعاملة أو وحشية الشرطة زعم أنها قد وقعت في أقاليم أخرى من الاتحاد السوفياتي . ووردت حالات عن الأفراد التالية أسماؤهم: يو بهتاشانوف ، ويوري ايفانوف ، وأولغا يانتشكو وغيناديان ماكاروف .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الرسائل

٢٦٢ - في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة المملكة المتحدة تحيل المعلومات التي تزعم أن السيد داميان أوستين ، ١٧ عاما ، أسيئت معاملته أثناء التحفظ عليه في مركز تحقيق للشرطة في كاسيلري (بلغاست) من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، ثم مرة أخرى من ١٧ إلى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١ . وزُعم أنه في الفترة الأولى لاحتجازه ، وجه إليه المخبرون عبارات مسيئة ، ولكموه وصفعوه وبصقوا عليه . وقال أيضا إن وجهه قد أحرق بإحدى السجائر وتكرر نزع سرواله وسرواله الداخلي ، ووجهت لالة سجائر نحو شعر عانته ووجه له المحققون تهديدات بالموت . وفي الفترة التي أعقبت الإفراج عنه وقبل القبض عليه للمرة الثانية ، زعم داميان أوستين أنه تعرض للتضييق عليه بشكل منتظم من الشرطة . وزُعم أنه في المرة الثانية لاعتقاله كانت توجّه له بانتظام لكمات في معدته ، وعلى رقبته وذراعيه ، ومؤخرة رأسه . وتسم

الضغط على منطقة أعضائه التناسلية مما أسفر عن نزفه الدماء ، وفي إحدى المرات ، علق من رقبتة بإحكام في أحد مقابض الأبواب إلى حد أنه اختنق وشعر أنه سيموت . وتوصل الطبيب العامل في كاسيلري وطبيبته الخاص ، بعد فحصه ، إلى أنه تعرض لسوء معاملة شديدة . وزعم السيد أوستين أنه قد تلقى ، قبل الإفراج عنه ، تهديدات بالقبض عليه مرة أخرى وبإعدامه من جماعة شبه عسكرية موالية للنظام .

فنزويلا

الرسائل وردود الحكومة

٢٦٣ - في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة فنزويلا تحيل المعلومات التي تلقاها والتي تزعم أن السجناء في معسكر عمل إل دورادو قد تعرضوا للتعذيب بما في ذلك الصدمات الكهربائية ولضربات بمناجل مغمورة بالبراز ، مما أسفر عن إصابتهم بجروح ملوثة . واسترعى الانتباه بصفة خاصة إلى حالة أميلكار رودريغيس ماسياس ، الذي وصفه الشاكون بأنه سجين سياسي . وتم الإبلاغ بأنه قد اقتيد في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ مع سجناء آخرين من زنزانته إلى موضع تم فيه تعذيبه بالصدمات الكهربائية والضربات والركلات . وجرى تعذيبه في حضور اثنين من الأطباء . وأرغم السجناء الآخرون أيضا على مراقبة ذلك .

٢٦٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ أرسلت الحكومة إلى المقرر الخاص المعلومات التالية التي قدمتها إدارة حقوق الإنسان في مكتب المحامي العام للحكومة:

"في آب/أغسطس ١٩٩١ ، تم نقل عدد من المساجين المحتجزين في سجن فنزويلا العام بناء على أمر وزير العدل إلى سجن إل دورادو ، لاتهامهم بسوء السلوك . وبعد نقلهم ، تلقت إدارة الادعاءات العامة شكاوى مختلفة من أفراد من أسرهم تفيد أنهم محتجزون في ظروف غير سليمة . واشتكوا أيضا من أنه قد أصبح من الصعب عليهم زيارة المساجين ، بعد نقلهم إلى إل دورادو . ونتيجة لهذه التقارير ، زارت لجان مختلفة من إدارة الادعاءات العامة السجن للتفتيش على الظروف التي احتجز فيها المساجين والحالة التي يعيشون فيها . وفي إحدى هذه الزيارات ، اشتكى أميلكار رودريغيس من أن الموظفين يسيئون معاملته ، ولكن لم يكن هناك دليل يدعم شكواه ولم يتسن العثور على دليل . وبعد ذلك ، وبناء على طلب من مكتب المحامي العام للحكومة ، نقلت وزارة العدل المساجين إلى المؤسسات التي جاءوا منها . وفي حالة أميلكار رودريغيس ، وهو ليس مسجوناً سياسياً كما يدعى في بعض الأحيان بل هو لص محكوم عليه ، فقد نقل إلى سجن إل جونكويتو ، حيث أعلن بنفسه منذ فترة وجيزة أنه في حالة ممتازة وأنه ليست لديه شكوى من الظروف التي يحتجز فيها ."

يوغوسلافيا

الرسائل

٢٦٥ - في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة يوغوسلافيا تحيل المعلومات التي تزعم وحشية الشرطة وإساءة معاملة الشرطة للأهالي في مقاطعة كوسوفو الصربية . وقد تم الإبلاغ عن الحالات المفصلة التالية:

(أ) عصمت صوبي: ضربه اثنان من ضباط الشرطة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بالعصي على ظهره وعنقه ويديه . وبناء على ما ورد ، لم يعد بوسع عصمت صوبي بعد ذلك المشي إلا بصعوبة وقد أصابته كدمات شديدة ؛

(ب) خيفات صديقا ، ٢٨ عاما ، صاحب متجر في غنجيلان ، وزعم أن الشرطة ضربته في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ وأنه تحتّم عليه البقاء في المستشفى حتى ٢٨ تموز/يوليه . وذكرت شهادة طبية صادرة من قسم الجراحة بكلية طب بريستينا أنه أُدخل إلى القسم بصفة عاجلة للعلاج من إصابات سببها الضرب ؛

(ج) الأستاذ علوش غاشي ، العميد السابق لكلية الطب بجامعة بريستينا: زعم أن ضباط الشرطة قد ضربوه في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .

زائير

النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢٦٦ - في ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا إلى حكومة زائير بشأن إيسولوموا إيا لينغانغا ، وهو ناشر ورئيس تحرير الصحيفة اليومية إيلينا . وبناء على ما ذكره المصدر ، فقد أُلقي القبض على السيد إيسولوموا في ١١ أيار/مايو ١٩٩١ بواسطة عدد من قوات الأمن ورجال الشرطة الذين يرتدون ثيابا مدنية ، أمام المبنى الذي يوجد فيه مكتب المدعي العام الحكومي في كينشاسا ، واقتيد بعد ذلك إلى جهة غير معلومة . وكان قد جرى تعذيب السيد إيسولوموا في فترة سابقة على اعتقاله ثم الإعراب عن مخاوف بأنه ربما كان يتعرض من جديد للتعذيب أو سوء المعاملة .

٢٦٧ - وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ أرسلت حكومة زائير إلى المقرر الخاص تقريرا أعده المدعي العام الحكومي بشأن السيد إيسولوموا . ويتضمن التقرير وصفا مفصلا للإجراءات التي يُدعى أنه ارتكبها وبالحفظ عليه وأتهامه . وبناء على التقرير ، فقد دافع عن السيد إيسولوموا أمام محكمة الاستئناف ١٠ محامين ، لم يثر أي منهم مسألة سوء معاملة موكله ، الذي كان حاضرا حسب الأصول أثناء المحاكمة . وطبقا للقانون ، فقد صدر أمر قانوني بالقبض على السيد إيسولوموا ، تم تنفيذه لدى مغادرته جلسة محكمة الاستئناف في ١١ أيار/مايو ١٩٩١ ، ثم تم تقديمه إلى أحد المسؤولين في إدارة الادعاءات العامة فيما يتعلق بنشر إشاعات كاذبة . وبعد أن قضى عطلة الأسبوع يومي ١١

و١٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، في سجن ماكالا ، مثل أمام مسؤول قضائي في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ واتهم بنشر إشاعات من شأنها نشر البلبلة والتحريض على التمرد ضد السلطات ، وتم فتح ملف جديد . ولم يتعرض للتعذيب في أي وقت ، ولم تصدر صحيفته . وواصل من سجنه التوقيع على المقالات ، التي كانت تنشر بانتظام في صحيفته ، والتي كتب فيها ، ضمن أشياء أخرى ، عن بعض الوقائع التي قال إنه لاحظها في السجن . وذكرت حكومة زائير أنه في الوقت الذي أرسلت فيه المعلومات (٢٠ أيار/مايو ١٩٩١) كان قد تم الإفراج عن السيد إيسولوموا بكفالة .

الرسائل

٢٦٨ - في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى حكومة زائير تحيل المعلومات المتعلقة بالزعم بالتعذيب والظروف البالغة القسوة للاحتجاز في سجن ماكالا المركزي في كينشاسا . وقيل إن السجناء يرغمون على النوم على الأرض وإنهم يقاسون من انعدام الظروف الصحية ، وانعدام الرعاية الطبية وسوء التغذية . وبناء على ما ذكرته المصادر ، فقد مات عشرة أشخاص نتيجة أسباب مختلفة تشمل السل والملاريا والإسهال وسوء التغذية ، فيما بين ٩ نيسان/أبريل و١٨ أيار/مايو ١٩٩١ ، ومات تسعة آخرون جوعا . وتم أيضا إرسال قائمة تضم ٢١ شخصا في سجن ماكالا تشير حالتهم الصحية أسبابا للقلق . وأرسلت أسماء هؤلاء الأشخاص جميعا إلى الحكومة .

٢٦٩ - وأفيد أيضا أن الدكتور لوسيلو سوكولكامو كبير الأطباء في سجن ماكالا ، قد ألقى القبض عليه في ٨ أيار/مايو ١٩٩١ لأنه رخص لأحد السجناء بالانتقال إلى المستشفى ، ثم قيل إنه قد انتهز الفرصة للهرب . وقيل إن الدكتور سوكولكامو محتجز في سجن ماكالا .

ثالثا - المتابعة للزيارات

٢٧٠ - في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١ أرسلت الحكومة التركية إلى المقرر الخاص نص الانظمة الجديدة التي أصدرتها وزارة الداخلية بشأن الإجراء الواجب أن تتبعه الشرطة لدى استجواب المشتبه فيهم وأخذ أقوالهم . وأهم أحكام هذا النص ، الذي أرسلته سلطات الشرطة في البلد في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، هي ما يلي:

- (أ) يجب إجراء فحص طبي للشخص المتحفظ عليه ، موثق بتقرير ، قبل استجوابه ، ثم بعد انتهاء استجوابه وقبل تقديمه إلى السلطات القضائية ؛
- (ب) لا ينبغي ، لدى الاستجواب ، تعريض المشتبه فيهم لأي تعذيب أو سوء معاملة أو ضغط جسماني أو نفسي ؛
- (ج) لا يستمر التحقيق لأكثر من أربع ساعات متعاقبة وثمان ساعات فسي اليوم . ويكون هناك فاصل قدره ساعتان بين دورتي الاستجواب لتمكين المشتبه فيهم من الطعام والراحة وما إلى ذلك ؛
- (د) ينبغي تسجيل أسماء الأشخاص الحاضرين للتحقيق ، ومضمونه والنعبارات التي قيلت بدقة لكي يتسنى أن تدرسها السلطة المختصة ؛
- (هـ) يتم إجراء الاستجواب في وضع الجلوس ؛
- (و) لا تكون هناك مشادة كلامية مع الشخص المستجوب ؛
- (ز) يوضع تقرير بعد انتهاء الاستجواب ويوقع عليه الأشخاص الذين اشتركوا فيه ، ذاكرين الغرض من الاستجواب وموعد بدئه وانتهائه .

٢٧١ - وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ أحالت حكومة الفلبين إلى المقرر الخاص نسخة من القانون الجمهوري رقم ٧٠٥٥ ، الذي وقعت عليه الرئيسة أكيكو كقانون في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ وعنوانه "قانون لتعزيز صدارة الحياة المدنية على العسكرية بإعادة الولاية إلى المحاكم المدنية فيما يتعلق ببعض الجرائم التي تشمل أفرادا من القوات المسلحة للفلبين ، وأشخاصاً آخرين يخضعون للقانون العسكري ، وأفراد الشرطة الوطنية الفلبينية ، وإلغاء بعض المراسيم الرئاسية لهذا الغرض" . وألغى الفرع ٣ من هذا القانون ، في جملة أمور ، المرسوم الرئاسي رقم ١٨٥٠ ، الذي كان يعطي المحاكم العسكرية الاختصاص في جميع الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة والشرطة . وأثنى المقرر الخاص على إلغاء هذا المرسوم في تقريره عن زيارته للبلد (انظر الفقرة ٢٦٩ من E/CN.4/1991/17) .

٢٧٢ - وأبلغت الحكومة المقرر الخاص أيضا بأنه قد تم التوقيع في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ من جانب اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان ووزارة الدفاع الوطني ، ووزارة العدل ، ووزارة الداخلية والحكم المحلي ، والشرطة الوطنية على مذكرة اتفاق يحدد الإجراءات الواجب اتباعها لدى الإفراج عن المحتجزين المتحفظ عليهم أو الأشخاص المتهمين بهدف تقليص حوادث الاختفاء إن لم يكن القضاء عليها كليا .

٢٧٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ أحوالت حكومة الغلبين إلى المقرر الخاص قائمة تضم أسماء ٤٤ من الأفراد العسكريين تمت إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البلد منذ ١٩٨٦ .

٢٧٤ - وبموجب رسائل مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وموجهة إلى حكومة بيرو و٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وموجهة إلى حكومتي هندوراس وغواتيمالا ، طلب المقرر الخاص مرة أخرى من هذه الحكومات إبلاغه بأية تدابير تكون قد اتخذتها طبقاً للتوصيات التي قدمت عقب زيارته إلى هذه البلدان (انظر الفقرة ١٨٧ من E/CN.4/1989/15 والفقرتين ٢١٦ و٢٥٤ من E/CN.4/1990/17) . وفي هذا الصدد ، أبلغت حكومة بيرو مركز حقوق الإنسان أنه قد تم سن المرسوم التشريعي رقم ٦٨٥ الذي يخول للمسؤولين من مكتب النائب العام الوصول إلى المنشآت العسكرية ومراكز احتجاز الشرطة في جميع المناطق في كل أنحاء البلد التي تُطبق فيها حالات الطوارئ بغية التثبت من حالة الأشخاص الذين تم احتجازهم .

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٥ - لا يكاد يوجد معيار قانوني دولي متفق عليه على نطاق واسع مثل حظر التعذيب ؛ ولا يكاد يوجد أي حق من حقوق الإنسان تشمله بمثل هذه الدرجة شبكة من الصكوك والآليات الدولية . فالتعذيب محظور بموجب جميع اتفاقات حقوق الإنسان العامة ، سواء كانت عالمية أو إقليمية . وبالرغم من ذلك ، فقد رُئي من الضروري عقد اتفاقيات خاصة تتناول التعذيب على وجه التحديد ركزت على تطبيق حظره ، سواء كان ذلك أيضاً على الصعيد العالمي أو الإقليمي . وقد أنشئت أجهزة لتقصي الحقائق أو الرصد بغية تعزيز آلية منع التعذيب . وتشمل هذه الأجهزة اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنسي بالمسائل المتصلة بالتعذيب . وعلاوة على ذلك نظمت المنظمات غير الحكومية حملات عالمية لإثارة انتباه الرأي العام والضغط على الحكومات بغية وضع حد لظاهرة التعذيب .

٢٧٦ - ولا شك في أن هذا الاستنكار العام للتعذيب الذي يتمثل التعبير عنه في هذه الشبكة من الصكوك والآليات ينبع من كون التعذيب واحداً من أكثر الانتهاكات المشينة لحقوق الإنسان . فاحترام الكرامة الإنسانية يكمن في أساس حقوق الإنسان جميعها ، كما يتجلى في الفقرة الأولى من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛ والتعذيب هو النقيض المطلق لهذه الكرامة .

٢٧٧ - ويمكن تقديم تفسير جزئي لاستمرار ممارسة التعذيب على نطاق واسع بكون هذه الممارسة تتعلق بأحد حقوق الإنسان التي يمكن انتهاكها بسهولة بالغة ، لأنها أكثر انتهاكات حقوق الإنسان خفاء . فالتعذيب يجري عادة أثناء العزل ، في زنزانية الاحتجاز ، وفي غرفة التحقيق ، وفي غرفة التعذيب . وعلاوة على ذلك ، فهو لا يرتبط بهوية محددة : إذ نادراً ما يرى الضحية وجه معذبه ، لأنه يكون في معظم الحالات معصوب العينين أو مغطى الرأس . ويحرم الإنسان عمداً من أول شرط لاحترام المتبادل ، أي الاتصال عن طريق الرؤية . ويتم تحويل الضحية إلى شيء مجرد . والقائم بالتعذيب محجوب عن ضحاياه ، ولكنه غالباً أيضاً ما يكون محجوباً عن أفراد مجتمعه . ولا يعرف وجهه غير زملائه في ارتكاب التعذيب . فالمُعذَّب جزء من عصابة . وبما أنه ما من إنسان يولد معذباً فهو يُجتنب إلى شبكة تحتويه تدريجياً ولكن دون هوادة ولا يكاد يستطيع أن يجد منها فكاكاً . وفي داخل المجموعة الثانوية التي ينتمي إليها ، يجري تفسير عقلاني للتعذيب: ويجد مرتكب التعذيب الحجج ليبرر لنفسه المنطق الداخلي لسلوكه .

٢٧٨ - وفي سياق مشروع بحثي اضطلعت به المشاريع المتعلقة بالدراسة المتعددة التخصصات للأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان ، في جامعة لايدن (هولندا) ، بغية استكشاف أسباب التعذيب ، تم إجراء محاورات مع ٤٩ ضابطا عسكريا في أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية اشتهرت خلال السبعينات والثمانينات بممارسة التعذيب . ولم يكن أي من هؤلاء الضباط مسؤولا عن ممارسات التعذيب أو عن المشاركة فيها بنشاط . ولم ينته بعد المشروع البحثي ، ولكن اتضح من المحاورات أن استخدام التعذيب كان ينظر إليه بلا استثناء باعتباره الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحقيقة بسرعة ، وأن السرعة كانت تعتبر جوهرية . وذكر الافراد أن "الخصوم" (سواء كانوا من وحدات المفاوضين أو "الإرهابيين") كثيرا ما كانوا يهاجمون بعنف أفراد القوات المسلحة بل وأقاربهم ويقتلونهم . وبما أن "الخصم" عادة ما كان مدربا تدريبيا جيدا على الصمود أمام أساليب التحقيق العادية ، فقد كانت الطريقة الوحيدة لانتزاع المعلومات الحيوية لحماية أرواح المجموعة التي ينتمي إليها الفرد هي التعذيب . ويرد التفسير العقلاني والتبرير لاستخدام التعذيب بصورة ضمنية فيما يلي: "المسألة هي إما هم أو نحن" . ولكن هذا يفسر أيضا الحلقة المفرغة البشعة التي يفضي إليها التعذيب . إذ نظرا إلى أنه لا يسهل التعرف على الخصم في حالة الحرب الأهلية أو النزاع الأهلي ، فقد يكون كل فرد لا ينتمي "إلينا" بوضوح ، واحدا "منهم" . وبناء عليه ، يصبح كل مواطن أو عابر بري معرضا للتعذيب ، لا سيما أولئك الأشخاص الذين يعلنون تقديمهم للنظام القائم أو الذين يتبنون قضية الأشخاص الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك . ويُعتبر أنصار حقوق الإنسان والمحامون عن حقوق الإنسان جزءا "منهم" لأنهم ليسوا جزءا "منا" . وما أن يتم التفسير العقلاني للتعذيب واعتباره مبررا في حالات محددة ، حتى يصبح مبررا في الحالات الأخرى أيضا . وتتسع دائرة الضحايا المحتملين للتعذيب بالتدريج أكثر فأكثر ويصبح التعذيب عادة . وبما أنه ذو طابع خفي ، تكون فرص تحميل المسؤولية لمرتكبي التعذيب صغيرة نسبية ، حتى لو كانت السلطات مستعدة لملاحقتهم .

٢٧٩ - وقد كررت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٩/١٩٩١ الإعراب عن بالغ قلقها إزاء ما يترتب من أثر ضار بالتمتع بحقوق الإنسان على أعمال العنف المستمرة التي ترتكبها في كثير من البلدان مجموعات مسلحة ، بصرف النظر عن أصلها ، وتزرع الرعب بين السكان ، والتي يرتكبها تجار المخدرات . والواقع أنه مما يشير القلق العميق أن تتعرض حقوق الإنسان للانتهاك بأقصى درجة من الوحشية على هذا النحو ، على يد جماعات تدعي أنها تقاتل من أجل قيام مجتمع أفضل وأكثر اتساقا مع متطلبات العدالة . فأفعالها هي النقيض الصارخ المطلق لادعاءاتها وينبغي إدانة هذه الأفعال صراحة ودون تحفظ . على أن مثل هذه الأفعال لا يمكن أن تكون عذرا لأفعال مماثلة من جانب السلطات . وجميع المصوك الدولية تنص صراحة على عدم وجود مبرر أيما كان للتعذيب ؛ ولا يمكن تعليق الحظر للتعذيب حتى في ظل حالة للطوارئ . وهناك سبب وجيه تماما لهذا الحظر غير المقيّد: إذ أن الأمن الوطني لا يمكن قط أن يكون هدفا في ذاته وإنما ينبغي

تحقيقه من أجل رفاه البشر ؛ والأمن الوطني الذي يتحقق على حساب احترام حقوق الإنسان يتحول إلى مسخ لذاته .

٢٨٠ - وفي الظروف التي تمارس فيها السلطات التعذيب أو تتغاضى عنه ، يشكل القضاء آخر ركيزة لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين . ومع ذلك ، فمن المفجع ملاحظة أن القضاء لا يبدو في كثير من الحالات مدركا للدور الذي يمكن أن يلعبه لإعلاء حكم القانون . ويتضح من كثير من التقارير القطرية أن الهيئات القضائية كثيرا ما تعتقد أن حيادها يمنعها من اتخاذ موقف عندما يكون هناك شقاق عميق بين السلطات وجزء من رعاياها فقد الشعور بالحماية ، بل يشعر بالاحترام بأنه مهدد من هذه السلطات . ولكن ينبغي ألا يغيب عن بال القضاء ، على نحو ما يرد في المبدأ ٦ من المبادئ الأساسية المتعلقة باستقلال الهيئة القضائية ، والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٤٠ و ١٤٦/٤٠ ، "إن مبدأ استقلال السلطة القضائية يخول هذه السلطة ويطلبها بأن تكفل إجراء الدعاوى القضائية على نحو منصف واحترام حقوق الأطراف" . وحتى في الحالات التي لا تُقام فيها دعاوى قضائية ضد مرتكبي التعذيب ، إما لتعذر التحقق من هويتهم وإما لأن سلطات إقامة الادعاء تظل سلبية ، يمكن للقضاء أن يقدم إسهامات هامة نحو تعزيز حظر التعذيب بواسطة رفض قبول الدليل الذي ربما يكون قد تم الحصول عليه ، في رأيها ، بواسطة التعذيب وبالأمر بالإفراج عن أي شخص تم القبض عليه واحتجازه على نحو ينتهك المعايير الوطنية والدولية . وإذا ما اتخذ القضاء هذا الموقف تصبح للتعذيب قيمة أقل ، ومن ثم يقل الإقبال عليه .

٢٨١ - وهناك أمثلة دالة لأفراد في الهيئة القضائية أخذوا استقلالهم على محمل الجد وتصرفوا طبقا للاتجاهات الواردة أعلاه ، وتعرضوا نتيجة لذلك لإجراءات تأديبية أو للإبعاد عن الوظيفة . وينبغي إدراك أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا نتيجة لسلبية زملائهم . وإذا ما أدرك القضاء ككل أن مبدأ استقلال القضاء يتطلب من القضاء ضمان احترام حقوق الأطراف ، فلا يمكن لمثل هذه الحوادث المؤسفة أن تقع . وفي كثير جدا من الحالات حمى القضاء من الناحية الفعلية ، باختباؤه وراء زعم زائف بالتجرد والحياد ، أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان .

٢٨٢ - ولم يعد بوسع أي عضو في الهيئة القضائية أن يساوره الشك فيما يتعلق بحقوق أي شخص محتجز بموجب القانون الدولي ، ومن ثم في وجوب ضمان توفيرها له . فقد صاغ المجتمع الدولي هذه المعايير في عدد من الصكوك البالغة الأهمية تتراوح من القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء التي وضعتها الأمم المتحدة ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٥٧ وفي ١٩٧٧ ، إلى مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ، التي اعتمدها

الجمعية العامة في ١٩٨٨ . ويرد النص على واجبات الشخص المكلف بالإشراف على الأشخاص الذين يحرمون من حريتهم في مدونة السلوك لموظفي إنفاذ القوانين ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٩٧٩ ، وفي مبادئ الأخلاقيات الطبية المتعلقة بدور الموظفين الصحيين ، لا سيما الأطباء ، في حماية المساجين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٢ . وفي جميع هذه الصكوك يحظر التعذيب صراحة . ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أنه يرد في مذكرة تفسيرية للمبدأ ٦ من مجموعة المبادئ ، ما يلي:

"يُفسر تعبير 'المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة' بحيث يشمل أوسع حماية ممكنة من حالات الإساءة ، سواء كانت بدنية أو عقلية" .

٢٨٣ - ويتم التركيز في معظم الوثائق المشار إليها أعلاه على ضرورة الإشراف والمتابعة القضائيين . ويرد صراحة في المبدأ ٩ من مجموعة المبادئ على ألا تمارس الصلاحيات التي تلقي القبض على أحد الأشخاص أو تحتجزه أو تحقق في قضيته سوى السلطات الممنوحة لها بموجب القانون وعلى أن تكون ممارسة هذه الصلاحيات خاضعة للرجوع إلى سلطة قضائية أو إلى سلطة أخرى . ويوضح هذا الأهمية الكبيرة للدور الذي يتعين على الهيئة القضائية أن تلعبه فيما يتعلق بحماية الحقوق الأساسية للشخص المحتجز . ويمكن أن يشار في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة عندما اعتمدت مجموعة المبادئ في قرارها ١٧٣/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حثت على بذل كل الجهود حتى تصبح مجموعة المبادئ معروفة وتحظى بالاحترام عموماً . وهذا الحكم في قرار الحماية غير موجه إلى جهة محددة ؛ ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أنه غير موجه إلى الدول أو الحكومات بل موجه بصفة عامة إلى جميع الأشخاص الذين يحتلون وظيفته تتعلق بضمان احترام هذه المبادئ ، بما في ذلك للقضاء والهيئات المهنية ، مثل الرابطات الطبية .

٢٨٤ - ولا تعد حماية حق المحتجزين في السلامة البدنية والعقلية في الحالات التي ادّعي فيها بوقوع التعذيب الوظيفة الهامة الوحيدة القضاء . فقد يكون دوره أكثر أهمية في مجال منع التعذيب . ويجب في هذا الصدد استعراء الانتباه إلى حق المحتجزين في المشورة القانونية . إذ كثيراً ما يحدث التعذيب أثناء الحبس الانفرادي ، عندما يحرم المحتجز من إمكانية الاتصال بمحاميه . وفي هذا الصدد ، يمكن تسليط الضوء على الفقرة ٣ من المبدأ ١٨ من مجموعة المبادئ . فهي تنص على أن حق أي شخص محتجز أو سجين في تلقي الزيارة من محاميه واستشارته والاتصال به ، دون إبطاء أو رقابة وفي سرية تامة ، هو حق لا يمكن تعليقه أو تقييده إلا في ظروف استثنائية ، يحددها القانون أو الأنظمة القانونية ، عندما تعتبرها سلطة قضائية أو سلطة أخرى حتمية بغية الحفاظ على الأمن وسلامة النظام .

٢٨٥ - وهناك كثير من البلدان التي لم تجعل تشريعاتها الوطنية حتى الآن تتسق كلياً مع هذه المبادئ الدولية الرفيعة . ولكن يبدو أن هناك منطقتاً قانونياً سليماً يفيد أنه عندما يطالب أحد القضاة بتطبيق القانون فيجب عليه أن يفعل ذلك بتفسير القواعد التشريعية الوطنية على نحو تتسق به بأقصى قدر ممكن مع المعايير الدولية . ويمكن للقضاء الوطني عندما يقوم بذلك أن يلعب دوراً بناءً في تعزيز احترام حقوق الإنسان . وهذا التعزيز لاحترام حقوق الإنسان التزام على جميع الدول بموجب الميثاق ، ومن ثم فإن على القضاء ، باعتباره جهازاً للدولة ، مسؤوليته الخاصة في هذا الصدد .

٢٨٦ - ومن دواعي القلق الشديد أن المحامين الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن الأشخاص الذين تتعرض حقوقهم الإنسانية للانتهاك يتعرضون هم أنفسهم في بعض الحالات للتضييق عليهم بل ويصبحون ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان . وخلال الفترة موضع الاستعراض ، عرضت على المقرر الخاص تسع حالات حرم فيها محامون من حريتهم وزُعم أنهم تعرضوا للتعذيب . والحق أنه لعالم فظ ذلك الذي يصبح فيه أشخاص لا يفعلون أكثر من احترام مهنتهم بمساعدة الأفراد على أن تحترم حقوقهم هم أنفسهم ضحايا لانتهاكات هذه الحقوق .

٢٨٧ - وقد شدد المقرر الخاص في جميع تقاريره السابقة على أهمية التدابير الوقائية . وذكر كواحد من أهم هذه التدابير وضع نظام للزيارات الدورية إلى أماكن الاحتجاز من جانب خبراء مستقلين . وقد جرى في سياق مجلس اتفاقية أوروبا وضع اتفاقية لإنشاء مثل هذا النظام من الزيارات الدورية . وزارت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة ، التي أنشئت في إطار الاتفاقية ، عدداً من الدول الأطراف ، ورغم أنها تظلم بولايتها في سرية تامة ، فقد قررت دولتان طرفان (الدانمرك والنمسا) أن تنشرا تقرير اللجنة عن الزيارة التي قامت بها إلى بلديهما . وما زالت على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان فكرة إنشاء نظام عالمي تعاهدي من الزيارات الدورية ، على النحو الوارد في مقترح كوستاريكا المقدم في عام ١٩٨٠ كما تم تعديله في العام الماضي (E/CN.4/1991/66) . ويأمل المقرر الخاص أن يساعد تقريراً لجنة منع التعذيب المشار إليها أعلاه والذين تم نشرهما لجنة حقوق الإنسان في تحقيق رؤية أفضل لعمل مثل هذه الآلية بغية تمكينها من اتخاذ مقرر يتعلق بالاقتراح الهام المعروض عليها . وفي هذا السياق يمكن أن يشار إلى أن اللجنة قد شددت في تقريرها معاً على أهمية التفتيش الدوري على أماكن الاحتجاز من جانب هيئات أو وكالات وطنية مستقلة تظلم بوظيفة تكميلية لمهمة اللجنة . ومن الواضح أن اللجنة ترى أن وضع نظام من الزيارات على أساس وطني ودولي سيكون له أثر مانع قوي لحدوث التعذيب .

٢٨٨ - وعلى الرغم من جميع أوجه النجاح التي تحققت في مكافحة التعذيب - والاتفاقية التي أبرمت ، والآليات التي وضعت ، ومدونات قواعد السلوك والمبادئ التي اعتمدت - فما زال التعذيب مستمرا على قدم وساق . ولم يعد بوسع العالم سوى أن يستنتج أنه بينما تم تسجيل أوجه للنجاح على الصعيد الدولي ، فلا يمكن تسجيل سوى مظاهر للفشل على الصعيد الوطني . وعلى ذلك فإن أهم سؤال أمامنا هو: كيف يمكننا أن نعبر هذه الهوة التي يبدو ألا سبيل إلى اجتيازها بين النجاح الدولي والفشل الوطني؟ لأننا ما لم نفعل ذلك ، فإن التناقض الغصامي بين السلوك الخارجي والداخلي للدول يهدد بأن تفقد الحملة المؤيَّدة شفهيًا ضد التعذيب مصداقيتها . فكيف تحوّل الصيغ الورقية إلى قواعد للسلوك تلقى التأييد في أذهان البشر جميعا؟ إن المقرر الخاص يشعر أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا ما سلمت جميع المستويات في المجتمع بمسؤوليتها في هذا الصدد وتصرفت وفقا لذلك . وعلى الحكومات أن تدرك أنها لا يمكن أن تترك مناهضة التعذيب للهيئات التعاهدية وللأجهزة التي أنشئت لهذا الغرض على وجه التحديد ، ولكن عليها أن تدعم بنشاط تلك المناهضة في إطار اختصاصها المحدد عن طريق تحميل المسؤولية باستمرار للحكومات التي تسمح بأن يتم التعذيب داخل حدودها . وهي تستطيع أن تفعل ذلك بواسطة الضغط الدبلوماسي ، وبالوسائل الأخرى المتاحة لها .

٢٨٩ - وعلى الصعيد الداخلي ، فإن على الحكومات أن تترجم بدقة المعايير الدولية التي وافقت عليها إلى ضمانات وطنية . وينبغي عليها أن تعوّد موظفيها لإنفاذ القوانين على القواعد التي ينتظر منهم تطبيقها بواسطة برامج التعليم والتدريب .

٢٩٠ - وعلى فروع الدولة الأخرى ، التشريعية أو القضائية - أن تضطلع بمسؤوليتها وأن تعي الدور الذي يمكن أن تلعبه في حماية حقوق الإنسان .

٢٩١ - وينبغي للمنظمات المهنية أن تفرض حظرا على أي عضو في مهنتها يسيء إليها ويحط من شرفها بالاشتراك في استخدام التعذيب أو تيسيره .

٢٩٢ - وينبغي على منظمات حقوق الإنسان أن تفضح أعمال التعذيب وأن تشير الرأي العام على تراخي السلطات في اتخاذ الاجراءات اللازمة لقمع التعذيب ومنعه .

٢٩٣ - ذلك أن الاجراءات المتضافرة والمستمرة من جميع قطاعات المجتمع هي وحدها التي يمكن أن تناهض بنجاح ذلك التعذيب الشرير وأن تقضي عليه . وينبغي لحدث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ في برلين ، أن يلهمنا جميعا نشاطا جديدا في جهودنا المبذولة لاستئصال ذلك الاعتداء البالغ البشاعة على الكرامة الانسانية .

٢٩٤ - وفي الختام ، يود المقرر الخاص أن يقدم التوصيات التالية ، التي يمكن العثور على الكثير منها في تقاريره السابقة:

(أ) ينبغي على الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية عام ١٩٨٤ لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ؛

(ب) ينبغي أن يلعب القضاء دورا نشطا في ضمان حقوق المحتجزين المكفولة لهم طبقا للمعايير الدولية والوطنية ؛

(ج) بالنظر إلى أن الحبس الانفرادي يفضي بدرجة عالية إلى ممارسات التعذيب فينبغي الإعلان بأنه غير قانوني . وينبغي الإفراج دون إبطاء عن أي شخص يوجد محتجزا في حبس انفرادي ؛

(د) يعد الحق في الوصول إلى محام أحد الحقوق الأساسية لأي شخص يحرم من حريته . وتحقق الاتصالات المنتظمة بالمحامي أثرا مانعا للتعذيب . ومن ثم فينبغي أن تكون القيود على الحق في مقابلة محام استثنائية ، وخاضعة دائما لإشراف قضائي ؛

(هـ) ينبغي ألا يجري التحقيق مع المحتجزين إلا في مراكز التحقيق الرسمية . وينبغي أن تجرى جميع التحقيقات وفقا للمبدأ ٢٣ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن . وينبغي عدم الاعتماد بأي شهادة يتم الحصول عليها من شخص محتجز في أحد مراكز التحقيق غير الرسمية كدليل في المحكمة ما لم يؤكد الشخص أثناء التحقيق في المواقع الرسمية وينبغي أن يُمنع منعاً باتاً عصب أعين المحتجزين أو تغطية رؤوسهم أثناء التحقيق ؛

(و) ينبغي أن يجري التفتيش بصفة منتظمة على أماكن الاحتجاز من جانب خبراء مستقلين . وسيكون وضع نظام تعاهدي للزيارات الدورية إلى أماكن الاحتجاز تدبيرا وقائيا عالي الفعالية لمناهضة حدوث التعذيب ومن ثم فينبغي النظر في ذلك بصورة جدية ؛

(ز) ينبغي النظر على الفور في الشكاوى المتعلقة بالتعذيب وينبغي أن تحقق فيها سلطة مستقلة لا علاقة لها بالسلطة التي حققت في الجريمة المشتبه بقيام المحتجز بارتكابها . وفي هذا السياق يمكن التوصية بإنشاء وظيفة من نوع سلطة أمين المظالم أو لجنة مستقلة لحقوق الإنسان لها سلطة التحقيق و/أو الادعاء ؛

(ح) في الحالة التي يتضح فيها أن شكوى التعذيب مبررة ينبغي تقديم تعويض إلى الضحايا دون إبطاء ؛

(ط) عندما يتضح أن شكوى التعذيب مبررة ، ينبغي توقيع عقوبة قاسية على مرتكبها . وإذا ما ثبت أن التعذيب قد جرى في مكان رسمي للاحتجاز ، ينبغي توقيع جزاء تأديبي على الموظف المسؤول في هذا الموقع أو معاقبته ؛

(ي) نظرا إلى أن المقرر الخاص ما زال يتلقى معلومات تفيد أن أعضاء في مهنة الطب يلعبون دورا في ممارسة التعذيب ، فهو يود تأكيد توصيته السابقة المتعلقة بأن على الرابطات الطبية المهنية اتخاذ تدابير صارمة ضد الأشخاص الذين يسيئون إلى شرف مهنتهم ؛

- (ك) ينبغي أن يكون لكل شخص محتجز الحق ، بعد القبض عليه مباشرة ، في إقامة دعوى أمام إحدى المحاكم بصدد مشروعية احتجازه ، طبقا للفقرة ٤ من المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وبما أن المبدأ ٣٢ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن تتضمن الحكم ذاته ، ولا تمنح استثناء في حالات الطوارئ ، فينبغي تخويل الشخص المحتجز ممارسة هذا الحق أيضا عند وجود حالة للحصار أو للطوارئ ؛
- (ل) ينبغي أن تتجلى في برامج التدريب لموظفي إنفاذ القوانين والأمن الاحترام الواجب للكرامة المتأصلة لجميع الأشخاص المحتجزين . وينبغي بصفة خاصة إعلام هؤلاء الأشخاص واجبه بعميان الأوامر الواردة من أي رئيس بممارسة التعذيب ؛
- (م) يجدر تذكير الحكومات بأنها يمكن أن تفيد من برنامج الخدمات الاستشارية لمركز حقوق الإنسان في مقاومة التعذيب .
- - - - -